



القـدس
تهديـدات ... ومخاطر

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

القدس
تحديات .. ومناظر

اعداد: دائرة البرنامج الحكومي

الإدارة العامة لجودة الأداء الحكومي

خريف 2007

الفهرس

الصفحة	الموضوع
9	تقديم
12	الفصل الأول: الموقع.. التاريخ.. المساحة.. السكان
12	أولاً: الموقع
12	ثانياً: التاريخ
12	ثالثاً: المساحة
13	رابعاً: السكان
16	الفصل الثاني: القوانين والمحاكم الإسرائيلية
16	مقدمة
16	أهم القوانين التي سنتها الحكومة الاسرائيلية للإطباق على القدس
20	المحاكم الإسرائيلية أداة للإستيلاء على الأراضي المقدسة
23	الفصل الثالث: الاستيطان ومصادرة الأراضي
23	مقدمة
24	القوانين والأنظمة التي اتبعتها اسرائيل لتهويد المدينة
26	القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي
26	مشروع شارون (البوابات)
27	مشروع الاستيطاني E1
27	خطة عزل القدس وجدار الفصل
28	القدس عام 2020
29	الأطواق الاستيطانية
31	الفصل الرابع: جدار الفصل العنصري
31	مقدمة
31	حقائق الجدار.. الطوق الخانق
33	تأثيرات جدار العزل على الأوضاع بالمدينة المقدسة
36	تأثيرات الجدار على القطاع الصحي
37	تأثيرات الجدار على التعليم
37	تأثيرات الجدار على الوضع الاقتصادي والتجاري
38	الفصل الخامس: هدم البيوت
38	مقدمة
38	السياسات المتبعة لهدم المنازل في القدس
40	الذرائع المستخدمة لهدم المنازل
40	التخطيط والبناء في القدس وعلاقته بالتهجير
42	المخططات الهيكلية للقدس وعلاقتها بهدم المنازل العربية

44	المعوقات التي تواجه المقدسيين في السكن والتوزيع العمراني
45	البناء غير المرخص والقيود على البناء
46	تصعيد اجراءات الهدم
48	اجراءات عقابية إضافية أخرى
48	التمييز العنصري بين القدس الغربية والشرقية
49	المعايير القانونية الدولية المنطبقة في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية
52	الفصل السادس: التهجير الصامت .. سحب الهويات
52	مقدمة
52	الاعتبارات الديمغرافية في القدس عند الإسرائيليين
57	الهويات وجدار الفصل العنصري
57	سياسة مركز الحياة Dominique
59	معطيات احصائية حول تجريد الفلسطينيين من حق الإقامة في القدس
60	دور مؤسستي التأمين الوطني ووزارة الداخلية في إلغاء الإقامة الفلسطينية
61	إلغاء الإقامة وقواعد القانون الدولي
62	تسجيل المواليد
64	الفصل السابع: التعليم في القدس
64	مقدمة
64	تهويد التعليم في القدس
65	انشاء مدارس الاوقاف
65	تطبيق المنهاج الفلسطيني
66	الجهات المشرفة على التعليم في القدس
66	المساعدات المقدمة للمدارس
66	المشاكل والعراقيل التي تعاني منها مدارس القدس
69	وضع مدارس البلدية والمعارف التي تضم 56% من طلاب القدس
69	الحق القانوني في التعليم
71	الفصل الثامن: الوضع الصحي في القدس
71	مقدمة
71	بعض المؤشرات على الوضع الصحي في القدس
72	خدمات الرعاية الصحية في القدس
73	الجدار والوضع الصحي
75	الفصل التاسع: الوضع الاقتصادي والتجاري
75	مقدمة
75	أهم القطاعات التي تأثرت بجدار الفصل العنصري
78	التغييرات في الإطار التنظيمي والقانوني
80	التراجع الكبير في حصة المدينة من الميزانية التطويرية للسلطة الوطنية والعمالة الحكومية
82	الفصل العاشر: الوضع السياحي في القدس

82	مقدمة
82	العوائق التي تعرقل القطاع السياحي في القدس الشرقية
84	الفصل الحادي عشر: المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس
84	مقدمة
84	أولاً: المقدسات الإسلامية
86	الانتهاكات ضد المسجد الأقصى
87	ثانياً: أهم المقدسات المسيحية في القدس
89	التواجد المسيحي في القدس
91	نصارى القدس في مواجهة ضغوط التهجير الإسرائيلي
93	الفصل الثاني عشر: أسرى القدس.. في سجون الاحتلال
93	موقف السلطة الوطنية الفلسطينية من قضية الأسرى
95	أسرى القدس في عمليات التبادل
96	أسرى القدس في الاتفاقيات الموقعة
98	الفصل الثالث عشر: القدس في مفاوضات التسوية السياسية
98	مقدمة
98	تطور المفاوضات حول القدس منذ 1947 وحتى مؤتمر مدريد 1991
100	المفاوضات حول القدس من مؤتمر مدريد حتى انتفاضة الأقصى
102	الفصل الرابع عشر: المواقف الدولية تجاه القدس
102	أولاً: الموقف العربي
102	ثانياً: الموقف الإسلامي
102	ثالثاً: الموقف الأميركي
102	رابعاً: الموقف الأوروبي
111	الفصل الخامس عشر: الخاتمة والتوصيات

قائمة بأسماء الجداول

الصفحة	الموضوع
118	جدول رقم (1) حول سكان القدس من 1800-1922.
118	جدول رقم (2) حول سكان القدس من 1922-1995م.
119	جدول رقم (3) حول التجمعات العربية داخل حدود بلدية القدس.
120	جدول رقم (4) حول نمو السكان حسب السنوات في القدس.
120	جدول رقم (5) أهم المستوطنات التي أقيمت في القدس.
121	جدول رقم (6) حول المستعمرات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس ومساحتها وعدد سكانها.
122	جدول رقم (7) حول التجمعات العربية داخل حدود بلدية القدس.
123	جدول رقم (8) حول أعداد اليهود بمدينة القدس خلال الأعوام الماضية.
123	جدول رقم (9) حول الصراع الديموغرافي في الأدبيات الإسرائيلية.
123	جدول رقم (10) حول توسيع حدود بلدية القدس حسب السنوات.
124	جدول رقم (11) حول نمو السكان حسب السنوات في القدس.
124	جدول رقم (12) حول المساحات وعدد السكان للمستعمرات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس.
125	جدول رقم (13) حول الأسر والأفراد الفلسطينيين في محافظة القدس حسب بعض الخصائص الخلفية والموقع من الجدار حزينان- 2006.
126	جدول رقم (14) حول التوزيع النسبي للأفراد الفلسطينيين في محافظة القدس الذين غيروا مكان إقامتهم السابقة بسبب الجدار وتبعاته ومؤشرات أخرى حسب الموقع من الجدار حزينان- 2006.
127	جدول رقم (15) حول التوزيع النسبي للأفراد الفلسطينيين (16 سنة فأكثر) في محافظة القدس الذين فكروا سابقاً* في تغيير مكان إقامتهم الحالي حسب السبب والموقع من الجدار حزينان- 2006.
127	جدول رقم (16) حول التوزيع النسبي للأفراد الفلسطينيين (16 سنة فأكثر) في محافظة القدس الذين يفكرون حالياً* في تغيير مكان إقامتهم الحالي حسب السبب والموقع من الجدار، حزينان- 2006.
127	جدول رقم (17) حول نسبة الأفراد الفلسطينيين (16 سنة فأكثر) في محافظة القدس الذين حددوا متطلبات البقاء في مكان الإقامة الحالي حسب المتطلب والموقع من الجدار/ حزينان- 2006.
128	جدول رقم (18) حول نسبة الأفراد الفلسطينيين (16 سنة فأكثر) في محافظة القدس الذين حددوا متطلبات البقاء في مكان الإقامة الحالي حسب المتطلب والموقع من الجدار/ حزينان- 2006.
128	جدول رقم (19) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي غيرت مكان إقامتها السابقة حسب السبب والموقع من الجدار/ حزينان- 2006.
129	جدول رقم (20) نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي حددت متطلبات البقاء في مكان الإقامة الحالي حسب المتطلبات والموقع من الجدار/ حزينان- 2006.
129	جدول رقم (21) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي حددت متطلبات البقاء في مكان الإقامة الحالي حسب المتطلبات والموقع من الجدار/ حزينان- 2006.
130	جدول رقم (22) حول نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي يواجه أفرادها/ بعض أفرادها عوائق في الحركة والتنقل بسبب الجدار وتبعاته حسب نوع العائق والموقع من الجدار. حزينان- 2006.
130	جدول رقم (23) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس حسب انفصال أفراد الأسرة عن الأقارب والموقع من الجدار/ حزينان- 2006.
130	جدول رقم (24) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي انفصل عنها أحد أفرادها حسب

	الفرد الذي انفصل والموقع من الجدار/ حزيران- 2006.
131	جدول رقم (25) حول نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي تأثرت بالجدار وتبعاته حسب نوع التأثير والموقع من الجدار/ حزيران- 2006.
131	جدول رقم (26) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس حسب شكل تأثير الجدار وتبعاته على حركة الإناث والأطفال والموقع من الجدار/ حزيران- 2006.
132	جدول رقم (27) أثر الجدار وتبعاته في اختيار شريك الحياة على الأسر في محافظة القدس حسب الموقع من الجدار/ حزيران- 2006.
132	جدول رقم (28) حول نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي تأثرت بالجدار وتبعاته في مجال التعليم المدرسي (الأساسي/ الثانوي) والتعليم العالي حسب طريقة التأقلم حزيران- 2006.
132	جدول رقم (29) حول نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي واجهت عائقا في الحصول على الخدمات الصحية حسب نوع العائق والموقع من الجدار حزيران- 2006.
133	جدول رقم (30) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي تم مصادرة أراضيها بسبب الجدار حسب متغيرات مختارة والموقع من الجدار/ حزيران- 2006.
133	جدول رقم (31) حول توقعات عدد الفلسطينيين واليهود في القدس حتى عام 2020.
134	جدول رقم (32) حول عدد الطلبات المقدمة لاستصدار رخصة بناء في القدس وعدد الطلبات التي تم الموافقة عليها 1999 ولغاية منتصف 2002.
134	جدول رقم (33) حول حجم البناء غير المرخص في القدس الشرقية خلال السنوات (2000-2004).
134	جدول رقم (34) حول الأوامر الإدارية والقضائية الصادرة من قبل وزارة الداخلية وبلدية القدس الإسرائيليتين بحق البناء غير المرخص.
135	جدول رقم (35) حول مقارنة عمليات هدم المساكن الفلسطينية خلال عام 2002 والنصف الأول من عام 2003م حسب الذريعة وعدد المساكن والغرف وأفراد الأسرة والمسطح.
135	جدول رقم (36) حول هدم المنازل في القدس خلال سنة 2005م، (لا يشمل المنازل الذين بادر السكان إلى هدمها) من (1/1 – 31/7/2005).
136	جدول رقم (37) حول هدم المنازل في القدس القديمة خلال سنة 2004م (لا يشمل المساكن الذين بادر المواطنين إلى هدمها).
136	جدول رقم (38) حول المنازل المهدامة من (1/1/2003 حتى 30/6/2003) لذرائع أمنية.
137	جدول رقم (39) حول هدم منازل في شرقي القدس منذ عام 2004-2006.
137	جدول رقم (40) هدم مباني سكنية ومباني أخرى في القدس الشرقية (1999 – 2006) – معطيات رسمية.
137	جدول رقم (41) حول الغرامات المفروضة على البناء غير المرخص.
138	جدول رقم (42) حول تصاعد اجراءات الهدم خلال السنوات الأخيرة.
138	جدول رقم (43) حول سياسة التمييز بين أحياء القدس الغربية والشرقية في تخصيص مساحة البناء.
138	جدول رقم (44) حول عدد الهويات المقدسية التي سحبت من المواطنين منذ احتلال القدس عام 1967 حتى عام 2006م.
140	جدول رقم (45) حول ذريعة تجريدهم حسب وزارة الداخلية.
140	جدول رقم (46) حول قضايا بطاقات الهوية المصادرة حسب مصدر البيان 1996 – 2000.
140	جدول رقم (47) حول بطاقات الهوية المقدسية المصادرة حسب بيانات مختارة 1996-2000.
141	جدول رقم (48) حول توزيع بطاقات الهوية المقدسية المصادرة حسب التصنيف، 1996-2000.
141	جدول رقم (49) حول توزيع بطاقات الهوية المقدسية المصادرة حسب ذريعة المصادرة 1997-2001.

142	جدول رقم (50) حول عدد الطلاب والشعب في مدارس القدس
143	جدول رقم (51) حول تأثير الجدار الفاصل على قطاع التعليم في القدس.
143	جدول رقم (52) حول المدارس غير التابعة لبلدية القدس.
144	جدول رقم (53) حول أهم جامعات الضفة الغربية الفلسطينية التي يستفيد من خدماتها طلبة شرقي القدس.
144	جدول رقم (54) حول أهم المستشفيات الموجود بالقدس.
145	جدول رقم (55) حول الوضع الصحي في عدد من مستشفيات القدس.
146	جدول رقم (56) حول أهمية القطاع التجاري في مدينة القدس.
146	جدول رقم (57) حول نوع النشاط الاقتصادي، وعدد المشتغلين فيه وحجم إنتاجه في مدينة القدس.
146	جدول رقم (58) حول عدد المؤسسات والمشتغلين وكمية الإنتاج لسنة 2004م لقطاع النقل البري والاتصالات.
147	جدول رقم (59) حول معدل البطالة في محافظة القدس (2001 – 2005م).
147	جدول رقم (60) حول تطور عدد الفنادق العربية العاملة في القدس في السنوات 2000-2005.
147	جدول رقم (61) حول الجوامع والمساجد الأثرية في القدس.
149	جدول رقم (62) حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد المسجد الأقصى منذ احتلاله في العام 1967م.
155	جدول رقم (63) حول أماكن مسيحية أخرى.
156	جدول رقم (64) حول سكان القدس القديمة موزعين حسب الديانة.
156	جدول رقم (65) حول توزيع أسرى القدس حسب زمن اعتقالهم.
156	جدول رقم (66) حول أسرى القدس حسب مدة الحكم عليهم.
157	جدول رقم (67) حول الذين قضوا فوق 15 عاماً في الأسر.
157	جدول رقم (68) حول شهداء الحركة الوطنية الأسيرة من المقدسيين.
157	جدول رقم (69) حول المبالغ التي تصرفها وزارة شؤون الأسرى والمحررين لأسرى القدس.
158	جدول رقم (70) حول المبالغ التي تصرفها وزارة شؤون الأسرى والمحررين للأسرى المحررين.

منذ احتلال القدس في العام 1967م وإسرائيل تحاول تهويد المدينة المقدسة ضمن سياسة واضحة المعالم غير منقطعة الجذور عما جرى في العام 1948م في فلسطين من تطهير عرقي واحلال ديمغرافي للمستوطنين اليهود مكان الفلسطينيين السكان الأصليين للبلاد، وذلك تطبيقاً لمقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، حيث اتبعت إسرائيل لتحقيق ذلك سلسلة من الإجراءات والسياسات والقوانين التي هدفت إلى تغييرات جوهرية على التركيب السكاني والوضع الجغرافي والإداري والاقتصادي، لتحويل الفلسطينيين في القدس إلى أقلية هامشية، في مقابل تعزيز الوجود اليهودي في هذه المدينة.

الاستيطان في المدينة وتهويدها مستمر منذ أربعين عاماً، وهو في تزايد في البؤر الاستيطانية: "بسغات زنيف" و"النبي يعقوب" و"راموت" والتلة الفرنسية" و"هارحوماه" أو "جبل أبو غنيم و"جبلو" و"معاليه أدوميم" و"حي ماميل" الملاصق لباب الخليل وميدان عمر والجامعة العبرية ومستشفى هداسا على جبل سكوبس أو المشارف، وكذلك الاستيطان في المكبر والسواحة وسلوان ورأس العامود وفي غربي شعفاط ومكاتب الداخلية في واد الجوز والمسكوبية الجديدة في شرقي المدينة، والحي اليهودي داخل البلدة القديمة وعشرات الدور والمتاجر التي استولوا عليها.

قبل عام 1967م كان عدد السكان الفلسطينيين يبلغ (70 ألف) نسمة مقابل (صفر) لليهود، واليوم أصبح عدد السكان الفلسطينيين (254 ألف) مقابل (180 ألف) يهودي في القدس الشرقية، كما كان الفلسطينيون يسيطرون على (100%) من الأراضي في ذلك العام، وأصبحوا اليوم يسيطرون على (14%) من الأراضي، وذلك نتيجة لعمليات المصادرة، وإقامة المشاريع الاستيطانية عليها، وفتح الطرق، والبناء ضمن الأحياء العربية، لتأتي مرحلة أخرى من مراحل التهويد وهي تقسيم الأحياء العربية وتحويلها إلى فسيفساء محاطة بالأحياء اليهودية، وإمعانها في تهويد المدينة تعمل إسرائيل على إفراغ السكان العرب من البلدة القديمة وزيادة عدد المستوطنين فيها، حيث وضعت الحكومة الإسرائيلية "مشروع القدس عام 2020" وشكلت طاقماً توجيهياً من (40) مخططاً إسرائيلياً و(31) ممثلاً عن بلدية القدس، لوضع خارطة هيكلية المدينة للعام 2020م بهدف تطوير المدينة وتقوية مركزها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها عاصمة الدولة العبرية ومركزاً للشعب اليهودي.

ولعل أهم هذه التغييرات التي شهدتها القدس مؤخراً كان "جدار الفصل العنصري" الذي شكل حلقة هامة في سلسلة الإجراءات والقوانين الإسرائيلية ومعلماً أساسياً في المشروع الصهيوني، حيث عزل القدس عن محيطها الفلسطيني وخاصة الضفة الغربية وأخرج مئات الآلاف من الفلسطينيين من حدود المدينة، وأصبح بذلك الوسيلة الأكثر بروزاً في الظرف الحالي للتهويد العرقي في فلسطين عامة وفي القدس خاصة، ونتيجة لهذا الجدار وللحواجز الإسرائيلية الدائمة والموقفة " الطيارة" أصبح دخول القدس لغير أبنائها إنجازاً والعبور لأبنائها داخلها معاناة مستمرة بين حاجز وآخر.

وفي السنوات الأخيرة تقوم السلطات الإسرائيلية مدعمة بمؤسستي الداخلية والتأمين الوطني بسحب حق الإقامة **في القدس** من المواطنين الفلسطينيين وذلك تحت ذريعة عدم إقامتهم في المدينة، وقد سجل العام الماضي 2006م ارتفاعاً ملحوظاً حيث تم سحب هوية (1363) مواطناً مقدسياً، الأمر الذي يعني زيادة بنسبة (500%) عما كان عليه الوضع في العام الذي سبقه، وتعتبر نسبة غير مسبوقة والأعلى منذ العام 1985م منذ اعتماد هذه السياسة، وزيادة نشاط وزارة الداخلية إثر تطبيق سياسة مركز الحياة في القدس- في سحب هويات المقدسيين وإلغاء إقامتهم الدائمة في القدس، حيث زادت حالات سحب هذه الهويات بنسبة تجاوزت (600%)، ناهيك عن الإجراءات الصارمة والقاسية بحق المقدسيين الذين يقومون بعمل جمع جمل لعائلاتهم أو تسجيل أولادهم في هوياتهم، خاصة وأنه يوجد اليوم ما يقارب (10.000) طفل فلسطيني يعيشون في القدس الشرقية غير مسجلين في هوية والديهم، كما تقدر نسبة الأطفال غير القادرين على التسجيل في المدارس الحكومية أو تلقي العلاج بسبب عدم تسجيلهم بـ (23.6%).

كما شكل **هدم منازل الفلسطينيين** في القدس الشرقية أداة من أدوات إحكام السيطرة على الأرض، فمنذ احتلالها للمدينة وإسرائيل تستخدم هذه الأداة لتحقيق أهدافها وتهويد المدينة وتعزيز الاستيطان اليهودي فيها، وتفريغ

سكانها العرب منها وتهجيرهم إلى خارج حدود المدينة. وفي الفترة بين 1997-2004م تم هدم (606) منازل بحجة عدم الترخيص أو لندوافع أمنية. وزادت وتيرة الهدم في العام 2004م، حيث تم هدم (152) بناية على مساحة تقدر بنحو (9000م²) وزادت هذه المساحة في العام 2005م لتصل إلى (12000م²). مع الإشارة إلى أن عمليات الهدم تركز على البنايات المكونة من (4-7) طوابق.

وفي مجالي الصحة والتعليم، خسرت القدس المعركة مع الاحتلال، ففي الصحة تحولت المراكز الطبية والمستشفيات الفلسطينية إلى تابع لمؤسسات التأمين الصحي الإسرائيلي، في الوقت الذي ترك فيه التصعيد الإسرائيلي لحكومة الاحتلال أثراً بالغ السوء والصعوبة على الوضع الصحي في المدينة، حيث تأثر بزيادة الفقر نتيجة الحصار الاقتصادي، واستمرار الإغلاق والعدوان وعزل المدينة المقدسة من جهة، واستمرار الحاجة للطوارئ ومتطلباتها من جهة أخرى، وتأثيرها على تنمية قطاع الصحة في القدس.

وهناك خطر بتدهور ملموس للخدمات الصحية من حيث النقص في بعض الاختصاصات الطبية وفي أنظمة الإسعاف والطوارئ، وفي خدمات الصحة النفسية والتأهيلية بما فيها مدمني المخدرات وعلاجهم، ونقص في الرعاية الصحية الشاملة وخاصة التي تعتمد على التنمية الصحية.

وفي مجال التعليم التحقت الغالبية الكبرى من الطلاب الفلسطينيين في مدارس تابعة للسلطات الإسرائيلية من بلدية أو معارف ومدارس خاصة تحصل سنوياً على ملايين الشواكل من إسرائيل، فيما تعيش المدارس التابعة للسلطة الوطنية وضعاً لا تحسد عليه، وذلك نتيجة قيام السلطات الإسرائيلية بعد احتلالها للقدس بإلغاء قوانين التربية والتعليم الأردنية التي كان معمولاً بها في المدينة، ووضعت المدارس الحكومية الابتدائية والإعدادية تحت سيطرة وزارة المعارف الإسرائيلية. ووضعت المدارس الثانوية تحت سلطة بلدية القدس الإسرائيلية أيضاً، وبذلك لحقت بقطاع التعليم هزة عنيفة لا تزال آثارها السلبية على العملية التعليمية بعد مرور حوالي أربعين عاماً على احتلال المدينة، ولعل الخطر الأكبر الذي أصبح يهدد قطاع التعليم هو الهجرة بأعداد كبيرة من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية التابعة لإسرائيل بسبب شح الإمكانيات المادية لدى المدارس الفلسطينية وما يترتب عن ذلك من إضرابات واحتجاجات متكررة للعاملين فيها وتردي أوضاع أبنيتها وتجهيزاتها.

من جهته يعاني **الاقتصاد المقدسي** - الذي هو في الأساس اقتصاد سياحي خدماتي تجاري بشكل رئيس- من مشاكل وعراقيل كثيرة بسبب الحواجز العسكرية وإرهاق المواطنين بالضرائب المتعددة وأهمها ضريبي الأرونا والدخل، والتي لا تراعي الأوضاع الاقتصادية للمواطن العربي الذي تميزه عن المواطن اليهودي، إضافة إلى إغلاق العديد من المؤسسات الفلسطينية والتراجع الكبير في حصة المدينة من الميزانية التطويرية للسلطة الفلسطينية والعمالة الحكومية.

ويعاني **أسرى القدس** كغيرهم من الأسرى الفلسطينيين في سجون ومعتقلات الاحتلال من سوء الظروف المعيشية والصحية حيث وحشية السجن والإهمال الطبي المتعمد، الأمر الذي أسفر عن استشهاد عدد منهم وتعرض حياة الكثيرين للخطر.

لم تسلم **مقدسات القدس الإسلامية والمسيحية** من سياسات الاحتلال حيث تنتهك حرمتها يومياً وعلى رأسها المسجد الأقصى الذي يتعرض باستمرار ومنذ احتلال المدينة لانتهاكات إسرائيلية صارخة، من بينها الحفريات التي تجري تحت المسجد بحثاً عن آثار الهيكل الثاني المزعوم وما يتهدده من مخاطر انهياره، كما يعاني الوجود المسيحي في القدس القديمة من أزمة خانقة منذ العام 1967م، حيث يتناقص عدد المسيحيين بإضطراد، فبعد أن كانت نسبة المسيحيين عام 1922م تبلغ (23%) من سكان المدينة أصبحت لا تتعدى الآن (3%) وذلك نتيجة السياسة الإسرائيلية تجاه المسيحيين في المدينة، إلا أنه ورغم كافة المحاولات الإسرائيلية لتفريق أبناء الشعب الواحد فإن العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في القدس تشهد حالة من التفاهم والوفاق على مر العصور، ترتقي على المستوى الشعبي إلى مستوى من حسن الجوار والمودة والتعاون والتضامن والتآخي يجعل من الصعب التمييز بين من هو مسلم ومن هو مسيحي، فيما يبقى الخطر الكبير الذي يهدد الطرفين هو الاحتلال وسياساته.

هكذا هو الوضع في القدس التي تصارع الاحتلال الاسرائيلي، ويعاني أهلها الآلام والأحزان والاضطهاد والقهر جراء سياسات هذا الاحتلال على مدار نحو أربعين عاماً، في ظل غياب أية رؤية أو استراتيجية أو خطة أو برنامج جدي خاص بالمدينة المقدسة، والفصول القادمة تشرح بنوع من التفصيل تلك المعاناة وما المطلوب لحماية القدس والدفاع عن أبنائها وأهلها ومقدساتها :

الفصل الأول الموقع .. التاريخ .. المساحة .. السكان

أولاً: الموقع

تقع مدينة القدس في وسط فلسطين تقريباً إلى الشرق من البحر المتوسط على سلسلة جبال ذات سفوح تميل إلى الغرب وإلى الشرق، وترتفع عن سطح البحر المتوسط نحو 750م، وعن سطح البحر الميت نحو 1150م، وتقع على خط طول 35 درجة و13 دقيقة شرقاً، وخط عرض 31 درجة و52 دقيقة شمالاً، تبعد المدينة مسافة 52 كم عن البحر المتوسط في خط مستقيم و22 كم عن البحر الميت و250 كم عن البحر الأحمر، وتبعد عن عمان 88 كم، وعن بيروت 388 كم، وعن دمشق 290 كم¹.

ثانياً: التاريخ

إن أقدم جذر تاريخي في بناء القدس يعود إلى اسم بانيتها وهو ايلياء بن ارم بن سام بن نوح عليه السلام - ايلياء أحد أسماء القدس - وقيل إن "ملك صادق" أحد ملوك البيوسيين - وهم أشهر قبائل الكنعانيين - أول من اختط وبنى مدينة القدس وذلك سنة (3000 ق. م) والتي سميت بـ (بيوس) وقد عرف "ملك صادق" بالتقوى وحب السلام حتى أطلق عليه (ملك السلام)، ومن هنا جاء اسم مدينة سالم أو شالم أو (أور شالم) بمعنى "دع شالم يؤسس"، أو مدينة سالم وبالتالي فإن أورشليم كان اسماً معروفاً وموجوداً قبل أن يعتصب الاسرائيليون هذه المدينة من أيدي أصحابها البيوسيين وسماها الاسرائيليون أيضاً (صهيون) نسبة لجبل في فلسطين، وقد غلب على المدينة اسم (القدس) الذي هو اسم من أسماء الله الحسنى، وسميت كذلك بـ (بيت المقدس) الذي هو بيت الله².

في عام 1948م أعلنت بريطانيا إنهاء الانتداب في فلسطين وسحب قواتها، فاستغلت العصابات الصهيونية حالة الفراغ السياسي والعسكري وأعلنت قيام الدولة الإسرائيلية، وفي 3 ديسمبر / كانون الأول 1948م أعلن ديفيد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل أن القدس الغربية عاصمة للدولة الإسرائيلية الوليدة، في حين خضعت القدس الشرقية للسيادة الأردنية حتى هزيمة يونيو / حزيران 1967م التي أسفرت عن ضم القدس بأكملها لسلطة الاحتلال الإسرائيلي.

ثالثاً: المساحة

يسيطر الفلسطينيون اليوم على 14% من أراضي القدس بعد أن كانوا يسيطرون على 100% منها عام 1967م، وذلك كله نتيجة مصادرة سلطات الاحتلال للأراضي الفلسطينية بهدف تقليص المساحة التي يعيش فيها الفلسطينيون بشكل مبرمج من خلال قوانين التخطيط والقيود على رخص البناء، ومصادرة الأراضي، بالإضافة إلى (البروتوكولات) التي تعتبر نموذجاً متطوراً في منع البناء العربي. ففي المناطق العربية يمنع البناء بأكثر من ثلاثة طوابق كأقصى حد، بينما في المناطق اليهودية تكون نسبة البناء عالية جداً تصل إلى ثمانية طوابق. ولهذه الأسباب، ونتيجة للزيادة السكانية الفلسطينية، فإن الفلسطينيين يجبرون على مغادرة الأحياء العربية المركزية إلى الأحياء خارج حدود بلدية القدس أو إلى الضفة الغربية حيث تكون قوانين التخطيط والبناء أقل صرامة، وأسعار الأراضي رخيصة مقارنة بما هو موجود ضمن حدود بلدية القدس. وفي مقابل ذلك فإنه يتم ضمان البناء السريع للمستعمرات الإسرائيلية من خلال الحوافز الحكومية للمتعهدين الخاصين.

وفيما تقام آلاف الوحدات السكنية اليهودية، تنتقل المناطق العربية، وبينما تشق الشوارع الإسرائيلية الجديدة للمستعمرات لربطها بعضها ببعض، تقسم هذه الشوارع المناطق والقرى العربية وتعزلها عن بعضها البعض³.

رابعاً: السكان

عمدت إسرائيل في محاولاتها للضغط على العالم العربي عامة والشعب الفلسطيني خاصة وبدأت بإجراءاتها مباشرة

1 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

2 <http://www.freebarghouti.org/arabic/jerusalem/jerusalemih.html>

3 خليل تفكجي، مدير دائرة الخرائط، جمعية الدراسات العربية، القدس.

بعد الاحتلال عام 1967م، بإعطاء الضوء الأخضر لسريان القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، الأمر الذي نجم عن عزلها عن باقي أراضي الضفة الغربية، مما عكر صفو حياة الناس اليومية، وعطل الكثير من مصالحهم وعلاقاتهم الاجتماعية.

الوضع المذكور أوجد حالة من الاستنفار في صفوف سكان القدس، مما أوقع البعض (ممن تسرعوا) في مطب رفض الواقع الجديد والسعي نحو الهجرة منها، إما للضفة الغرب الأردن أو غيرهما.

وانطلاقاً من القانون الإسرائيلي الخاص بضم المدينة للسيادة الإسرائيلية وتوحيدها تحت مسمى (القدس الموحدة) وما تلا ذلك من (قانون القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية)، نتج وضع قانوني جديد في مدينة القدس، يختلف كلياً عن الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

هذا وتشكل زيادة عدد السكان اليهود داخل وحول القدس جزءاً أساسياً، من الاستراتيجية الإسرائيلية لضمان سيادتها المستمرة، وقد وزع السكان اليهود في كل مكان من القدس الشرقية التي ضمت عن طريق بناء أحياء جديدة قريبة ذات كثافة سكانية عالية. وقد تركزت معظم هذه الزيادة في عدد السكان اليهود في هذه المستعمرات، وكانت نتيجة ذلك أن حققت إسرائيل أغلبية يهودية على الفلسطينيين في القدس الشرقية.

ووفقاً لمصادر فلسطينية⁴ بلغ عدد السكان المقدر في محافظة القدس حوالي (416 ألف) نسمة في منتصف عام 2007م، منهم (258 ألف) يقيمون في الجزء المحتل منها بعيد احتلال إسرائيل للضفة الغربية في عام 1967م، مقابل (158 ألفاً) يقيمون في باقي المدينة.

أما المصادر الإسرائيلية⁵ ÇáÁÓŃÇÆíáíÉ íÈÁÛ ÇáÚÏÏ 720 ÇáÁÏãÇáí ááÓBÇä Ýí ÇáPÍÓ áÍæ 66%، و(245 ألف) عربي أي بنسبة 34%.

وحسب المعطيات ذاتها، فقد بلغ عدد اليهود في القدس بشطريها الشرقي والغربي (197700) نسمة، وبلغ عدد السكان العرب لنفس الفترة (68.800) نسمة.

وأظهرت دراسة إسرائيلية حديثة⁶. أن عدد السكان العرب في مدينة القدس العربية إزداد منذ العام 1967م حتى نهاية العام 2005م بنسبة 257%، عازية أسباب هذه الزيادة إلى النمو الطبيعي وليس نتيجة "هجرة حرة"، وقالت الدراسة التي أعدها الباحثة في معهد القدس الاسرائيلي مايا حوشن: "إن هجرة السكان العرب من القرى (الريف) إلى مدينة القدس محدودة جداً، بل وتمنع بموجب القانون الإسرائيلي منعاً باتاً هجرة الفلسطينيين من مدن وقرى الضفة الغربية إلى القدس الشرقية.

وأوضحت الباحثة الإسرائيلية أن النمو السريع للسكان العرب منذ العام 1967م أدى إلى إتساع رقعة امتداد الأحياء العربية باتجاه المناطق غير العمرانية المجاورة لها وإلى اكتظاظ في المباني والسكان والأحياء المبنية، وأشارت إلى أن حكومة الاحتلال عمدت إلى إقامة سلسلة من الأحياء الاستيطانية اليهودية في شمال ووسط وجنوب القدس الشرقية لقطع الطريق على هذا الامتداد المبني والمأهول بالسكان العرب، وينشأ مثل هذا النموذج بصورة عامة نتيجة ارتفاع الطلب على السكن في المدينة، وبسبب القيود المفروضة على حركة الهجرة إلى المدينة ومنها، فإن جزءاً كبيراً من الزيادة السكانية في الأحياء ناتج عن حركة هجرة داخلية بين الأحياء بالإضافة إلى النمو السكاني السريع في كامل المنطقة المتاخمة لحدود بلدية القدس.

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

5 زياد الحموري، مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، القدس.

6 صحيفة القدس، 18/5/2007، ص13، القدس.

ويؤكد خبراء إسرائيليون ما ذهبت إليه الباحثة حوشن من أن الأغلبية اليهودية في القدس تشهد منذ سنوات عديدة انحساراً متزايداً وتقلصاً تدريجياً.

وطبقاً لمعطيات عرضها خبراء إسرائيليون خلال مؤتمر عقده بمناسبة مرور أربعين عاماً على احتلال القدس 7، فإن تعداد سكان القدس بشطريها يبلغ حالياً نحو (720 ألف) نسمة، (66%) منهم يهود، و(34%) عرب، محذرين من تقلص هذا الفارق حسب توقعاتهم الديمغرافية إلى (60%) يهود مقابل (40%) عرب حتى العام 2020م. وحسب تقارير المعهد الإسرائيلي فقد إزداد عدد السكان العرب بوتيرة سريعة أكثر من السكان اليهود في غضون العقود الأربعة المنصرمة منذ العام 1967م، موضحةً أن وتيرة النمو البطيئة نسبياً لدى السكان اليهود أدت إلى انخفاض نسبتهم في المدينة من (74%) في عام 1967م إلى (66%) في عام 2005م. ووفقاً للخبراء الاسرائيليين فإن هذه المعطيات تضع الواقع القائم في القدس في تناقض مع سياسة الحكومة الإسرائيلية المعلنة منذ نهاية العام 1967م، والتي تساند وتدعم المحافظة على التفوق الديمغرافي للسكان اليهود في المدينة. وأكدوا أن نسبة الزيادة السنوية لدى السكان العرب تراوحت في العقد الأخير بين (3%) و(4%)، وهو ما يعني أن وتيرة نمو السكان العرب أكثر من اليهود، مما يدل على أن هدف الزيادة السكانية الذي وضعتة الحكومات الإسرائيلية للسكان اليهود في القدس لم يتحقق، حيث أنه من المفروض حسب الهدف الذي أقر في السبعينات أن يزداد عدد السكان اليهود في المدينة بنسبة (3.7%) على الأقل سنوياً بهدف المحافظة على التفوق الديمغرافي اليهودي، إلا أن معدل الزيادة السنوية للسكان اليهود في القدس لم يتجاوز في العقود الأربعة المنصرمة نسبة (2.7%) في حين بلغ معدل الزيادة السنوية لدى السكان العرب، خلال الفترة ذاتها (3.4%).

تقرير آخر لمعهد القدس للدراسات الإسرائيلية أكد أن عدد السكان العرب في القدس ارتفع أكثر بمرتين من ارتفاع عدد اليهود خلال السنوات العشر الماضية. وارتفع عدد السكان العرب خلال السنوات الأربعين الماضية بمعدل (257%) من (68 ألفاً) إلى (245 ألفاً)، في حين ارتفع عدد اليهود بمعدل (140%) من (200 ألف) إلى (475 ألفاً). وتراوح معدل المواليد بين العرب خلال السنوات العشر الماضية بين ثلاثة وأربعة في المائة، أي أكثر بمرتين من معدلات اليهود. وفي حال استمر الاتجاه على ما هو عليه سيشكل العرب (50%) من سكان المدينة بحلول عام 2035م، وفق التقرير نفسه.

وبعد نشر دراسات معهد القدس لأبحاث إسرائيل تقاريراً تبين بأن الفلسطينيين أخذوا بالتزايد وأن نسبتهم بلغت (35%) من المجموع العام للسكان بعد أن كانوا (25%) من السكان عام 1967م. وعلى الرغم من جميع الجهود الإسرائيلية لطرد السكان خارج حدود البلدية إلا أن نسبتهم زادت في السنوات الأخيرة نتيجة للسياسة الإسرائيلية بسحب هويات المقدسيين، كذلك كان لهجرة اليهود العلمانيين إلى الساحل سبباً آخر في الزيادة السكانية العربية - ذلك الأمر دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي للإعلان عن مشروع القدس الكبرى، ولأول مرة يعترف الإسرائيليون بأن توسيع حدود البلدية ناتج عن سبب عنصري (إثنوجرافي).

أنظر:

- جدول رقم (1) يبين عدد سكان القدس من 1800-1922م.
- جدول رقم (2) يبين عدد سكان القدس من 1922-1995م.

- جدول رقم (3) يبين التجمعات العربية داخل حدود بلدية القدس.
- جدول رقم (4) حول نمو السكان حسب السنوات في القدس.

مقدمة

منذ عام 1967م حاولت "إسرائيل" تطبيق موقفها تجاه القدس عبر جملة من السياسات والإجراءات والقوانين التي هدفت إلى خلق وقائع مادية لتغيير الوضع القانوني لهذه المدينة بما يخدم مخططاتها الرامية إلى تهويدها، وإدخال تغييرات جوهرية على التركيب السكاني والوضع الجغرافي والإداري والاقتصادي لتحويل الفلسطينيين في القدس إلى أقلية هامشية، وفي المقابل يتم تعزيز الوجود اليهودي في المدينة المقدسة.

والمراقب لعمليات سن القوانين في هذا الشأن يرى أن السياسة الإسرائيلية الرسمية التي عبرت عنها الحكومات المتعاقبة، من حزبي العمل أو الليكود على السواء تنظر إلى القدس على أنها جزء من دولة "إسرائيل" وعاصمتها الموحدة إلى الأبد وتخضع بالكامل لسيادتها، ومن هذا المنطلق تعاملت "إسرائيل" بسلبية مطلقة مع قرارات الأسرة الدولية بشأن القدس، ورفضت الامتثال إلى أي منها، وأعلنت رفضها التام بصراحة، وهي لا تعترف رسمياً بكونها قوة محتلة فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وتتكسر بالتالي انطباق قانون الاحتلال الحربي، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة على هذه الأراضي⁸.

أهم القوانين التي سنتها الحكومة الإسرائيلية للإطباق على القدس

1. قانون "ضم القدس"

أصدر البرلمان الإسرائيلي المسمى بـ (الكنيست) في 27/6/2000م قراراً على شكل إضافة فقرة إلى قانون إسرائيلي اسمه "قانون الإدارة والنظام لسنة 1948م" وقد خولت تلك الفقرة حكومة "إسرائيل" ضم القدس إليها، وأصدر في اليوم التالي سكرتير الحكومة أمراً بعنوان (أمر القانون والنظام رقم واحد لسنة 1967م)، أعلن فيه أن مساحة أرض "إسرائيل" المشمولة في الجدول - الملحق بالأمر - هي خاضعة لقانون قضاء إدارة الدولة الإسرائيلية، ويضم هذا الجدول منطقة تنظيم أمانة مدينة القدس التي تقع تحت الحكم الإداري العربي، وهي تقع ما بين المطار وقرى الطور والعيسوية وعناتا والرام شرقاً ويقطنها حوالي مائة ألف من السكان العرب، وفي اليوم الثالث أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي أمراً يقضي بحل "مجلس أمانة القدس العربي المنتخب" من سكان القدس وبطرد أمين القدس روجي الخطيب من عمله.

وقد نفذت السلطات العسكرية الإسرائيلية المحتلة الأوامر بشدة، فاستولت على جميع ممتلكات الحكومة الأردنية وأثاثها وأجهزتها وسجلاتها وأحقتها بدوائرها ومحاكمها وبلدياتها، ثم ألغت جميع القوانين والأنظمة الأردنية واستعاضت عنها بالقوانين والأنظمة الإسرائيلية، ومن جانبهم اعترض العرب على هذه الإجراءات وأوصلوا شكاوهم إلى هيئة الأمم المتحدة، فأصدرت الهيئة قرارات بتاريخ 4/7/1967م و14/7/1967م، اعتبرت بموجبها الإجراءات الإسرائيلية باطلة، وطالبتها بإلغائها والعدول فوراً عن اتخاذ أي عمل من شأنه تغيير الوضع في القدس، كما جاء القرار الدولي رقم (252) في 21 أيار 1967م على خلفية إقدام "إسرائيل" على ضم القدس ليؤكد عدم مشروعية الإجراءات ووجوب المحافظة على وضع القدس.

ورغم كل ذلك لم تأبه "إسرائيل" بموقف الأسرة الدولية وتمادت في ممارساتها لتبلغ ذروتها في شهر آب 1980م عندما أقرت الكنيست بأغلبية 67 عضواً قانوناً أساسياً يعلن أن القدس هي العاصمة الموحدة لإسرائيل. مما دفع مجلس الأمن

مرة أخرى إلى إصدار القرار (478) في 20 آب 1980م، يؤكد فيه على أن "مصادقة إسرائيل" على القانون الأساسي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا تؤثر على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس وأكد القرار على عدم الاعتراف بـ "القانون" وغيره من أعمال "إسرائيل" التي تستهدف نتيجة لهذا القرار تغيير معالم القدس ووضعها.

2. قانون أساس "القدس عاصمة إسرائيل"

ينص القانون على (أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة "إسرائيل"، القدس هي مكان إقامة رئيس الدولة، الكنيسة، الحكومة، والمحكمة العليا، الأماكن المقدسة تكون مصانة من كل تدنيس أو أي مس آخر، ومن أي شيء يمكن أن يمس بحرية الوصول لأبناء الديانات إلى الأماكن المقدسة لديها أو بمشاعرهم تجاه تلك الأماكن، تحرص الحكومة وتعمل جاهدة على تطوير القدس وازدهارها وعلى رفاهية مواطنيها عن طريق تخصيص موارد خاصة، بما في ذلك هبة سنوية خاصة لبلدية القدس "هبة العاصمة" بمصادقة اللجنة المالية للكنيسة، تعطى للقدس أولويات خاصة في أعمال سلطات الدولة من أجل تطوير القدس في مواضيع الخدمات العامة والاقتصاد وفي مواضيع أخرى، تشكل الحكومة هيئة أو هيئات لتنفيذ هذا البند).

وتأتي أهمية هذا القانون من تسميته قانون أساس، وهو يشكل مع ثلاثة عشر قانوناً أساسياً آخر مشروعاً لدستور مكتوب للدولة العبرية التي كما هو معروف لم تسن دستوراً مكتوباً متكاملًا، وذلك لاعتبارات سياسية ودينية واجتماعية وجغرافية وللحفاظ على العلاقات بين المتدينين والعلمانيين لوجود عربي يشكل خمس سكان الدولة العبرية.

3. قانون "المحافظة على الأماكن المقدسة"

أصدرت "إسرائيل" قانون رقم (10/67) بشأن (المحافظة على الأماكن المقدسة) والقاضي بأن من حق كل شخص من أبناء الطوائف أن يصل إلى الأماكن المقدسة بالنسبة إليه دون المساس بأحاسيسه ومشاعره بالنسبة لتلك الأماكن، وقد أتاح إصدار القوانين والأنظمة المشار إليها المجال لبعض الإسرائيليين بإقامة الدعاوى 22/67 لدى محكمة العدل العليا الإسرائيلية طلباً منها إصدار قرار يقضي بأن الإشراف على جبل البيت - أي على جميع الأراضي التي يقوم عليها الحرم القدسي الشريف - يجب أن يكون في أيد تهتم بحراسته كمكان مقدس لأبناء الطائفة اليهودية، والدعوى المشار إليها تقوم على الزعم بأن المكان الذي يسمى "جبل البيت" هو مكان مقدس يهودياً وليس إسلامياً.

4. قانون "التنظيمات القانونية والإدارية لسنة 1968م"

ويشكل القانون الذي أقرته الكنيسة في 23/8/1968م حلقة جديدة من الإجراءات الرامية إلى إزالة عروبة القدس وذلك "باشترط تسجيل الشركات والجمعيات التعاونية وأصحاب المهن وأرباب الحرف، والمحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين، حسب القوانين الإسرائيلية"، ورغم مخالفته للقوانين والاتفاقيات الدولية التي توجب الحفاظ على القوانين والأنظمة المرعية في البلاد المحتلة وتحديه لقرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي التي رفضت قرار "إسرائيل" بضم القدس إليها وطلبت منها الرجوع عن ذلك القرار وإيقاف كافة إجراءات الضم - فإنه من الناحية العملية، فرض على أنه أمر واقع على المدينة المقدسة تزعّم معه "إسرائيل" قبول العرب بالتعامل مع السلطات المحتلة على أساس القوانين الإسرائيلية وبالتالي التسليم بإجراءات الضم.

5. قانون "أملك الغائبين"

بعد قيام "إسرائيل" بعملية الإحصاء الكلية لسكان القدس عام 1967م سجلت خلاله جميع الموجودين فيها من مواطنين وأجبرتهم خلال ثلاثة أشهر على الحصول على بطاقات هوية، واعتبرت غير الموجودين منهم في حكم الغائب، وسارعت في تطبيق قانون "أموال الغائبين" على جميع أموال الغائبين العرب عن القسم المحتل الجديد، وفتحت مكاتب حكومية لها بالقدس وباشرت تسجيل جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تخص أموال الغائبين، وبموجب هذه العملية الجديدة وضعت سلطات "إسرائيل" يدها على مساحات واسعة مما تبقى لعرب القدس من أراض وأملك، كما حجزت أموالاً منقولة وأسهم شركات تخص أولئك الغائبين، وتحول كل ذلك إلى أملاك يهودية أو واقعة تحت تصرفها.

6. قانون "التعويض"

أصدرت "إسرائيل" قانوناً للتعويض عن أملاك المواطنين العرب في القدس فلفي الإعلان أصداءً واسعة لدى المنتبحين للمخططات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس وتكريس الاحتلال، وكان الهدف من مشروع التعويض هو تكريس الاستيلاء على الأملاك العربية وإعطائه الصبغة الشرعية، إلا أنه رفض من أساسه لأنه لم يمنح العرب حق الاختيار بين الاحتفاظ بأملكهم والتصرف الحر بها واستغلالها بالطريقة التي يرونها مناسبة وبين البيع على الأسس التي حددتها سلطة الاحتلال، والغريب أن المصادرة لا تتم من تاريخه وإنما بأثر رجعي يعود إلى عام 1948م لأن التعويض على أساس القيمة في عام 1948م يفيد التاريخ الرجعي للمصادرة، إضافة إلى ذلك فإن مشروع القانون اقتصر على أملاك المواطنين الموجودين حالياً في القدس واستبعد الغائبين أي أنه استبعد أكثرية المالكين، كما أهمل التعويض عن الممتلكات من غير العقارات، وأغفل أيضاً التقدير العادل لقيمة الممتلكات عن طريق المحاكم إذا لم يكن عادلاً.

7. قانون "استرجاع اليهود لعقاراتهم في البلدة القديمة"

أصدرت الكنيست في 24/8/1968م قانوناً يمكن اليهود من استعادة المنازل التي كانت مملوكة أو مؤجرة لهم من العرب، أما الملاك العرب من أهالي القدس فلا يحق لهم بموجب القانون الإسرائيلي لسنة 1973م استرجاع أملاكهم أسوة بالقانون الإسرائيلي بالنسبة للملاك اليهود، بل إن حق المالك العربي ينحصر فقط في أخذ التعويضات وفقاً لأسعار قوائم تخمين الضرائب لسنة 1947م بعد خصم مقابل إدارة العقار، وعلى أن يدفع مبلغ التعويض بموجب سندات دين حكومة "إسرائيل" تستحق بعد عشرين سنة.

8. قانون "تطبيق الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا"

هذا القانون - الذي بدأ سريان مفعوله في 1/1/1995م، ووقع عليه كل من إسحاق رابين رئيس الحكومة آنذاك، وشيفح فايس رئيس الكنيست ورئيس الدولة عيزر وايزمان، جاء ليمنع السلطة الفلسطينية من أي نشاط في القدس باعتبارها جزءاً من "إسرائيل" حسب المفهوم الإسرائيلي وهو ما يسمى بقانون (تقييد نشاطات لسنة 1994م) وقد جاء في البند الثالث منه: "السلطة الفلسطينية لا تفتح ولا تشغل أي ممثلية، ولا تعقد أي اجتماع ضمن حدود سلطة دولة إسرائيل، إلا إذا حصلت على إذن خطي من الحكومة أو ممن خولته الحكومة. في هذا السياق يعني مفهوم السلطة الفلسطينية كل شخص يعمل من قبل السلطة أو يعمل تحت إشرافها أو يستعمل اسمها، لوزير الشرطة الصلاحية أن يمنع بأمر منه

افتتاح أو تفعيل أية ممثلية للسلطة الفلسطينية، أو يأمر بإغلاقها أو يمنع عقد أي اجتماع إذا لم يتم السماح بها".

9. قانون "الإشراف على المدارس"

سعت سلطات الاحتلال منذ اللحظات الأولى لاحتلال القدس إلى جعل منهاج التعليم الإسرائيلي هو المنهاج المتبع في القدس، التي كان فيها أثناء الاحتلال ثلاث مدارس للذكور والإناث و(14) مدرسة طائفية وأهلية يدرس فيها حوالي خمسة عشر ألف طالب وطالبة، حيث أقدمت الحكومة الإسرائيلية على فتح المدارس بالقوة، بعد أن امتنع الكثير من المعلمين والمعلمات عن التدريس فيها ورفض أي إجراء تهويدي في مجال التعليم، وتحول عدد كبير من طلاب المدرسة الحكومية إلى المدرسة الأهلية التي لا تجبر على تطبيق المنهج الإسرائيلي، وهنا أصدرت سلطات الاحتلال قانون الإشراف على المدارس لسنة 1969م الذي استهدف الإشراف الكامل على جميع المدارس الطائفية والأهلية، ويفرض عليها الحصول على تراخيص إسرائيلية تجيز لها الاستمرار بالعمل في التعليم كما أصبح لها الإشراف على البرامج والتمويل.

10. قوانين "الاستملاك"

أصدرت السلطات الإسرائيلية أمر الاستملاك رقم (1443) الذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 14/4/1968م وبمقتضاه تم استملاك (16) دونماً من الأحياء العربية الإسلامية في البلدة القديمة من القدس، وطرد سكانها منها بهدف إنشاء (300) وحدة سكنية فيها يسكن فيها (3500) شخص يهودي، وبموجب أمر الاستملاك رقم (1656) المؤرخ في 30/8/1980م تم استملاك (11680) دونماً من أراضي القدس تحت ستار المنفعة العامة، منها (100) دونم تحيط بأسوار مدينة القدس القديمة، وتستهدف قوانين الاستملاك في الدول نزع ملكية الأفراد بغرض تحقيق المنفعة العامة أي إنشاء مستشفى أو جامعة أو حديقة أو أي منفعة أخرى، أما "إسرائيل" - وبالنسبة للقدس العربية - فقد سخرت قانون الاستملاك بشكل يتنافى ويتناقض مع غايات وأهداف قوانين الاستملاك، فالمنفعة العامة من وجهة نظرها هي إخلاء المساكن العربية وطرد المواطنين العرب منها ثم ترميمها أو إقامة أبنية جديدة مكانها وإسكان مهاجرين يهود فيها.

11. قانون "الدخول إلى إسرائيل لسنة 1952م"

بموجب هذا القانون يعتبر مواطن القدس مواطناً دائماً ولا يحمل الجنسية الإسرائيلية، إلا إذا تقدم بطلب لذلك، ويحق له، التصويت للمجلس البلدي وليس للبرلمان ويفقد حق الإقامة في القدس في إحدى الحالات الثلاث التالية: إذا حصل على جنسية أخرى (غير الجنسية الأردنية)، إذا حصل على حق الإقامة في دولة أخرى، إذا بقي خارج "إسرائيل" سبع سنوات متوالية.

12. قانون "العودة"

بموجب هذا القانون فإن لوزير الداخلية الحق أن يسحب من المواطن المقدسي حقوق المواطنة في القدس باعتبار أن القدس جزء من "إسرائيل"، والتي تلجأ بصورة دائمة إلى هذه المادة وتطبقها على أهالي القدس الفلسطينيين، وذلك بهدف منعهم من حقوقهم، بينما لا يسري هذا القانون على المواطن اليهودي إذ ليست هناك أية قيود بالنسبة للمدة التي يمكن أن يعيش فيها خارج البلاد.

13. قانون "السلطة لتطوير القدس لعام 1988م"

ورد في المادة الخامسة من هذا القانون "أهدافها أن تبادر وتحضر وتشجع مبادرات لتطوير القدس اقتصادياً والتنسيق بين الوزارات المختلفة والسلطات والمؤسسات التي تعمل لتطوير القدس وأن تزودهم بالمعلومات حول ما يتعلق بمبادرات

لبرامج ومشاريع اقتصادية في القدس، وأن تسدي النصح وتساعد في كل ما يتعلق بمشاريع اقتصادية في القدس، وفي أعمالها لا تناقض هذه السلطة ما تقوم به بلدية القدس، وورد في المادة التاسعة من ضمن وظائف المجلس: إيداء النصح والمشورة للحكومة من أجل تطبيق مادة (4) من قانون أساس (القدس عاصمة إسرائيل)، وتشير على الوزارة في كل أمر يتعلق بتنفيذ هذا القانون، لا يشغل منصب عضو في المجلس (مجلس السلطة) أو عضو إدارة من لم يكن مواطناً إسرائيلياً "أي يحمل الجنسية الإسرائيلية"، وبموجب هذا البند لا يستطيع حتى أي مواطن فلسطيني من أهل القدس المضمومة أن يكون عضواً في المجلس أو في الإدارة، وهذا تمييز واضح ضد المواطنين العرب الفلسطينيين أبناء القدس العربية، أما المادة الأكثر إثارة واستغراباً ولم نجد لها مثيلاً في أي قانون آخر هي المادة الأخيرة رقم (23) والتي تنص على أن "جميع الوزراء مسؤولون عن تنفيذ هذا القانون ويحق لهم أن يسنوا أنظمة لتطبيقه، ففي جميع القوانين تعين الحكومة عادة الوزير المختص ذا العلاقة بالقانون لسن الأنظمة لتنفيذه، ومن أجل تسريع عملية تنفيذ مواده السنوية قام رئيس الوزراء آنذاك (إسحاق شامير) وهو رئيس لجنة شؤون القدس بسن أنظمة في 25/4/1990م تتعلق بتشجيع الاستثمار في القدس وخاصة المصانع المعروفة بالتقنية.

المحاكم الإسرائيلية "أداه للاستيلاء على الأراضي المقدسة"⁹

تشكل المحاكم الإسرائيلية إحدى أدوات سلطات الاحتلال القوية للاستيلاء على الأماكن المقدسة وفيما يلي أهم قرارات هذه المحاكم في هذا الشأن:

في أيلول 1967م تقدم المحامي اليهودي "شبتاي بن دوف" بالتماس رقم (67233) أمام المحكمة الإسرائيلية العليا طلب فيه بيان الأسباب التي تحول دون قيام وزارة الأديان بحراسة جبل الهيكل (المسجد الأقصى) من قبل أشخاص يعتبرون مكان مقدس لليهود، وحين نظر خمسة من أكبر قضاة "إسرائيل" في هذا الالتماس أصدروا قراراً في 27/3/1968م جاء فيه: (إن قدسية جبل البيت "المسجد الأقصى" لدى الشعب اليهودي ليست مجال للنقاش أبداً، وهي للأبد ليست متعلقة بأي حكم وهي فوق كل بحث، وأن جبل البيت ملك لليهود إذ اشتراه الملك داوود من ارنون اليبوسيموثيل الثاني).

وفي 13/5/1970م نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن (15) شخصية عامة إسرائيلية كانت قد تقدمت بالتماس إلى المحكمة الإسرائيلية العليا حول منع الشرطة لهم من أداء الصلاة في ساحات المسجد الأقصى، وقد تركت المحكمة الإسرائيلية العليا في قرارها ترتيب موضوع صلاة اليهود في الحرم القسي تحت يد السلطة التنفيذية ومن ضمن صلاحية الشرطة.

وحين قامت مجموعة تزيد على ثلاثين شاباً من منظمة "بيتار" اليهودية في أيار 1975م بمحاولة الصلاة في ساحات المسجد الأقصى ورفضهم إخلاء الحرم واعتقالهم بسبب الإزعاج وإخلالهم بالأمن أصدرت قاضية صلح القدس (روث أور) حكماً بأن لليهود الحق في الصلاة في ساحات المسجد الأقصى وذلك بمناسبة تبرئتها لثمانية من مجموعة "بيتار" المذكورة من جريمة محاولة الصلاة في المسجد الأقصى والإخلال بالأمن.

يتضح مما سبق أن المحاكم الإسرائيلية وسيلة من الوسائل وأداة من الأدوات لهدم الحقوق الدينية والتاريخية التابعة للمسلمين في أماكنهم المقدسة وعلى الأخص في المسجد الأقصى.

ويتضح لنا من نقاس شرطة "إسرائيل" مدى التضليل الإعلامي التي استهدفته السلطات الإسرائيلية حين أصدرت قانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة 1967م، وفي ذات اليوم الذي صدر فيه قانون ضم القدس إلى "إسرائيل" وذلك كإشارة منها بأنها حارسة الأماكن المقدسة وأنها ستوقع عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات على الأقل على كل من ينتهك أو يمس الأماكن المقدسة والحبس لمدة خمس سنوات على كل شخص يمنع الوصول إلى الأماكن المقدسة أو يمس بمشاعر

الأشخاص تجاه الأماكن المقدسة، وأن قانون المحافظة على الأماكن المقدسة فيه تقييد وعدم سريان القوانين والأنظمة الإسرائيلية على الأماكن المقدسة .

فعلى مدى أكثر من ربع قرن منذ صدور هذا القانون تم ارتكاب عدة آلاف من الاعتداءات والانتهاكات من قبل الأفراد الإسرائيليين بحق الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، ولم يتم إحالة أي من هؤلاء إلى المحاكم الإسرائيلية أو إدانتهم في حالة الوصول إلى المحاكم أو إيجاد المحاكم المسوغات لكي لا تفرض عقوبة على منتهكي الأماكن المقدسة، حتى أن الذين أحدثوا الكوارث العظيمة في المسجد الأقصى كإحراقه في عام 1969م أو الهجوم المسلح على قبة الصخرة في عام 1982م أصبحوا من وجهة نظر المحاكم الإسرائيلية مختلين عقلياً .

وعلى الرغم من حق المسلمين الديني في المسجد الأقصى وحقوقهم التاريخية الثابتة التي لا تقبل تغييراً ولا تقييداً وهي فوق كل قانون وضعي أو قيد أو قرار من محكمة، إلا أن قرارات المحاكم الإسرائيلية هذه قد مست الأماكن المقدسة الإسلامية من عدة نواح، منها:

أولاً: إهدار الحق الديني للمسلمين في أماكنهم المقدسة وإعطاء الأولوية لحق اليهود الديني في المسجد الأقصى.
ثانياً: اعتبار القدس مدينة تسري عليها القوانين الإسرائيلية، وليست منطقة محتلة تخضع لقوانين الحرب كأنظمة لاهاي لسنة 1907م واتفاقيات جنيف لسنة 1949م، وعدم الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة التي تعتبر ضم القدس إلى الكيان الإسرائيلي لاغياً وغير قانوني.

ثالثاً: إيجاد المحاكم الإسرائيلية تفسيرات ومسوغات غير معقولة ولا مقبولة حول الحقوق الدينية والتاريخية الثابتة للمسلمين في أماكنهم المقدسة.

رابعاً: ممارسة المحاكم الإسرائيلية صلاحية النظر الوظيفي في جميع القضايا المتعلقة بالأماكن المقدسة والمسجد الأقصى.
خامساً: تحويل المحاكم الإسرائيلية للسلطة التنفيذية وعلى الأخص (الشرطة) تنفيذ قرارات المحاكم كتمكين اليهود من الصلاة في ساحات المسجد الأقصى أو منع الأوقاف من الترميم والتعمير وغير ذلك من القرارات إلى الوقت الذي تراه مناسباً وملائماً.
سادساً: رفض المحاكم الإسرائيلية قبول الدعاوى القديمة من المسلمين ضد السلطات الإسرائيلية.

الحكومة في الطريقة القانونية الواجب اتباعها لضم القدس آخذة بعين الاعتبار الخوف من رد فعل شديد من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وفي نهاية الأمر أقرت الحكومة موقف وزير العدل الذي طالب بضم القدس بواسطة قانون قائم، وأن يتم الضم من دون ذكر اسم المدينة.

القوانين والأنظمة التي اتبعتها إسرائيل لتهويد المدينة¹¹

1. **مصادرة الأراضي:** استخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين المصادرة للمصلحة العامة من أجل إقامة المستوطنات عليها، وبموجب قانون الأراضي لسنة 1943م ومن خلال وزارة المالية وتحت غطاء (الاستملاك للمصلحة العامة تمت مصادرة (24كم²)، وما يعادل (35%) من مساحة القدس الشرقية فأنشأت (15) مستعمرة إسرائيلية وأقامت ببناء (59 ألف) وحده سكنية. وكان قانون المصادرة للمصلحة العامة من أهم القوانين التي استخدمتها إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية التي كانت تعتبر المجال الحيوي للتطور العمراني الفلسطيني.

2. **قوانين التنظيم والبناء:** استخدمت السلطات الإسرائيلية هذه القوانين للحد من النمو العمراني والسيطرة على النمو السكاني عن طريق التنظيم والتخطيط، فبدأت ومنذ الأيام الأولى للاحتلال بإغلاق مناطق حول البلدة القديمة بإعلانها مناطق خضراء يمنع البناء عليها، مما جعل (40%) من مساحة القدس الشرقية مناطق خضراء واعتبرت مناطق احتياط استراتيجي لبناء مستوطنات عليها كما حدث في جبل أبوغنيم منطقة الرأس في قرية شعفاط عندما تم تحويلها من مناطق خضراء إلى مناطق بناء استيطاني (هارحوماه، رامات شلومو)، وتم تحديد مستوى البناء، فالفلسطيني لا يسمح له بالبناء بأكثر من (75%) من مساحة الأرض وهو الحد الأقصى فيما يسمح لليهود بالبناء نسبة تصل إلى (300%).

كما وضعت العراقل الكبيرة أمام رخص البناء والتكاليف الباهظة التي تصل إلى (30 ألف) دولار للرخصة الواحدة، بالإضافة إلى المدة التي يتم خلالها إصدار رخص البناء، الأمر الذي دفع السكان للبناء دون الحصول على هذه التراخيص، أو للهجرة باتجاه المناطق المحاذية لبلدية القدس.

3. **قانون أملاك الغائبين لسنة 1950م:** تتم بموجبه مصادرة الأراضي، حيث استخدمت إسرائيل هذا القانون الذي سن من أجل تهويد المدينة، وقد نص على أن كل شخص كان خارج دولة إسرائيل أثناء عملية الإحصاء التي أجرتها إسرائيل عام 1967م. فإن أملاكه تنتقل إلى القيم على أملاك الغائبين، ويحق للقيم البيع والتأجير، وهذا ما حصل في العقارات التي تم الاستيلاء عليها من قبل الجمعيات الاستيطانية بالبلدة القديمة. وتوجد اليوم 2200 عقاراً في القدس الشرقية تقع رسمياً تحت مسؤولية "حارس أملاك الغائبين" الإسرائيلي بعد أن أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها "أملاك غائبين" وأن جزءاً من هذه العقارات يقع داخل البلدة القديمة فيما يقع الباقي خارج أسوار القدس، حيث تسعى جماعات إسرائيلية من خلال المحاكم إلى السيطرة عليها بدعوى أن بعضها تعود ملكيته إلى يهود منذ ما قبل قيام "إسرائيل" على الرغم من أن

فلسطينيين يعيشون في هذه المنازل والأبنية منذ عقود طويلة¹².

4. **الأسرلة:** استكمالاً للمشروع الإسرائيلي في القدس يعمل الإسرائيليون على أسرلة من تبقى من المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية من خلال تطوير الخدمات المقدمة لهذه الأقلية لهذا عملت على رفع مستوى استيعاب المدارس الإسرائيلية الحكومية لتقضي على المدارس العربية الخاصة و التابعة للأوقاف، فبلغ عدد الطلبة الذين يدرسون في المدارس الإسرائيلية (27 ألف) طالب مقابل (18 ألف) في المدارس العربية الخاصة و التابعة للأوقاف، وتمت محاصرة مشروع الصحة الفلسطيني وإفراغ المستشفيات في المدينة عن طريق تقديم الخدمات الصحية البديلة وإقامة العيادات التابعة لصناديق المرضى الإسرائيلية المختلفة التي يصرف عليها طبقاً لنظام التأمين الوطني والصحي. وفتحت في جميع الأحياء العربية عيادات صحية لربط المرضى بهذه المنظومة. وعليه قامت البلدية بتشكيل لجنة من كبار موظفيها، لتطوير تصور يساهم في رفع مستوى القدس الشرقية وتحقيق الدمج الكامل بينهما وبين القدس الغربية.

5. **مصادرة الهويات:** تنظر إسرائيل إلى المواطنين الفلسطينيين في القدس على أنهم مواطنون أردنيون يعيشون في دولة إسرائيل وذلك طبقاً للقوانين التي فرضتها على مدينة القدس، حيث أعلنت في الأيام الأولى للاحتلال سنة

11 خليل تفكجي، مصدر سبق ذكره.

12 صحيفة القدس، 28/8/2007م، القدس ص1.

1967م منع التجول، وأجرت إحصاءاً للفلسطينيين هناك بتاريخ 26/6/1967م واعتبرت أن جداول هذا الإحصاء هي الحكم الأساس لإعطاء بطاقة الإقامة للفلسطينيين في القدس، ومن تواجد من المقدسين لأسباب خارج القدس سواء خارج فلسطين أو خارج المدينة (لا يحق له العودة إلى القدس) وطبقت إسرائيل على الفلسطينيين قانون الإقامة لسنة 1952م وتعديلاته لسنة 1974م، بما فيها الأمر رقم (11) لأنظمة الدخول والذي يقضي بشروط وتعليمات خاصة متعلقة بالإقامة لكل من يدخل إلى "إسرائيل" وبذلك اعتبرت جميع الفلسطينيين المقيمين في القدس قد دخلوا إليها بطريقة غير شرعية في الخامس من حزيران، ثم سمح لهم بالإقامة في القدس كلفئة إنسانية من دولة "إسرائيل"، وبذلك فهم ليسوا مواطنين، وإنما أجنب يقيمون إقامة دائمة داخل إسرائيل. وبموجب الأمر رقم (11) من تعليمات وأنظمة الدخول إلى إسرائيل فكل من يغير مكان الإقامة يفقد حق العودة إلى القدس، وتغيير مكان الإقامة ليس إلى خارج فلسطين (إسرائيل) فقط وإنما خارج حدود البلدية. وبالتالي يتم سحب حق الإقامة وإخراجه خارج البلاد. كل ذلك من أجل إعادة التوازن الديمغرافي لصالح الإسرائيليين وجعل السكان العرب أقلية في المدينة تنفيذاً لقرار اللجنة الوزارية لشؤون القدس الإسرائيلية الصادر عام 1973م.

القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي 13

شكلت الزيادة السكانية العربية، مفصلاً أساسياً في رسم خطوط القدس الكبرى¹⁴. ففي العام 1993م بدأ التخطيط "للقدس الكبرى" والتي كان يحمل لواءها "بنيامين اليعازر" وزير الإسكان آنذاك، مدعوماً بتعليمات مباشرة من اسحق رابين، لتنفيذ المخطط الذي كان من أهم أهدافه (خلق تواصل واضح للسكان اليهود وتقليص التقارب والاحتكاك مع العرب، والحفاظ على تعزيز مكانة القدس الخاصة كعاصمة لإسرائيل وكمدينة عالمية)، بالإضافة إلى ربط المستعمرات خارج حدود البلدية مع داخلها بواسطة (ممرات) وهدفاً نهائياً بتحقيق أغلبية يهودية. وهذه الخطة تهدف بالأساس إلى جلب (100 ألف) يهودي علماني في كل عام، الأمر الذي يعني أن (500 ألف) مستوطن سيتم استيعابهم للعيش بالقدس عام "2010" وإعادة التوازن الطائفي الذي يطبع المدينة بطابع ديني. وفصل المناطق الفلسطينية بعضها عن بعض وتقسيم الضفة إلى ثلاثة كتلتين، وإحكام السيطرة على أجزاء كبيرة من الضفة الغربية ومنع أي جهد فلسطيني لاجتاد وحدة الولاية الجغرافية عليها أو الانتقال لممارسة السيادة الفلسطينية على الأرض، وتدمير أي نمط اقتصادي مستقل خاصة في الضفة الغربية ومنع قيام عاصمة فلسطينية بالقدس.

مشروع شارون (البوابات)

ضمن سياسة التهويد المبرمج، وبعد أن تم تطويق المدينة بالمستعمرات بدأ في عام 1987م سياسة جديدة وهي إقامة بؤر استيطانية داخل الأحياء العربية، فشرعت السلطات الإسرائيلية بإقامة البؤر الاستيطانية داخل البلدة القديمة، وخاصة داخل الحي الإسلامي، باستخدام القوانين والأساليب الكثيرة من أجل الاستيلاء عليها، كما أقيمت وبشكل متوازي الجمعيات الاستيطانية ذات الأسماء المتعددة التي تدعمها الحكومة الإسرائيلية بشكل مباشر وغير مباشر بالسيطرة على البيوت العربية، من أجل تحقيق عدة أهداف، منها:

1. طريق مسيطر عليه وآمن بين باب العامود وحائط البراق.
2. صعوبة تقسيم البلدة القديمة في حالة الوصول لحل سلمي.

3.

ط

رد السكان العرب من الحي الإسلامي والمسيحي بهدف السيطرة السكانية عليه وجعل العرب أقلية يسهل

13 نفس المصدر.

14 متروبولين القدس خطة أساس وخطة تطوير / وزارة الداخلية ووزارة الإسكان إدارة أراضي إسرائيل / بلدية القدس 1994، الوثيقة الرسمية.

مراقبتهم، وهذا ما جاء بالمخطط الاسرائيلي للمدينة لعام 2020م.

وبعدها انتقلت هذه السياسة خارج الأسوار، عندما طرح شارون مشروع إقامة (26) بؤرة استيطانية خارج البلدة القديمة وداخل الأحياء العربية، فبدأ في رأس العامود، وجبل الزيتون، والشيخ جراح، ثم انتقل إلى منطقة وادي الجوز فكانت هذه البؤر نقاط احتكاك بين السكان العرب واليهود، كما أخذت في التوسع من أجل تحويل الأحياء العربية إلى فسيفساء ضمن البؤر الاستيطانية اليهودية.

المشروع الاستيطاني E1

تم الإعلان عن هذا المشروع عام 1994م على مساحة تبلغ (12443) دونماً من أراضي قرى (الطور، عناتا، العيزرية، أبو ديس) ويهدف المخطط الذي تمت المصادقة عليه عام 1997م من قبل وزير الدفاع آنذاك اسحق مردخاي الى: (إقامة منطقة صناعية على مساحة 2 كم واحد، إقامة (3500) وحدة سكنية، وإقامة خمسة فنادق.

ويعتبر هذا المشروع من أخطر المخططات الإسرائيلية في حالة تنفيذه للأسباب التالية:

- إغلاق المنطقة الشرقية من منطقة القدس بشكل كامل وتطوير المناطق (عناتا، الطور، حزما) وليس هنالك أي إمكانية للتوسع المستقبلي باتجاه الشرق.
- منع إقامة القدس الشرقية (كعاصمة لفلسطين) وإمكانية تطورها باتجاه الشرق.
- ربط جميع المستوطنات الواقعة في المنطقة الشرقية وخارج حدود بلدية القدس مع المستوطنات داخل حدود بلدية القدس وبالتالي تحويل القرى العربية الى معازل محاصرة بالمستوطنات.
- إقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي التي تبلغ مساحتها (600) كم² أو ما يعادل (10%) من مساحة الضفة الغربية.
- إقامة أحزمة من الشوارع السريعة والأنفاق لربط هذه المستوطنات مع المستوطنات داخل حدود البلدية والقرى الغربية مثل شارع الطوق المقترح، وشارع رقم (70) الجاري تنفيذه، وشارع الأنفاق (16) الذي تم افتتاحه عند جبل المشارف سكوبس.
- الزيادة السكانية اليهودية الكبيرة في حدود بلدية القدس للتغلب على الزيادة السكانية العربية والتي بلغت (35%) من المجموع العام للسكان في حدود بلدية القدس لعام 2005م وتبين من خلال الدراسات الإسرائيلية السكانية تبين بأن العرب سيكونون في عام 2050م أغلبية، مما يعني بأن القدس أصبحت ثنائية القومية ورئيس بلديتها عربي.
- ربط هذا المخطط مع المشروع قيد التخطيط والمطلق عليه اسم "البوابة الشرقية".
- عدم إقامة دولة فلسطينية ذات ولاية جغرافية فيما يكون محور القدس فاصلاً بين الشمال والجنوب.

خطة عزل القدس وجدار الفصل

في خطوة مسبقة وقع رئيس الإركان الإسرائيلي السابق "شاؤول موفاز" على الأوامر، بمقتضى أنظمة الطوارئ عام 1945م تغطي بصورة قانونية نشر الحواجز والاسيجة والمعوقات الأخرى في ثلاثة أماكن بالقدس. وهذه الخطة التي أعدها اللواء "عوزي ديان" • وقائد لواء القدس في الشرطة (ميكى ليفي) ولقد أعطى شارون أوامره بأبعاد هذا الخط شرقاً وجنوباً وشمالاً والاعتبار التي استند إليها شارون لم يكن هدفاً

• رئيس الاركان السابق ووزير الدفاع للحكومة الاسرائيلية لعام 2005.

•• مستشار الامن القومي السابق - نائب رئيس الاركان الاسرائيلي سابقاً.

أمنياً بل استغلال الظروف الأمنية لتحقيق أهداف سياسية وفرض واقع جديد على مسألة تقسيم القدس، ورسم حدود جديدة للقدس تمزج بين الرؤية الامنية والسياسية. وتقوم الخطة على ما يلي 15:

1. الاهتمام بغلاف القدس "والمقصود تقوية وتعزيز الوجود الإسرائيلي الأمني والاستيطاني خارج حدود بلدية القدس ضمن ثلاث حلقات.
2. فصل مناطق كثيرة بواسطة حواجز عسكرية (وليس شرطية) عن مركز المدينة (بدأت الخطة بالتنفيذ في منطقة بيت حنينا).
3. تقليص الوجود السكاني الفلسطيني في منطقة القدس بحيث تتم السيطرة الأمنية والاقتصادية عليهم، وجعلهم نسبة قليلة لا تتجاوز (12%) من المجموع العام للسكان داخل البلدية، والآن (35%) والحدود المقترحة هي حدود بلدية القدس الأردنية التي لا تتجاوز 6,5 كم².
4. ربط حزام القدس الشرقي بالقدس الغربية عن طريق الأنفاق التي تم فتحها (جبل المشارف) والذي يجري إقامته في منطقة جبل الزيتون.
5. ربط المستوطنات خارج حدود بلدية القدس مع مستوطنات داخل حدود البلدية (آدم، النفي يعقوب).
6. إقامة الحواجز في عدة معابر خصوصاً في الأحياء الشمالية المكتظة (مخيم شعفاط، حاجز الزعيم، المسالك الترابية المؤدية للعبزيرية وأبو ديس) وتم الاعلان عن إقامة (11) بوابه للدخول والخروج (بوابة شعفاط - قلنديا).
7. زيادة البؤر الاستيطانية داخل الأحياء الفلسطينية وإسكانها بالمستوطنين (مشروع رأس العمود، مشروع جبل المكبر تحت الإنشاء، مشروع الشيخ جراح، مشروع وادي الجوز مشروع أبو ديس، ومشاريع أخرى تحت الإنشاء).
8. فصل خدمات الكهرباء المزودة لهذه البؤر عن شركة كهرباء محافظة القدس، والبدء بإقامة شبكة كهرباء خاصة بالمستوطنات مرتبطة مباشرة بالشركة القطرية لتزويد البؤر الاستيطانية بالكهرباء بشكل مباشر.
9. تخصيص مبالغ مالية تقدر ب (11) مليون دولار من أجل تطوير البنية التحتية بالقدس الشرقية، وربطها بالقدس الغربية. هذا وتشير مصادر بلدية القدس إلى أنها بحاجة إلى مليار شيكل من اجل تحقيق المساواة بين القدس الشرقية والغربية.
10. تخصيص مبلغ (400) مليون شيكل، منها (100) مليون دولار من أجل تهويد المدينة.
11. من مشروع القدس عام 2020 م سيتم إفراغ السكان العرب من البلدة القديمة وكذلك زيادة سكانية للمستوطنين.

القدس عام 2020م

ضمن مشروع القدس عام 2020م سيتم إفراغ السكان العرب من البلدة القديمة، وإحداث زيادة سكانية للمستوطنين، وقد شكلت الحكومة الإسرائيلية طاقماً توجيهياً مكون من 40 مخططاً إسرائيلياً في مجالات متعددة كما ضمت (31) ممثلاً عن بلدية القدس برئاسة بلدية القدس، لوضع خارطة هيكلية لمدينة القدس لعام 2020م بهدف تطوير المدينة وتقوية مركزها باعتبارها عاصمة الدولة العبرية، ومركزاً للشعب اليهودي ومدينة مقدسة، إضافة إلى تقوية مركزها الاقتصادي والاجتماعي، والعناية بالمباني العامة

ومباني المؤسسات القومية والدولية وتعزيز وزيادة قوة جذب المدينة بعد أن ظهرت في السنوات السابقة كمدينة طرد سكاني، وخلق احتياطي أراضي للبناء السكني والذي يعني أن محاولة إسرائيل السيطرة على المدينة قد اتخذت منحاً جديداً وهو الصراع الديموغرافي. أما البلدة القديمة والحوض الديني والتاريخي المحيط بها له أهداف أخرى ترمي إلى تقليص الكثافة السكانية داخل البلدة القديمة عن طريق تدخل الحكومة وتنشيط الجمعيات الاستيطانية بالاستيلاء على البيوت باستخدام عناصر وقوانين كثيرة بالإضافة إلى سلطة خاصة دينية وسياسية ودولية من أجل تحويلها إلى مدينة ذات قومية واحدة. وتقوم جمعيات استيطانية بإدارة حملة لنقل فلسطينيين من شرق القدس إلى خارج البلاد ويدير هذه الحملة رئيس جمعية عطيرت كوهنيم (أريه كنغ)16.

وهكذا فإن الاصطلاح "قدس يهودية، كبيره وقوية" يندمج بشكل كامل في التصور السكاني الذي تقوم على اقتطاع التجمعات و الاحياء العربية التي ضمت الى إسرائيل بعد حرب 1967م ويعيش فيها ما يزيد عن (150 ألف) نسمة وتسليمها الى السلطة الفلسطينية وبالمقابل تقوم إسرائيل بضم المستوطنات الاسرائيلية التي تقع داخل حدود البلدية وخارج نطاقها البلدي بالضفة الغربية من أجل خلق أغلبية يهودية مطلقه تزيد عن (88%) من المجموع العام للسكان، وإعادة التوازن السكاني للصالح الإسرائيلي وتحقيقاً للهدف الأبعد وهو أن تكون القدس في قلب الدولة العبرية ذات حدود كبيرة أحادية القومية.

الأطواق الاستيطانية

تترك العملية الاستيطانية الاسرائيلية في القدس وضواحيها آثاراً كبيرة على السكان الفلسطينيين يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي التابعة للقرى التي تقام عليها المستوطنات.
2. تطويق التجمعات السكنية الفلسطينية والحد من توسعها الأفقي والعمودي لاستيعاب التزايد الطبيعي للسكان العرب.
3. تهديد بعض التجمعات السكنية الفلسطينية بالإزالة، وخاصة تلك التي تعترض تنفيذ المخطط الإسرائيلي الرامي إلى دمج العديد من المستوطنات المحيطة بالقدس.
4. إبقاء فلسطيني القدس وضواحيها العزل في حالة خوف ورعب دائمين، من خلال الاعتداءات المتكررة عليهم من قبل المستوطنين المدججين بالسلاح.
5. عزل مدينة القدس وضواحيها عن محيطها الفلسطيني في الشمال والجنوب.
6. فصل شمال الضفة عن جنوبها، والتحكم في حركة الفلسطينيين بين هذه المناطق.
7. قطع التواصل الجغرافي بين أنحاء الضفة الغربية وتقسيمها إلى بقع متناثرة والحيلولة بالتالي دون إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.
8. تشويه النمط العمراني الرائع للقدس العتيقة والقرى الفلسطينية المحيطة، الضاربة جذوره في أعماق التاريخ، وذلك بإدخال النمط العمراني الحديث.

أنظر: جدول رقم (5) يبين أهم المستوطنات التي أقيمت في القدس.

وقد سعت " إسرائيل " خلال العقود الماضية إلى استكمال مخطتها الاستيطاني الهادف للسيطرة الكاملة على مدينة القدس، حيث عملت على تحقيق ذلك من خلال توسيع ما يسمى بحدود القدس شرقاً وشمالاً، وذلك بضم مستوطنة "معاليه أدوميم" التي يقطنها حوالي (20 ألف) نسمة، كمستوطنة رئيسية من الشرق، إضافة إلى المستوطنات العسكرية الصغيرة مثل "عنوت، ميشور، أدوميم، كدار، كفعات بنيامين" من الجهة الشرقية، "وكخان يعقوب، كفعات زئيف، كفعات حدشا، كفعات هاردار" من الشمال.

هذه السياسة التي اتبعتها دولة "إسرائيل" أدت إلى مضاعفة عدد المستوطنين وفي نفس الوقت قللت نسبة السكان العرب الفلسطينيين الذين يشكلون ثلث سكان القدس أي حوالي (220 ألف) نسمة بما فيها الجزء المضموم (380 ألف) نسمة، مع العلم أن عدد المستوطنين في القدس الشرقية يساوي عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة (180 ألف مستوطن).

عملياً فإن ضم مستوطنة "معاليه أدوميم" إلى حدود البلدية أضاف (20 ألف) مستوطن إلى عدد المستوطنين الموجودين في الحزام الاستيطاني حول القدس وبذلك يصبح أكثر من (200 ألف) مستوطن يسكنون داخل حدود البلدية إضافة إلى المستوطنات الشرقية التي تضاعف العدد إلى 400 ألف يهودي في القدس الغربية. ومن الجدير ذكره أن عدد المستوطنات في القدس حسب إحصائيات مركز أبحاث الأراضي (29) مستوطنة، (14) منها في الجزء المضموم من القدس أي ما يسمى حدود القدس الشرقية، وتنتشر هذه المستوطنات في لواء القدس على شكل تجمعات استيطانية مكثفة تتخذ الشكل الدائري حول المدينة وضواحيها ممثلة بمراكز استيطانية كبيرة المساحة. ويشار أيضاً إلى أن حدود البلدية (القدس الغربية) تم بشكل رسمي توسيعها ولكن عملياً تم الاستيلاء على (72 كم²) بقرارات مختلفة وبتقييد التمديد العمراني في القدس وتحويل المناطق إلى مستوطنات إسرائيلية، كما حدث مع جبل أبو غنيم¹⁷.

أنظر:

- جدول رقم (6) يبين المستعمرات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس ومساحتها وعدد سكانها.
- جدول رقم (7) يبين التجمعات العربية داخل حدود بلدية القدس.
- جدول رقم (8) يبين أعداد اليهود بمدينة القدس خلال الأعوام الماضية.
- جدول رقم (9) حول الصراع الديموغرافي في الأديبات الإسرائيلية.
- جدول رقم (10) يبين توسيع حدود بلدية القدس حسب السنوات.
- جدول رقم (11) حول نمو السكان حسب السنوات في القدس.
- جدول رقم (12) يبين المساحات وعدد سكان المستعمرات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس.

مقدمة

إن القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية ببناء جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس يعد أخطر إجراء تُقدم عليه الدولة العبرية بعد قيامها باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، فهذا الجدار لا تقوم ببنائه لدواع أمنية فقط، بل من أجل مصادرة الأراضي الفلسطينية، كما يحسم هذا القرار عملياً لصالح إسرائيل أربعا من قضايا الحل الدائم المفترض أن تتعاطى معها أي تسوية سياسية للصراع بين الشعب الفلسطيني ودولة الاحتلال، وهي القدس والتجمعات الاستيطانية، وخط الانسحاب النهائي، وطبيعة الكيان الفلسطيني الذي ينشأ بعد أي تسوية سياسية.

ومن أخطر التداعيات الناجمة عن بناء القرار هي العمل على استكمال تهويد مدينة القدس بشكل حاسم، وذلك ضمن حسم الصراع الديمغرافي لصالح اليهود، إذ أنه بعد استكمال مسار الجدار حول المدينة سيجد خمسة وخمسون ألف مقدسي أنفسهم خارج حدود المدينة في المرحلة الأولى، وهذا العدد مرشح للارتفاع ليصل إلى مائة ألف مقدسي، لأن القرار يمهد الطريق في المستقبل لسلخ الأحياء الفلسطينية جنوب المدينة عنها وضمها للضفة الغربية.

كما تقوم الحكومة الإسرائيلية بالإعلان عن سلسلة من الإغراءات لجذب اليهود للاستيطان في القدس ومحيطها. حيث قررت تقديم تسهيلات كبيرة لكل يهودي يستعد للاستيطان في القدس ومحيطها، عن طريق توفير فرص عمل كثيرة ومغرية عبر إقامة مناطق صناعية ومرافق سياحية، إلى جانب تقديم تسهيلات ضريبية كبيرة، وتقديم قروضاً ميسرة جداً لتسهل على اليهود شراء شقق في الأحياء الاستيطانية داخل المدينة وحولها.

كما تهدف إسرائيل من بناء الجدار إلى توفير احتياطي أراض لإقامة مزيد من المستوطنات، حيث أنه إذ لم يقم الجدار العنصري بطرد عشرات الآلاف من الفلسطينيين من مدينتهم فحسب، بل إنه عمل على مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، وأوجد مساحات واسعة من الأراضي الشاسعة الخالية التي بالإمكان استغلالها في إقامة مزيد من الأحياء الاستيطانية.

فالجدار الذي يصل القدس بمستوطنة "معاليه أدوميم" كبرى مستوطنات الضفة الغربية، مكن سلطات الاحتلال من استغلال الأراضي الواقعة بين القدس وتلك المستوطنة في مشروع "E1" الذي يهدف إلى بناء آلاف الوحدات السكنية لاستيعاب عشرات الآلاف من اليهود¹⁸.

حقائق الجدار.. الطوق الخائق

■ **يطوق جدار الفصل العنصري مدينة القدس، ويتعرج داخل التجمعات العربية بحيث يفتتها ويجزأها من خلال سلسلة من الجدران يصل طولها حوالى (181كم2)، ويعزلها بالكامل عن باقى الضفة الغربية19.**

- يضم الجدار حول القدس ثلاث كتل استيطانية تشكل ما يسمى بحدود "القدس اليهودية الكبرى" بحيث تمتد حدودها من شمال غرب القدس إلى الشمال، الشرق، الجنوب، وصولاً إلى جنوب غرب محافظة بيت لحم.
- الكتل الاستيطانية التي يضمها الجدار هنا هي: (بسجوت، معاليه أوميم، غوتسي عتصيون) حيث يقطع الجدار مساحات واسعة من أراضي القرى والتجمعات الفلسطينية التي يمر بها ويضمها إلى الغرب منه.
- يعمل الجدار على تقطيع أوصال التجمعات العربية حول القدس والبالغه (25) قرية يسكنها (228.200) نسمة، ويحولها الجدار إلى خمسة جيوب محاطة بالجدران والطرق الاستيطانية والمستوطنات، يقع اثنين منها في الجهة الشمالية للقدس ويضم الأول في قرى: (الجديرة، الجيب، بيرنبالا، بيت حنينا البلد)، ويقع الثاني في الجهة الشمالية الغربية ويضم قرى (طيرة، بيت عنان، بيت لقياء، بيت سيرا، خربثا المصباح، الجيب الشرقي)، ويضم (العيزرية، أبو ديس، السواحة الشرقية، الشيخ سعد، الجيب الشمالي الشرقي)، ويضم (الرام وضاحية البريد) مما يعقد الأمور الحياتية للسكان ويدمر العلاقات الاجتماعية فيها، في حين يعمل على ضم التجمعات اليهودية وتطهير التجمعات العربية لتحقيق مشروع القدس الكبرى عاصمة لدولة الاحتلال.
- يلتف الجدار في الجهة الشمالية الغربية لمدينة القدس، ليعزل قرية النبي صموئيل وحي الخلاليل (600 نسمة) بينه وبين الخط الأخضر، وفي الشرق يلتف الجدار ويلتقي مع الشوارع الاستيطانية ليشكل معها منطقة عزل لكل من حي عرب الفهيدات، وعرب الجهالين حوالي (540 نسمة) الواقعة شرقي عناتا.
- تقوم سلطات الاحتلال ببناء مستوطنات جديدة وتوسيع للمستوطنات القائمة على الأرض التي يعزلها الجدار لتحقيق أغلبية يهودية في القدس.
- يهدد الجدار المؤسسات التعليمية والمهنية وكذلك المستشفيات والمراكز الصحية والخدمات في مدينة القدس، ويعمل على تفريقها بعد أن فصل الطلاب والمرضى والمنتفعين منها، والقادمين إليها من الضفة الغربية.
- ستخسر القدس حال اكتمال المخطط 90% من أراضيها أي ما يعادل 4% من مساحة الضفة الغربية، وسيعزل الجدار حوالي (100 ألف) من حاملي الهوية المقدسية عن مدينة القدس، وحوالي 240 ألف مقدسي عن الضفة الغربية.
- انتهت سلطات الاحتلال من ترسيم الجدار حول القدس بإنشاء وتجهيز معبرين رئيسيين يشكلان ما يسمى القدس الكبرى، وهما معبر قلنديا جنوب شرق رام الله، ومعبر القبة غربي بيت لحم، بالإضافة إلى عدد من المعابر الصغيرة المحيطة حولها، وتم إكمال الجزء الأكبر من الجدار حول القدس، في حين تبقى بعض الأجزاء التي يجري العمل على تشطيقها.
- يعد هذا الجدار من أخطر مخططات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية منذ عام 1967م، ووفقاً لما ذكرته هيئة التنسيق الفلسطينية الموحدة للدفاع عن الأراضي ومواجهة الاستيطان، إن إسرائيل ضمت مساحة كبيرة من الأراضي الفلسطينية الأكثر خصوبة وغنى بالماء في الضفة الغربية من خلال هذا العمل. حيث تسعى إسرائيل إلى الاستيلاء على أكثر من 45% من مساحة الضفة بهذا الجدار، وقد بلغت مساحة الأراضي الفلسطينية المصادرة والأراضي المجرفة خدمة لهذا الجدار حوالي (187 ألف) دونم معظمها في محافظات جنين وقلقيلية والقدس، كما دمرت إسرائيل لأجله عدداً من المباني والمنشآت.
- نتج عن هذا التعدي على الأراضي الفلسطينية العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السيئة على

الفلسطينيين، كان أبرزها تهجير أكثر من 1400 أسرة إضافة لحصار عدد من القرى والبلدات الفلسطينية بين الجدار والخط الأخضر، بجانب عزل عدد آخر من تلك القرى في صورة "كاتونات" وهي تلك المحصورة بين هذا الجدار وما يسمى بـ "جدار العمق" الذي يبنى إلى الشرق منه²⁰.

تأثيرات جدار الفصل العنصري على الأوضاع بالمدينة المقدسة

إن اعتراف المستشار القضائي للدولة العبرية السابق (مثير شمغار) بأن جدار الفصل العنصري الذي يُقام حول مدينة القدس، يتيح للقيم على أموال الغائبين الاستيلاء على أملاك الفلسطينيين الذين يسكنون خارج الجدار. خاصة وأن الجدار سلب من الفلسطينيين أراضيهم وممتلكاتهم، التي انتقلت إلى الحارس على أملاك الغائبين²¹. كما أن إسرائيل تسعى من خلال هذه الخطوة سلب حق الفلسطينيين في الحركة وحرمانهم من حقوقهم المقدسية تحت ذرائع مختلفة، لعزل المدينة بكل ما فيها من أحياء وقرى محيطة عن الضفة الغربية²². ولأول مرة تعترف الدولة بأن الاعتبار في تحديد مسار جدار الفصل ليس أمنياً فقط بل تدخل فيه اعتبارات أخرى. فهو كسكين يقطع شرايين الحياة وطوق خانق.

يعيش في المدينة (250 ألف) عربي يحملون بطاقات زرقاء مقدسية، (130 ألف) سيعيشون داخل الجدار، (55 ألف) سيعيشون في مناطق القدس التي أصبحت خارج الجدار، كما أن (70 ألف) سيعيشون في الضفة خارج المدينة، حيث إن الاعتبارات الديموغرافية، هي التي تؤخذ بعين الاعتبار لحدود بلدية القدس المستقبلية. ووفق رئيس بلدية القدس السابق، ورئيس وزرائها الحالي أولمرت الذي لديه تصور واضح تماماً لمستقبل القدس، الذي يقوم على عنصرين رئيسيين هما: إخراج التجمعات الفلسطينية خارج حدود البلدية، وضم الكتل الاستيطانية التي تقع خارج حدود البلدية، والحفاظ على البلدة القديمة وما حولها بسكان فلسطينيين لا يزيدون عن (12%) من المجموع العام للسكان.

وهذا الإجراء دفع بالسكان الفلسطينيين الى هجرة معاكسة بلغت أسبوعياً بحدود (300) عائلة باتجاه المناطق الداخلية الذي ترتب عليه ضغط سكاني على الحيز الجغرافي²³

²⁰ المعرفة الجزيرة، البريد الإلكتروني،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B3A0CE56-A466-49D3-BBA8-3F8FF07FEAAE.htm>

²¹ وان مرغليت، معا ريف مقال 25/1/2005 فضيحة صنعت في القدس".

²² هارتس 26/1/2005 خطة عزل القدس عميره هس.

²³ يديعوت - مقال الجدار يفعل فعله - 8/7/2005م.

áÍÕÈÍ ãÓßäÇøĵ æÄÏÊ âĐà ÇáàìÑÉ Ááì ÇáÖÛØ Úáì ÇáÛÑÝ ÇáíÑÇÓÍÉ ÇáÈí áí ÈÇáÄÕá áÍÓÊ äÏÇÑÓ Èá ÈíæÊ ãÓÉÄìÑÉ äÈìÉ ßíÇã ÈáííÉ ÇáßÍÓ ÇáÁÓÑÇÆíáíÉ ÈÇáÇÓÉíáÇÁ Úáì ÇáäÏÇÑÓ ÇáíßæäíÉ ÇáÈí ßÇäÊ ÊÇÈÚÉ ááíßæäÉ ÇáÄÑíäíÉ. مما شكل عبئاً كبيراً على الطلبة والمدرسين، كذلك أدى الجدار إلى انتشار الفقر الشديد، وتسرب الطلبة من مقاعد الدراسة، وظهور مشاكل اجتماعية بدأت تهدد المجتمع المقدسي. وتحولت البلدة القديمة من مكان أكثر قداسة للأديان السماوية وأحد المواقع التاريخية الأهم بالعالم إلى منطقة تعاني من ضائقة سكانية كبيرة حيث تقطن عائلات كثيرة من دون حمام، وأصبحت من أكثر المدن العالمية من حيث الازدحام، وأصبح الحي الإسلامي يعاني من مشاكل كبيرة جداً أهمها الشقق السكانية الصغيرة جداً فأكثر من ربع الشقق لا يوجد بها حمامات، وتبلغ مساحة الشقة في الحي الإسلامي (40 م2) والارمني (54 م2)، واليهودي (75 م2). والفقر هو الأكثر وضوحاً في الحي الإسلامي، الذي جر معه ظواهر العنف والجريمة. كما أدت الهجرة إلى ظهور ظاهرة البناء العشوائي الذي بدأ يؤثر على المشهد العام للبلدة القديمة.

من هنا فإن السياسة الإسرائيلية تجاه المدينة المقدسة والقائمة على سياسة عنصرية هدفها مدينة ذات أقلية عربية وأغلبية يهودية، جاءت نتيجة للقرارات التي وضعت عام 1973م من قبل اللجنة الوزارية لشؤون القدس الإسرائيلية التي حددت بأن العرب يجب أن يشكلوا (22%) من المجموع العام لسكان المدينة، ونتيجة للزيادة السكانية العربية التي زادت حتى وصلت إلى (35%) من المجموع العام للسكان، ونتيجة للدراسات التي قدمت لأصحاب القرار السياسي الإسرائيلي بأن العرب يشكلون في عام 2050م، ما نسبته (55%) من إجمالي السكان نتيجة للزيادة السكانية الطبيعية والهجرة اليهودية - العلمانية باتجاه الساحل والذي يعني بأن العاصمة أصبحت ثنائية القومية ورئيسها هو عربي الذي يشطب جزءاً كبيراً من العقيدة الصهيونية بأن القدس هي قلب الدولة العبرية ومحط إجماع اليهود في العالم فظهرت رؤية رئيس الوزراء الحالي ليهود أولمرت تجاه المدينة المقدسة، والتي ستغير خارطة المعروفة اليوم للمدينة، والتي ستكون نتائجها مدمرة للعرب والمسلمين، إلا أن هذه المشاريع ستكون لغماً مؤقتاً سينفجر بين لحظة وأخرى.

لقد قطع الجدار الصلة بين القدس والضفة الغربية: اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً، ودينيا وبالتالي أضعف النسيج الإنساني والوطني. كما أحدث اضطراباً كبيراً في حياة المقدسيين، إضافة إلى أن المسافات أصبحت متباعدة وتضاعف الوقت ثلاث مرات عما قبل الجدار وأيضاً الأسواق المحلية تأثرت فأصبح على المقيمين من حاملي الهوية المقدسية التسوق في رام الله بسبب بعد المسافة التي أحدثها الجدار وأيضاً التلاميذ في مدارس في القدس من الضواحي اجبروا على ان يذهبوا لمدارس قريبة من سكانهم او ان يقطعوا مسافات طويلة للوصول الى مدارسهم، كذلك الحال بالنسبة للمسلمين والمسيحيين الذين يريدون الذهاب الى الاماكن الدينية لأداء عباداتهم.

وواضح جداً أن إبعاد الفلسطينيين عن القدس الشرقية هو هدف مباشر لبناء جدار الفصل، حيث سمحت السلطات الاسرائيلية للفلسطينيين المقدسيين بأن يبنوا منازل لهم في "الضواحي الشمالية والشرقية والجنوبية للقدس، الرام، أبو ديس والعيزرية وبيربنالا، وذلك بهدف إبعادهم عن القدس الشرقية حيث أصبحت هذه الضواحي خارج داخل جدار الفصل، بما يعني أن هذه

المناطق التي كانت ضمن حدود القدس أصبحت الآن خارجها، وحسب القانون الاسرائيلي فإن حاملي الهوية الزرقاء يجب أن يعيشوا داخل حدود القدس المرسمة، وإن ثبت إن أحدا ممن يحملون الهوية المقدسية نقل مركز حياته خارج المدينة فإن الأمر قد يؤدي الى سحب هويته، ولذلك يضطر آلاف المقدسيين الفلسطينيين للرجوع والعيش في مدينة القدس وذلك لاثبات أنهم من سكان القدس تحسباً من أن تنزع هوياتهم.

وأظهرت نتائج مسح مشترك بين "بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين" و"الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" حول أثر جدار الضم والتوسع وتبعاته على النزوح القسري للفلسطينيين في القدس- انفصال الأسر عن بعضها وعن الأقارب نتيجة بناء الجدار وتبعاته، حيث تبين أن (21.4%) من الأسر الفلسطينية أو أحد أفرادها في محافظة القدس انفصلت عن الأقارب " (15.5%) داخل الجدار و(32.6%) خارج الجدار". كما بينت النتائج أن (18%) من الأسر الفلسطينية في محافظة القدس انفصل عنها الأب " (14.3%) داخل الجدار و(26.2%) خارج الجدار" وأن (12.7%) من الأسر الفلسطينية في محافظة القدس انفصلت عنها آلام " (12.9%) داخل الجدار و(12.3%) خارج الجدار.

وتأثرت العلاقات الاجتماعية للأسر التي تقيم في محافظة القدس ببناء الجدار، حيث بينت النتائج أن (84.6%) من الأسر تأثرت قدرتها على ممارسة النشاطات الثقافية والاجتماعية والترفيهية " (84.3%) داخل الجدار و(85.2%) خارج الجدار)، و(56.3%) من الأسر تأثرت قدرتها على ممارسة النشاطات الثقافية والاجتماعية والترفيهية " (48.5%) داخل الجدار و(70.9%) خارج الجدار"، كما أثر الجدار على قدرة الأسر على زيارة الأماكن المقدسة بنسبة (40%)، كما بينت نتائج المسح أن نسبة الأسر في محافظة القدس التي أصبح لديها مانع من زواج أحد الأفراد من شريك الحياة المقيم في الجهة الأخرى من الجدار ارتفعت من (31.6%) قبل بناء الجدار إلى (69.4%) بعد بناء الجدار.

معطيات حول الجدار في جداول

أنظر:

- جدول رقم (13) يبين الأسر والأفراد الفلسطينيين في محافظة القدس حسب بعض الخصائص الخلفية والموقع من الجدار حزيران- 2006م.
- جدول رقم (14) يبين التوزيع النسبي للأفراد الفلسطينيين في محافظة القدس الذين غيروا مكان إقامتهم السابقة بسبب الجدار وتبعاته ومؤشرات أخرى حسب الموقع من الجدار/ حزيران- 2006.
- جدول رقم (15) يبين التوزيع النسبي للأفراد الفلسطينيين (16 سنة فأكثر) في محافظة القدس الذين فكروا سابقاً في تغيير مكان إقامتهم الحالي حسب السبب والموقع من الجدار، حزيران- 2006.
- جدول رقم (16) يبين التوزيع النسبي للأفراد الفلسطينيين (16 سنة فأكثر) في محافظة القدس الذين يفكرون حالياً* في تغيير مكان إقامتهم الحالي حسب السبب والموقع من الجدار، حزيران- 2006.
- جدول (17) حول نسبة الأفراد الفلسطينيين (16 سنة فأكثر) في محافظة القدس الذين حددوا متطلبات البقاء في مكان الإقامة الحالي حسب المتطلب والموقع من الجدار، حزيران- 2006.
- جدول رقم (18) يبين نسبة الأفراد الفلسطينيين (16 سنة فأكثر) في محافظة القدس الذين حددوا متطلبات البقاء في مكان الإقامة الحالي حسب المتطلب والموقع من الجدار، حزيران- 2006.
- جدول رقم (19) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي غيرت مكان إقامتها السابقة حسب السبب والموقع من الجدار، حزيران- 2006.
- جدول رقم (20) نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي حددت متطلبات البقاء في مكان الإقامة الحالي حسب المتطلبات والموقع من الجدار، حزيران- 2006.
- جدول رقم (21) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي حددت متطلبات البقاء في مكان الإقامة الحالي حسب المتطلبات والموقع من الجدار، حزيران- 2006.

*شمل البحث عينة بلغ حجمها الكلي (1.008) أسرة، استكمل منها (981) استمارة، واشتملت على (4.148) فرداً، وذلك في الفترة من 15 أيار حتى 10 حزيران 2006م.

الجدار وحرية التنقل

أنظر:

- جدول رقم (22) يبين نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي يواجه أفرادها/بعض أفرادها عوائق في الحركة والتنقل بسبب الجدار وتبعاته حسب نوع العائق والموقع من الجدار، حزيران-2006.

الجدار والعلاقات الاجتماعية

أنظر:

- جدول رقم (23) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس حسب انفصال أفراد الأسرة عن الأقارب والموقع من الجدار، حزيران-2006.
- جدول رقم (24) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي انفصل عنها أحد أفرادها حسب الفرد الذي انفصل والموقع من الجدار، حزيران-2006.
- جدول رقم (25) حول نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي تأثرت بالجدار وتبعاته حسب نوع التأثير والموقع من الجدار، حزيران-2006.
- جدول رقم (26) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس حسب شكل تأثير الجدار وتبعاته على حركة الإناث والأطفال والموقع من الجدار، حزيران-2006.
- جدول رقم (27) أثر الجدار وتبعاته في اختيار شريك الحياة على الأسر في محافظة القدس حسب الموقع من الجدار، حزيران-2006.

الجدار والخدمات

أنظر:

- جدول رقم (28) حول نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي تأثرت بالجدار وتبعاته في مجال التعليم المدرسي (الأساسي/ الثانوي) والتعليم العالي حسب طريقة التأقلم، حزيران-2006.
- جدول رقم (29) حول نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي واجهت عائقاً في الحصول على الخدمات الصحية حسب نوع العائق والموقع من الجدار، حزيران-2006.

مصادرة الأراضي بهدف بناء الجدار

أنظر:

- جدول رقم (30) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي تم مصادرة أراضيها بسبب الجدار حسب متغيرات مختارة والموقع من الجدار، حزيران-2006.

تأثيرات الجدار على القطاع الصحي

- إلحاق الضرر بمستشفيات المدينة من حيث عمل طواقمها الطبية والتمريضية، وتبلغ نسبة هؤلاء (75%) من إجمالي الطواقم العاملة في تلك المستشفيات.
- حرمان الفلسطينيين من أبناء الضفة الغربية من حقهم في الحصول على العلاج.
- التسبب بنزيف من هجرة الكفاءات الطبية والتمريضية، العاملة في هذه المستشفيات سواء من حملة هوية الضفة الغربية تفرض قيود مشددة على تنقلاتهم أو بالنسبة للطواقم من حملة الهوية الزرقاء التي استقطب العديد منها للعمل في مراكز ومستشفيات إسرائيلية.
- ويندرج في هذا الإطار سيطرة وانتشار المؤسسة الصحية الإسرائيلية على حساب المؤسسة الفلسطينية المقدسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى ظاهرة صناديق المرضى الإسرائيلية التي افتتحت خلال السنوات الماضية عشرات المراكز لها في قلب الإحياء الفلسطينية في المدينة المقدسة. وتؤكد النتائج أن (34.5%) من الأسر الفلسطينية في محافظة القدس قد شكل لها الانفصال عن الخدمات الطبية في مراكز المدن

عائقاً في الحصول على الخدمات الصحية " (5.8% داخل الجدار و(88.3% خارج الجدار"، كما شكل عدم قدرة الكادر الطبي من الوصول إلى التجمع عائقاً لـ (31.3% من الأسر (4.4% داخل الجدار و(81.8% خارج الجدار" 24.

تأثيرات الجدار على التعليم

1. حرمان مئات التلاميذ من أبناء المدن والقرى خارج حدود بلدية القدس من الوصول إلى مدارسهم.
2. فرض قيود مشددة على حرية حركة وتنقل آلاف التلاميذ في الإحياء التي عزلها الجدار خارج حدود القدس، بسبب الحواجز المنتشرة حول هذه الإحياء.
3. فرض قيود مشددة على وصول الهيئات التدريسية من أبناء الضفة الغربية في هذه المدارس، وتبلغ نسبة هؤلاء (75%) من إجمالي عدد الهيئات التدريسية.
4. أظهرت نتائج المسح أن (80%) من الأسر الفلسطينية في محافظة القدس، والتي لديها أفراد ملتحقين بالتعليم العالي، اتبعوا طرق بديله للوصول إلى الجامعة أو الكلية كطريقة للتأقلم مع الصعوبات التي تواجههم مقابل (75.2%) للأسر التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم الأساسي أو الثانوي، (72.1%) من الأسر اضطر أفرادها للتعتييل لعدة أيام عن الجامعة أو الكلية بسبب إغلاق المنطقة، مقابل (69.4%) للأسر التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم الأساسي أو الثانوي اضطر أفرادها للتعتييل عن المدرسة²⁵.

تأثيرات الجدار على الوضع الاقتصادي والتجاري

- تأثرت معظم القطاعات الاقتصادية والتجارية في القدس بشكل سلبي من إقامة الجدار وبدأت المدينة تشعر بالضغط لربطها بالاقتصاد الإسرائيلي، وتقليل نسبة الارتباط بالاقتصاد الفلسطيني. وذلك نتيجة للإجراءات الإسرائيلية التعسفية والتي اتخذت بشكل تدريجي من أجل إضعاف الاقتصاد العربي، خاصة بعد أن شهدنا أن عدداً من تجار مدينة القدس قد حصلوا على وكالات مباشرة لسلع أجنبية لديها وكلاء في إسرائيل وذلك في الفترة بين 1995 - 2000م، وتمثلت هذه الإجراءات ب²⁶:
- إقامة الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش على مداخل القدس.
 - عدم السماح لمواطني الضفة والقطاع بدخول القدس إلا بتصاريح.
 - تشديد التفتيش الأمني للبضائع الواردة للتجار العرب من الخارج، وإعاقة تخليصها من الموانئ والمطارات الإسرائيلية مما يزيد تكاليف نقلها وتخزينها، وبالتالي عدم قدرتها على التنافس مع البضائع التي يستوردها الوكيل الإسرائيلي.

25 المصدر نفسه.

26 نانلة جويلس، عزام أبو السعود، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية المختلفة في القدس العربية"، الغرفة التجارية الصناعية العربية، القدس، تموز 2006.

- في عام 1972 م وفي البلدة القديمة، تم مصادرة (116) دونماً في نفس الوقت لتوسيع الحي اليهودي بدعوى المصلحة العامة، حيث كان يقطن في هذه المنطقة المصادرة ما يقارب من (15 ألف) مواطن عربي. لقد قلصت مصادرة هذه المساحات الواسعة من الأراضي الفلسطينية في القدس وبشكل ملموس من احتياطي الأراضي المتوفرة التي يمكن فيها للفلسطينيين البناء عليها لإتاحة المجال للنمو الطبيعي لمجتمعاتهم. وتفيد أنظمة الترخيص والبناء في هذه المناطق من مساحات الأراضي المملوكة لأشخاص والتي يمكن للفلسطينيين أن يبنوا عليها.

2. قانون أملاك الغائبين

بموجب قانون أملاك الغائبين لعام 1950م تمت مصادرة الأراضي والممتلكات الأخرى العائدة للفلسطينيين الذين اعتبروا غائبين والإعلان عنها أرضاً للدولة. ويُعرف القانون جميع الفلسطينيين الذين كانوا خارج البلاد أو بعيداً عن مكان إقامتهم بعد 29 تشرين الثاني 1947م بأنهم غائبون. وأكثر من (800 ألف) فلسطيني طُردوا أو فروا من البلاد في الحرب انتزعت منهم أراضيهم وممتلكاتهم بموجب هذا القانون، كذلك كان حال حوالي ربع الـ (150 ألف) فلسطيني الذي بقوا في البلاد، لكنهم أصبحوا مهجرين داخلياً بسبب الحرب. إضافة إلى ما أفرزته حرب عام 1967م من هجرة أخرى للفلسطينيين بمن فيهم فلسطيني القدس، وعليه تم وضع أغلب ممتلكاتهم تحت حراسة حارس أملاك الغائبين ليبدأ فصلاً آخرًا من التصرف بعقارات الفلسطينيين في القدس ونقل ملكيتها تدريجياً لصالح جمعيات إستيطانية إسرائيلية.

3. تسجيل العقارات في الطابو

تواجه العديد من قطع الأراضي - المتاح استصدار رخص بناء عليها - مشاكل في الملكية، حيث تكون مملوكة لعدد كبير من الأفراد غير المتواجدين، أو من الصعب أن يتم اتفاقهم على بيعها لبعضهم أو وضع آلية للبناء عليها، بالإضافة إلى عدم وجود طابو (أوراق ملكية) لمعظم أراضي القدس. ويشار إلى أن الحكومة الأردنية كانت قد بدأت بالعمل على تسجيل الأراضي والعقارات في الطابو ومع مجيء الاحتلال جمدت الحكومة الإسرائيلية تسجيل العقارات والأراضي في الطابو لمدة خمس سنوات، وخلال هذه الفترة صادرت (57 ألف) دونم من أصل (76 ألف) دونم، ولم يتبق للسكان الفلسطينيين سوى ربع مساحة الأرض التي تم ضمها لحدود البلدية. وكذلك تم التعامل معها بنفس الطريقة عند تسجيل العقارات.

الذرائع المستخدمة لهدم المنازل

تأتي سياسة هدم المنازل تحت ذرائع وحجج مختلفة منها:

1. منع بناء البيوت الفلسطينية على أراضي تصنف بأنها خضراء - أراض يمنع البناء عليها وتخصص لاستعمال الدولة فقط لإنشاء محميات طبيعية مثلاً أو حدائق- وفي وقت لاحق يتم بناء مستوطنات عليها.
2. حجة الأمن، حيث تصدر الأراضي أو العقارات تحت هذه الذريعة وفي أحيان كثيرة يعاد استيطانها كما حدث في "معسكر النبي يعقوب".
3. اتهام صاحب البناء بأن منزله غير مرخص وغير قانوني، أو غير مطابق لتنظيم وتخطيط المدينة.
4. البناء على أراض حكومية أو شوارع عامة أو أراضي أثرية وتاريخية وغيرها من الذرائع التي ليس لها أي سند قانوني.
5. نتيجة رد فعل انتقامي، كما حدث في 30/1/1967م على ضوء العملية التفجيرية التي نفذت في "سوق محني يهودا" الواقع في مدينة القدس الغربية حيث قررت اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية والسياسية الإسرائيلية اتخاذ عدة خطوات انتقامية كرد فعل على العملية وكان من هذه الخطوات هو قرار هدم بيوت في الضفة الغربية بشكل عام، وفي القدس الشرقية بشكل خاص²⁹.
6. البناء غير المرخص بموجب قانون التنظيم والبناء.

يندرج الكم الهائل من البيوت التي هدمت فعلاً أو تلك المعرضة للهدم ضمن ذريعة البناء دون ترخيص، حيث تبرر وزارة الداخلية والبلدية الإسرائيلية عمليات الهدم في القدس الشرقية بأن البناء غير قانوني، وفي الوقت الذي تطالب فيه البلدية ووزارة الداخلية المواطنين المقدسين بتقديم طلبات للحصول على رخص بناء في القدس إلا أنها لا تعطي مثل هذه الرخص إلا نادراً، وفي حالة منحها للرخص تكون لبناء طابق واحد أو طابقين فقط.

التخطيط والبناء في القدس وعلاقته بالتهجير

انتهجت السلطات الاسرائيلية منذ ضم القدس في 1967م سياسة التخطيط والبناء وإنشاء مخططات هيكلية تسمح بدورها بالتوسع والامتداد في البناء في القدس الغربية دون القدس الشرقية، وقد مارست سلطات الاحتلال سياسات عنصرية واضحة بين اليهود والعرب فيما يتعلق بهذا الشأن، فالسياسة الاسرائيلية ليست معنية مثلاً بالموافقة على مخططات بناء للعرب في القدس.

وتسعى سياسة التخطيط والبناء الاسرائيلية لاجاد واقع ديموغرافي وجغرافي من شأنه أن يحبط أية محاولة مستقبلية للطن في السيادة الاسرائيلية على القدس الشرقية، بالمقابل فهي تسهل وتشجع الاعمال الاستثمارية والاعمارية اليهودية في القدس الشرقية، وكذلك الاستيلاء على العقارات العربية لتخنيق الاعمار والبناء الفلسطيني في القدس. وقد شهدت مدينة القدس منذ 1967م موجة من بناء المساكن أكبر من أية موجة من قبل، حيث جاء في التقرير أنه بين تشرين الثاني 1967م وشباط /1995م كان تقاسم الوحدات السكنية بين الفريقين العرب واليهود كما يلي:

- بني في الاحياء اليهودية نحو (64 ألف) وحدة سكنية، فتشكل (88%) تقريباً من جميع الوحدات السكنية.
 - بني في الاحياء الفلسطينية نحو (9000) وحدة سكنية، تشكل (12%) من جميع الوحدات السكنية³⁰.
- وضعت السلطات الاسرائيلية عراقيل كثيرة وقيود وذلك للحد من التوسع العمراني في القدس للسكان الفلسطينيين هناك، إلا أنها لم تصدر الأراضي العربية فقط وتقيم عليها مستعمراتها، بل إنها حددت الأراضي المخصصة للبناء حيث خصصت أكثر من (52%) من الأراضي للمنفعة العامة أو أن تبقى كمساحات مكشوفة أي ما تسمى بالأراضي

²⁹ تقرير لمركز بيتسيلم لحقوق الانسان.

³⁰ المصدر نفسه.

الخضراء يمنع العرب من البناء عليها، لقد وضعت البلدية قيوداً كثيرة على البناء وعلى إعطاء الرخص للفلسطينيين للبناء، وهي تتطلب وثائق كثيرة لا داع لها.

وتكلف الرخصة بين (25-30 ألف) دولار، ولكن أغلب المواطنين لا يسمح لهم برخص البناء، فيلجأون إلى البناء غير المرخص ويتبعه ذلك هدم منازلهم من قبل البلدية ووزارة الداخلية، وقسم كبير من المواطنين الذين منعوا من البناء في القدس أو تم هدم منازلهم بحجة البناء غير المرخص انتقلوا للعيش خارج حدود المدينة وتقوم وزارة الداخلية عقب ذلك بإلغاء إقامتهم وتنفيذهم نهائياً من المدينة. وبهذا أدت هذه السياسة المعروفة بـ"الترحيل الهادئ" إلى فقدان آلاف الفلسطينيين إقامتهم بالقدس منذ سنة 1967م. وذلك تحت ذريعة التزام سلطات الاحتلال مخططاً هيكلياً للمدينة بلزماً بهدم منازل الفلسطينيين المبنية بصورة غير شرعية "تماماً كما تفعل أية بلدية في أي مكان من العالم". ولما كان المراقب الخارجي غير المطلع على التفاصيل والإجراءات المعقدة للتخطيط البلدي في القدس، فهو يجد بذلك حجة مقنعة. غير أن "المخططات الهيكلية" التي تقيد الفلسطينيين تقييداً صارماً بينما تسمح بالاعمار الاسرائيلي المكثف، إنما تظهر واجهة قانونية تحجب حقيقة التمييز السياسي النزعة الكامن وراءها³¹.

وتأتي "الخريطة الهيكلية القدس 2000" ضمن هذه المخططات الكبيرة التي تشمل القدس الشرقية والغربية، حيث يتجه هدف الخريطة نحو العام 2020م ويقضي بفرض أغلبية يهودية مطلقة، وتشير إلى أن عدد الفلسطينيين في القدس الشرقية سوف يصل حتى عام 2020م إلى (380 ألف) نسمة يشكل (40%) من مجموع عدد السكان في القدس الموحدة، وهذه التوقعات المستقبلية للسكان الفلسطينيين دفعت الاسرائيليين لضمان تنفيذ قرارات الحكومة 1967م وذلك من أجل تحديد نسبة الفلسطينيين في القدس وزيادة نسبة اليهود في القدس الشرقية الغربية³².

وتتناول الخريطة التوسع الاستيطاني والمرافق اليهودية المزمع إقامتها حتى العام 2020م والتي أغلبها ستقام على الأراضي الخضراء التي منع الفلسطينيون من استعمالها وإقامة البناء عليها، وبالمقابل فإن الخريطة تجاهلت أي ذكر للفلسطينيين لإقامة مخططات بناء لديهم أو أية مشاريع تطويرية. وقد حددت الحكومة الاسرائيلية عندما وضعت هذا المخطط عدد السكان الفلسطينيين بأنه سيكون (950 ألف) نسمة، وقام مخطوطا القدس بوضع ستة سيناريوهات توقعات حول أعداد الفلسطينيين واليهود في القدس حتى عام 2020م. انظر: جدول رقم (31) حول توقعات عدد الفلسطينيين واليهود في القدس حتى عام 2020م.

المخططات الهيكلية للقدس وعلاقتها بهدم المنازل العربية

بُعِد الضم في العام 1967م، ألغت السلطات الإسرائيلية خطة التطوير (الأردنية) التي كانت قد اعتمدت في العام 1966م، والتي أتاحت فرصة واسعة للتطوير. وهكذا خلق فراغ تخطيطي بانتظار اعتماد خطط جديدة، وفي هذه الأثناء لم يتم إصدار إلا عدد نادر من تراخيص البناء لأغراض خاصة للفلسطينيين وفي مناطق محصورة للغاية. ومنذ الثمانينيات، أعدت خطط عامة لمعظم الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية. والسمة الملفتة في هذه الخطط كانت المساحة غير الاعتيادية للأرض، إذا صُنفت نسبة (40%) منها "كأراض مفتوحة"، يُحظر فيها أي شكل من أشكال المشاريع الإنشائية، ولا تسمح الخطط التي اعتمدت بحلول نهاية العام 1999م بالبناء إلا على أكثر قليلاً من (11%) من الأراضي في منطقة القدس الشرقية التي يملكها أشخاص فلسطينيون، وهذه الأراضي تقع بصورة رئيسية ضمن مناطق مأهولة أصلاً. ويتم إصدار خطط عامة منفصلة للمستوطنات اليهودية وللأحياء الفلسطينية، مع اعتماد معايير مختلفة بشكل واضح. فالخطط الخاصة بالأحياء الفلسطينية تتسم بقيود جغرافية، وتفتقر إلى الطاقة الاستيعابية الكافية ولم تأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان الفلسطينيين.

ومن الناحية الجغرافية، ترسم الخطط حدوداً "بخط أزرق"، حول معظم المناطق المأهولة الحالية، تُقسّم الأراضي بداخلها على نحو يسمح بالتطوير "لسد الثغرات" على قطع أراض فضاء بين المباني القائمة. ولم يتم قط تخصيص يُذكر لأرض جديدة للبناء. ويشار في السجلات الإسرائيلية إلى الحاجة لحصر الحدود بحيث لا يتم تجاوز "الحصة"

31 هالبر، جف، القدس في المخططات الاسرائيلية، مجلة دراسات فلسطينية، ع52، 2005.

32 جريدة القدس، الخريطة الهيكلية... القدس 2000، تاريخ 1/8/2006.

كمبرر لتضييق حدود مشاريع البناء. وتُصنف الأراضي الموجودة خارج الخط الأزرق "كمساحات مفتوحة" (شيتاخ نوف باتواح) لا يُسمح بإقامة أية مشاريع عليها، مما يمنع عملياً في أغلب الأحيان حتى المشاريع الزراعية. واستُخدم تصنيف الأراضي "كمساحات مفتوحة" بصورة متكررة لتجميد مشاريع استغلال الأرض إلى أن تتم مصادرتها لاحقاً لإقامة مستوطنات إسرائيلية (كما حدث في ريخس شعفاط وبيت صفافا والمستوطنة الكبرى الأحدث عهداً في جبل أبو غنيم/هار هوما). بالإشارة إلى أن الأرض الموجودة في شعفاط والتي صُنفت لبناء مساكن فلسطينية في الخطة الأردنية للعام 1966م، أعادت إسرائيل تصنيفها فيما بعد "كمساحة مفتوحة" وزرعتها بأشجار السرو، وفي العام 1994م خُصصت للصندوق الوطني اليهودي لإنشاء مساكن لليهود تم بناؤها منذ ذلك الحين.

وتعتبر الإجراءات المستخدمة هي أيضاً مصدر للمشاكل، ورغم أن الفلسطينيين لا يبنون عادة إلا على الأرض التي تملكها العائلة، لم تبذل أية محاولة لأخذ أنماط الملكية بعين الاعتبار في إعداد الخطط. ولم تبذل محاولة لتفويض الأحياء الفلسطينية المحلية بعملية صنع القرار المحلي. وحتى عندما يتم اعتماد خطط عامة، فغالباً ما يكون ضرورياً عندها اعتماد خطة تفصيلية، وتحتاج القطع الكبيرة من الأرض إلى خطة معتمدة لتقسيمها (وذلك بتقسيم الأرض إلى قطع ذات ملكية مختلفة) وهي عملية يمكن أن يستغرق اعتمادها سنوات.

ونظراً لهذه العوامل وسواها، وجد الآلاف من الفلسطينيين أنه من المستحيل عليهم الحصول على تراخيص حتى بعد اتباع إجراءات طويلة ومكلفة لتقديم طلبات. ولجأ العديد منهم إلى المحاكم، حيث تكبدوا مزيداً من النفقات، ولكن في معظم الحالات، لم تكال الاستئنافات التي قدموها بالنجاح. وعمد آخرون، يعرفون أنه ليس أمامهم أية فرصة للحصول على ترخيص لبناء منازلهم دون تقديم طلب للحصول على ترخيص. ونتيجة لذلك جرى هدم المئات من المنازل فيما تتعرض مئات أخرى لخطر الهدم.

وفرضت السلطات الإسرائيلية غرامات باهظة فيما بعد على العديد من الأشخاص الذين قاموا بالبناء دون تراخيص وصلت في بعض الحالات إلى تكلفة البيوت نفسها. وكانوا يعتقدون أن دفع الغرامة سيؤدي إلى منح الترخيص أو على الأقل إلى إبعاد شبح التهديد بالهدم أو تأخيرها إلى حين إجراء المراجعة المنشودة لنظام تراخيص البناء. بيد أنه عقب دفع جزء من الغرامة، وفي بعض الحالات معظمها، تلقوا أوامر بالهدم رغم ذلك.³³

إن سياسة التمييز واضحة تماماً بين اليهود والعرب فيما يتعلق بشأن التنظيم والبناء، فقانون التخطيط والبناء لسنة 1965م لا يميز بين مواطن ومقيم وتطبيق الشروط المفروضة على من يرغب في البناء ومن ضمنها وجوب اصدار رخصة بناء للسكان جميعاً، ولكن السياسة التي تتبعها إسرائيل، وخاصة بلدية القدس، في مجال التخطيط والبناء في القدس ادت الى تفاقم أزمة السكن عند العرب في القدس الشرقية، الأمر الذي دفع بالمقدسيين الى البحث عن حل لضاقتهم السكنية وذلك بالسكن في المناطق المحيطة بالقدس خارج الخطوط التي حددتها السلطات الإسرائيلية كحدود بلدية، وقد تميزت سياسة الاحتلال بمصادرة مكثفة للأراضي العربية وبناء مستوطنات ومناطق يهودية فيها، وذلك لتعزيز وجودهم في القدس الأمر الذي أدى الى تشريد العرب وتفاقم الأزمة السكنية عندهم بسبب تجاهل العرب مع تجاهل احتياجاتهم هناك، وبالمقابل فقد جرى تطوير الأحياء اليهودية وبناء أحياء جديدة وتوسيعها.

فإسرائيل عملياً استخدمت قوانين التنظيم والبناء كذريعة من أجل الحد من النمو العمراني والسيطرة على النمو السكاني عن طريق التنظيم والتخطيط. وهذا يقود بدوره الى استحضار ما بدأتها السلطات الإسرائيلية ومنذ الأيام الأولى للاحتلال عبر إغلاقها مناطق محددة حول البلدة القديمة وأعلنتها أنها أرض خضراء واعتبرتها أراضي احتياط لبناء مستوطنات عليها، كما حدث في جبل أبو غنيم الذي بني عليه مستوطنة بعد إعلانه منطقة خضراء. وتشكل أراضي أبو غنيم تشكل (850) دونماً منها (420) تعود لملكية عربية خاصة والباقي أراضي عامة مزروعة بأشجار الغابات باعتبارها محمية طبيعية، ثم ازالتها وإقامة المستوطنة فوقها،

هذا وتصل نسبة سكن اليهود فيه إلى (6500) وحدة سكنية. وللتأكيد على كارثية هذه الأداة الاسرائيلية، فقد وصلت الأراضي الخضراء إلى حوالي (50%) من مساحة القدس الشرقية.³⁴ وإضافة لذلك، وتأكيداً عليه بعد احتلال المدينة عام 1967م، صرح تيدي كوليك رئيس البلدية بان للعرب حرية البناء وأن هناك قروضاً مالية وعقارية تتوفر لإنشاء بيوت جديدة للعرب، وقد تم إصدار (1400) رخصة بناء بين عامي 1976م- 1980م. كانت عمليات البناء تعطي الأولوية للمستوطنين اليهود من أجل تعزيز التواجد اليهودي في المدينة بما ينافس التواجد العربي، وكان هناك عرقلة كبيرة لنمو السكان العربي، وذلك بسبب قيام السلطات الاسرائيلية بمصادرة الأراضي ووضع حد لحجم الأراضي المتوفرة للمقاولين العرب في القدس، الأمر الذي جعل العرب يبنون خارج الحدود البلدية.

وبذلك استمرت سلطات الاحتلال بالتباطؤ والتقاعس بوضع مخططات تستجيب الى حياة المقدسيين وتستجيب لتزايدهم الديموغرافي من جهة، والاستمرار في تنفيذ أوامر الهدم ضد بيوت بُنيت بدون ترخيص من جهة أخرى وصل عدد الأوامر الإدارية بالهدم التي صدرت عن رئيس بلدية القدس حوالي (115) أمراً خلال العام 1995م. ويذكر بأن أعضاء كنيسة من اليمين قدموا عام 1994م للمحكمة العليا في إسرائيل مطالبين البلدية ووزارة الداخلية بتنفيذ أوامر الهدم الصادرة بحق منازل عديدة في القدس الشرقية.

فمخططات البناء كانت تلبي حاجات المستوطنين اليهود وذلك على أراضي العرب المصادرة إذ تم بناء نحو (38.500) وحدة سكنية لليهود على تلك الأراضي.

وباستثناء مشاريع سكنية صغيرة للعرب كمشروع نسبية في بيت حنينا، ومشروع واد الجوز، لم تقم بلدية القدس ووزارة الاسكان بالمصادقة على مشاريع اسكانية للعرب، فعندما تم وضع مخطط هيكلية لمنطقتي شعفاط وبيت حنينا فإنه اشتمل على (18 ألف) وحدة سكنية وتم الاعتراض من قبل وزارتي الداخلية والاسكان مما أدى الى خفض عدد الوحدات السكنية التي اشتمل عليها المخطط إلى (7500) وحدة فقط، وقد بلغت نسبة الأراضي الخضراء في هذا المخطط إلى (25%). لقد كان على العرب أن يقدموا خطط بناء تتطابق مع التصميمات الإسرائيلية، وبذلك لا تتم المصادقة على كثير من التصميمات المقدمة أصلاً، وحتى لو صودق عليها، فإن ذلك لن يتم قبل أربع سنوات من تاريخ تقديمها للبلدية.

وحول مخطط الخريطة الهيكلية للقدس 2000 الذي يحتوي على تخطيط هيكلية شامل للقدس الشرقية والغربية حتى عام 2020م، والذي بادر بإعدادها يهود اولمرت حينما كان رئيساً لبلدية القدس حينذاك، وتم نشر تفاصيلها في 14 أيلول/2004م. ويتضح أن الهدف الأساسي منها هو فرض أغلبية يهودية مطلقة وتأكيد حالة القدس كعاصمة الدولة الاسرائيلية ومركز الحكم "تحقيق حلم الاباء". فالتوقعات السكانية المستقبلية للمدينة حسب متخصصين يهود ساهموا في إعداد نفس المخطط: ترى أن عدد السكان العرب في القدس الشرقية سوف يصل عام 2020م الى (380 ألف) نسمة وهو يشكل ما نسبته (40%) من مجموع السكان في القدس الموحدة. هذه التوقعات هي التي دفعت اسرائيل باتجاه تحضير الخريطة الهيكلية وذلك من أجل تغيير هذا الواقع لضمان أكبر نسبة تواجد يهودي وأقل نسبة سكان عربي ولضمان تنفيذ قرارات الحكومة عام 1967م فيما يخص تحديد نسبة العرب مقابل اليهود في القدس الشرقية بحيث تقل عن (30%).

المعوقات التي تواجه المقدسيين في السكن والتوسع العمراني³⁵:

تتدرج أهم المعوقات التي تمنع التوسع العمراني للسكان الفلسطينيين في المدينة فيما يلي:

1. محدودية الأراضي المتاحة للبناء بسبب مصادرة الأراضي وإجراءات التنظيم التي تفرضها إسرائيل

34 اسامة حليبي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، 1997.

35 هنادي الزغير، وآخرون، "هدم المنازل في القدس 1967-2005" الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق المقدسيين في القدس، القدس، تشرين ثاني 2006.

2. معوقات مالية وغيرها تعيق إخراج رخص بناء.
3. عدم وجود مخططات هيكلية للأراضي المتاحة.
4. محدودية البنية التحتية تحد من استصدار تراخيص.
5. محدودية التمويل المخصص عند الأسر للبناء.
6. ارتفاع تكاليف إقامة المباني والضرائب المفروضة.
7. ضعف التعاون والتنسيق على المستوى المحلي ووجود مشكلات في الملكية والطابو.
8. هدم المنازل لعدم الترخيص أو أي إضافات على المبنى غير مرخصة.
9. فرض قيود على ترميم المنازل.

البناء غير المرخص - القيود على البناء

كثيرة هي العراقل والعقبات التي تضعها البلدية ووزارة الداخلية الإسرائيلية أمام الفلسطينيين في القدس الشرقية للحيلولة دون إعطائهم رخص البناء. وبالمقابل، فالبلدية نشطة جداً في هدم منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية. ولكن، ما الذي يوسع الفلسطينيين فعله؟ فإذا كانت السلطات الإسرائيلية لا تمنحهم رخصاً للبناء على أراضيهم التي يملكونها في القدس وذلك لذرائع وحجج غير مقنعة فماذا يفعل الفلسطينيون؟ إن البناء دون ترخيص أو ما يسميه الإسرائيليون البناء غير القانوني هو الخيار الوحيد المتاح أمامهم لإيواء عائلاتهم أو خيار الخروج خارج المدينة. فحسب القانون الإسرائيلي الذي يحكم الفلسطينيين يجب على المقدسيين أن يقدموا طلباً لبلدية القدس للحصول على رخصة بناء، ولكن بالمقابل، فإن العمل الورقي والبيروقراطي في البلدية محبط للمطالب الفلسطينية لمنح تراخيص البناء، ولذلك ينتشر البناء دون تراخيص بالنسبة للمواطن الفلسطيني خاصة وأن العملية البيروقراطية داخل البلدية معقدة جداً إلى جانب ذلك لا يملك المواطن المقدسي أيضاً القدرة على تغطية أو توفير ثمن تكلفة رخصة البناء والتي تقدر ما بين (20 - 30 ألف) دولار، فالبلدية الإسرائيلية لا تصدر رخص بناء للفلسطينيين المقدسيين إلا نادراً فلا يصل عدد رخص البناء التي تصدر سنوياً إلى (90) رخصة، فهناك ما يقارب (100 ألف) مواطن لا يملكون حق السكن في موطنهم في القدس وهذا ما يدفعهم إلى اللجوء إلى البناء غير المرخص³⁶ $\text{æ}\text{Å}\text{ai} \text{Ì}\text{Ç}\text{Ä}\text{È} \text{Đ}\text{á}\text{ß} \text{í}\text{æ}\text{Ç}\text{Ì}\text{á} \text{È}\text{Þ}\text{Í}\text{ã} \text{Ø}\text{á}\text{È}$ 2000 $\text{m}\text{á}\text{á}\text{Í}\text{Ö}\text{æ}\text{á} \text{Ú}\text{ái} \text{Ñ}\text{Í}\text{Ö}\text{È} \text{È}\text{à}\text{Ç}\text{Á} \text{Í}\text{Ø}\text{æ}\text{Ñ}\text{É} \text{Í}\text{Ó}\text{Ç}\text{Ñ}\text{É} \text{Ç}\text{á}\text{Ã}\text{Ñ}\text{Ö} \text{Ç}\text{á}\text{È}\text{í} \text{í}\text{ã}\text{á}\text{ß}\text{á}\text{Ç} \text{Ç}\text{á}\text{Ó}\text{ß}\text{Ç}\text{á} \text{Ý}\text{Ý}\text{Í} \text{Ú}\text{Ç}\text{á}$ غيرت البلدية الطريقة التي يجب من خلالها أن يثبت صاحب الأرض ملكيته لها، وتطالبه بإبراز إثباتاته وبأنه مالك الأرض وقيم في القدس، وهذه الإثباتات هي: كوشان طابو، اخراج القيد، تصريح ضريبة الأملاك حديث التاريخ، تصريح من مختار المنطقة عبر محام، وتصريح شخصي من صاحب قطعة الأرض عن طريق محام، وفي حالة كون مقدم الطلب غير مالك للقطعة، فإنه يجب تقديم تصريح موقع من المالك عبر محام، يسمح به لمقدم الطلب بالبناء، إضافة إلى تصريح من محام يفيد بقيامه بفحص الأرض في دائرة أراضي إسرائيل، والتأكد من عدم وجود أي اعتراض على البناء فيها³⁷.

ودون تلك الإثباتات والوثائق تصدر الدولة الإسرائيلية تلك الأرض لبناء على قانون أملاك الغائبين، إلا أن القضية تزداد تعقيداً عند وجود عدد من الورثة بعضهم يقطن في البلاد، وآخرين خارج البلاد تعتبرهم السلطات الإسرائيلية غائبين وتطبق عليهم قانون أملاك الغائبين، والذي بموجبه يمنع التصرف بالعقار، أو في حالة وجود ورثة كثيرين أدى إلى تفتت الملكية ولا يعرف أصحابها جميعهم، وهنا لا يتم الحصول على موافقة الجميع ببيع الأرض أو الموافقة بالبناء عليها من قبل جميع الورثة، وفي هذه الحالة لا تعطي السلطات الإسرائيلية اذناً بالبناء حتى يوافق جميع الورثة، فيواجه صاحب الأرض صعوبة في الحصول على موافقة من جميع الورثة أو حتى الوصول إليهم فهنا يضطر المقدسيون للبناء بدون الحصول على رخصة.

إن آلاف المقدسيين عندما فقدوا الأمل في الحصول على رخص بناء لجأوا إلى الهجرة خارج حدود مدينة القدس، وهذا ما أرادته وخطت له جيداً السلطات الإسرائيلية المتعاقبة، أما عدد الذين يقطنون خارج حدود المدينة فيزيد عن (50 ألف) مواطن.

36 المصدر نفسه.

37 المصدر نفسه.

فالتكاثر الطبيعي لسكان القدس منذ 1976م حتى 2004م هو (140 ألف) مواطن، وبالمقابل البلدية منحت السكان رخص للبناء خلال تلك الفترة فقط (3100) رخصة وهذا الرقم يكفي لايواء بين (30-40 ألف) مواطن فقط، ويبقى (100 ألف) مواطن لا يملكون تراخيص للبناء وبالتالي زادت عمليات البناء غير المرخص ولمجابهة هذه الظاهرة اعتمدت اسرائيل اداة هدم البيوت.

فمثلا خلال 2004م منحت البلدية (51) رخصة بناء فقط، وتم وقف (31) رخصة منها بحجة مخالفة اصحابها لشروط الرخصة الممنوحة وإضافة الى ذلك فان بلدية القدس جمعت من المواطنين خلال 2004م، ما يقدر بنحو (64 مليون) شيكل جراء مخالفات بناء، كما أنها رصدت ميزانية للتنظيم في القدس الشرقية بقيمة (مليون) شيكل، ورصدت للعام 2005م (خمسة ملايين شيكل) لتنفيذ مئات أوامر الهدم في القدس الشرقية وهذا الرقم قابل للزيادة. وذلك فقط لنفس العام تم توزيع مئات أوامر الهدم الإدارية على المواطنين المقدسيين خلال أشهر شباط وآذار ونيسان/ 2005م ضمن حملة غير مسبوقه وصفها رئيس قسم التفيتش والترخيص في البلدية "ميخه بن نون" بأنها "حرب على القدس" 38.

وقد رصدت بلدية القدس مبلغ (2.4 مليون) شيكل لهدم المنازل غير المرخصة في القدس الشرقية وذلك خلال عام 2005م، بينما وزارة الداخلية الاسرائيلية تقدر ميزانيتها بأكثر من (مليون) شيكل. ومن الجدير ذكره أن هذا المبلغ لا يتضمن ما يصرف على الصور الجوية التي هدفها رصد البناء غير المرخص، والتي يقدر لها مبلغ (200 ألف) شيكل. إضافة إلى أن الميزانية التي تخصص للمخبرين الذين يتم توظيفهم للكشف عن البناء غير المرخص في أحياء القدس الشرقية وكذلك القانونيين الذين يعملون على تحديد المتهمين القائمين بالبناء غير المرخص 39.

أنظر:

- جدول رقم (32) يبين عدد الطلبات المقدمة لاستصدار رخصة بناء في القدس وعدد الطلبات التي تم الموافقة عليها 1999 ولغاية منتصف 2002.
- جدول رقم (33) يبين حجم البناء غير المرخص في القدس الشرقية خلال السنوات (2000-2004).
- جدول رقم (34) يبين الأوامر الإدارية والقضائية الصادرة من قبل وزارة الداخلية وبلدية القدس الاسرائيليتين بحق البناء غير المرخص.
- جدول رقم (35) يبين مقارنة عمليات هدم المساكن الفلسطينية خلال عام 2002 والنصف الاول من عام 2003م، حسب الذريعة وعدد المساكن والغرف وافراد الاسرة والمسطح.
- جدول رقم (36) يبين هدم المنازل في القدس خلال سنة 2005م.
- جدول رقم (37) يبين هدم المنازل في القدس القديمة خلال سنة 2004 م.
- جدول رقم (38) يبين المنازل المهدمة للفترة من 2003 1/1/2003 وحتى تاريخ 30/6/2003 لذرانع امنية.
- جدول رقم (39) يبين هدم منازل في شرق القدس منذ عام 2004-2006م.
- جدول رقم (40) يبين هدم مبانيسكنية ومباني اخريفيا القدس الشرقية (1999-2006م).
- جدول رقم (41) يبين الغرامات المفروضة على البناء غير المرخص.

تصعيد اجراءات الهدم

صعدت اسرائيل من عمليات هدم المنازل الفلسطينية في منطقة القدس المحتلة خلال الأعوام الثلاثة الماضية مقارنة بالأعوام السابقة، حيث عمدت الى استغلال الظروف السائدة محليا وإقليميا ودوليا لتنفيذ ذلك 40.

أنظر: جدول رقم (42) حول تصاعد اجراءات الهدم خلال السنوات الاخيرة.

وتوضح الاحصائيات التي تم الحصول عليها أنه تم هدم أكثر من (210) منازل في القدس الشرقية لأسباب تتعلق بالترخيص وذلك خلال الفترة التي تقع ما بين 1986-1993م، وخلال الفترة التي تقع بين 1987م حتى منتصف

38 جريدة القدس، 4/5/2005م.

39 جريدة القدس، 11/2/2006.

40 هنادي الزغير وآخرون، مصدر سبق ذكره.

1. استئناف الدعاوى القضائية.

2. مضاعفة الغرامة المفروضة على البناء غير المرخص.

3. مصادرة معدات البناء الثقيلة مثل الشاحنات، الرمل، الحديد، الخلطات وهكذا.

لقد صادرت بلدية القدس خلال عام 2005م أكثر من (68) آلة بناء تتضمن (12) خلاط اسمنت وشاحنتين، وكذلك مصادرة معدات بناء خفيفة جداً. وفي حالة أراد المقاولون استرداد معداتهم فيجب عليهم أن يدفعوا كفالة تتراوح قيمتها بين (10ألف-40ألف) شيكل. وقد رفعت هذه السياسة العقابية الجديدة أسعار البناء وجعلت تكلفتها عالية. ما دفع المقاولين لطلب أسعار عالية جداً مقابل ما تتعرض معداتهم من خطر المصادرة من قبل بلدية القدس.⁴¹

ومن الملاحظ أن اتباع هذه الطريقة جاءت بنتائج لصالح المؤسسة الرسمية الاسرائيلية حيث انخفضت نسبة البناء غير المرخص في القدس الشرقية بشكل ملحوظ، ووفقاً للصور الجوية للقدس الشرقية باستثناء (البلدة القديمة ومخيم شعفاط والعيساوية) أقيم منذ نيسان 2004م حتى أيلول 2005م ما مجموعه (156) مبنياً جديداً نصفها أقيمت بترخيص، وللمقارنة، فقد أقيم خلال عام 2000م في هذه المناطق ما لا يقل عن (ألف) مبنى بدون ترخيص ويمكن الاستنتاج بان نسبة الانخفاض تصل الى حوالي (90%)⁴².

التمييز العنصري بين القدس الغربية والقدس الشرقية

وهناك تمييز واضح وبشكل كبير وعلني بين القدس الغربية والشرقية في منح رخص البناء، ويشير تقرير لجمعية "بمكوم" أنه ما بين عامي 1996م و2000م فإن عدد مخالفات البناء المسجلة في القدس الغربية كان أكبر بأربعة أضعاف ونصف من الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، حيث رصد التقرير ما مجموعه (17.382) مخالفة بناء في القدس الغربية مقابل (3846) في القدس الشرقية.⁴³

وطبقاً لمعلومات من نفس الجمعية فإن أكثر من (450) منزلاً أقيم في القدس الشرقية بين 1987م والنصف الأول من 2004م. وفي الفترة ما بين 1992-2001م تم تنفيذ (67.1) مشروع بناء في القدس الشرقية في الوقت الذي أصدرت فيه البلدية (1400) رخصة بناء فقط، وفي الفترة ذاتها سجلت 5318 مخالفة بناء في القدس الشرقية حيث أصدرت البلدية (616) أمراً ادارياً لهدم المنازل.⁴⁴

إن هذه الأرقام تؤشر وتوضح بوجود سياسة التمييز العنصري التي تنتهجها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ما بين شطري المدينة المقدسة.

ويبرز تقرير لمركز "بيتسيلم" الاسرائيلي في عام 1995م حجم المشكلة والطابع العنصري المرافق لها حيث أن (88%) أي (64870) وحدة من مجمل الوحدات السكنية التي شيدت في القدس تم إقامتها في أحياء يهودية، فيما تم بناء (12%) في الأحياء العربية وهو ما يمثل (8890) وحدة بالأرقام المطلقة ولم يجر تخصيص وحدة سكنية واحدة للفلسطينيين من بين (38500) وحدة سكن شيدت على أراضي هي معظمها مصادرة من أصحابها الفلسطينيين وجرى تخصيصها لليهود حيث يقيم فيها حوالي (160ألف) مستوطن يهودي، وقد وصلت في سنة 1990م حصة اليهودي الواحد الى (1.1) شخص لكل غرفة مقابل (2.2) شخص لكل غرفة للفرد العربي، وتم إقامة (9070) وحدة سكنية في (1990) كان نصيب الأحياء العربية منها (463) بما يعادل (5.1%) ولا تقف الأمور عند هذا الحد، وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة أصلاً، إلا أنه طرأ عليها انخفاض آخر في عام 1993م بنسبة (3.8%) عندما كانت الحصة الفلسطينية (1.3) وحدة سكنية من أصل (2720) نفذت في ذلك العام علماً أن الوحدات السكنية الفلسطينية بنيت جميعها بمجهود فردي وأموال خاصة، وبالمقابل جاء البناء اليهودي بتمويل من الحكومة ومؤسسات عامة.

وقد ورد في تقرير اللجنة التنسيق الدولية بناء (40ألف) وحدة سكنية للمستوطنين اليهود في القدس، في حين أنها لم تسمح للفلسطينيين سوى ببناء (555) وحدة سكنية في الفترة ذاتها.

⁴¹Margalit, Housing Demolition, 2006

42 جريدة لقدس، 9/8/2006

43 جريدة القدس، 9/5/2006

44 جريدة القدس، 12/3/2005

أنظر: جدول رقم (43) يبين سياسة التمييز بين أحياء القدس الغربية والشرقية في تخصيص مساحة البناء.

إن هدف السلطات الاسرائيلية في عدم منح الرخص للعرب للبناء في القدس هو زيادة عدد المستوطنين الاسرائيليين وخفض عدد المواطنين العرب لتصل النسبة إلى (70%) لصالح اليهود والمستوطنين مقابل (30%) للعرب، إلى جانب وجود تأكيد على ضرورة الوصول الى نسبة (88%) لليهود مقابل (12%) للعرب، وهذا ما يسميه الإسرائيليون بالتوازن الديموغرافي الذين يسعوا إلى تحقيقه ضمن أهدافهم السياسية المعلنة والخفية.

المعايير القانونية الدولية المنطبقة في كل من إسرائيل والأراضي المحتلة 45

إن إسرائيل ملزمة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيه المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تشكل إسرائيل دولة طرفاً فيها. وتشمل المعاهدات الأكثر صلة ببواعث القلق التي يتناولها هذا التقرير: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية المرأة) واتفاقية حقوق الطفل. وتنطبق في الأرض المحتلة بما فيها القدس مجموعتان من الأطر القانونية التكميلية: القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وهكذا بالإضافة إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان المذكورة أعلاه، يجب أن يتقيد أيضاً سلوك إسرائيل كدولة احتلال في الأراضي المحتلة بنصوص القانون الإنساني الدولي المنطبقة على الاحتلال العسكري، ومن ضمنها:

- اتفاقية لاهاي (4) بشأن قوانين وعادات الحرب البرية والأنظمة الملحقة بها بشأن قوانين وعادات الحرب البرية المؤرخة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 1907 (التي يشار إليها فيما يلي بأنظمة لاهاي)؛
- اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949 (يشار إليها فيما يلي باتفاقية جنيف الرابعة)، قواعد القانون الدولي العرفي، ومن ضمنها المادة 75 من البروتوكول الإضافي للعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)؛

1. انطباق القانون الدولي على الأراضي المحتلة ومن ضمنها القدس المحتلة

القانون الدولي لحقوق الإنسان: أنكرت إسرائيل بنات أنها ملزمة بتطبيق معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تشكل دولة طرفاً فيها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وزعمت إسرائيل أنها ليست ملزمة بموجب القانون الدولي، بتطبيق هذه المعاهدات على المناطق التي لا تشكل جزءاً من أراضيها ذات السيادة. وتتخذ الموقف القائل إنه يجب تطبيق نصوص محدودة من القانون الإنساني على الأراضي المحتلة على نحو يستثني القانون الدولي لحقوق الإنسان. بيد أنه من المبادئ الأساسية في قانون حقوق الإنسان تطبيق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في جميع المناطق التي تمارس فيها الدول الأطراف سيطرة فعالة، بصرف النظر عما إذا كانت تمارس السيادة في تلك المنطقة أم لا. ولم تقبل أي من الهيئات المسؤولة عن مراقبة تنفيذ معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان موقف إسرائيل حول انطباق اتفاقيات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. فمثلاً، صرحت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة في الخلاصات التي توصلت إليها بشأن التقرير الأولي الذي قدمته إسرائيل في العام 2000 أن: "اللجنة ترى إن

واجبات الدولة بموجب العهد تنطبق على جميع الأراضي والسكان الخاضعين لسيطرتها الفعالة. وطلبت اللجنة من إسرائيل تزويدها بمعلومات إضافية حول إنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي المحتلة "من أجل إنجاز التقرير الأولي للدولة الطرف وبالتالي ضمان تقيدها الكامل بالواجبات المترتبة عليها بشأن إعداد التقارير". وأعدت اللجنة النظر في هذه القضية في السنتين الماضيتين وفي العام 2001 أصرت على موقفها بأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينطبق في الأراضي المحتلة. وذكرت أنه: "حتى خلال النزاع المسلح، يجب احترام حقوق الإنسان الأساسية و... الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية كجزء من المعايير الدنيا لحقوق الإنسان التي يكفلها القانون الدولي العرفي ويوصي بها أيضاً القانون الدولي".

2. القانون الإنساني الدولي

رغم أن إسرائيل زعمت أمام الهيئات المكلفة بمراقبة معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن النظام القانوني المناسب الذي ينطبق في الأراضي المحتلة هو القانون الإنساني فقط، فقد رفضت القبول بأن العديد من هذه المعايير تنطبق فيها. وبينما أقرت بالانطباق القانوني لأنظمة لاهاي، رفضت إسرائيل بثبات انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وتصر إسرائيل على أنها تطبق "نصوصاً إنسانية" فعلية غير محددة واردة في اتفاقية جنيف الرابعة، في حين أنها ليست ملزمة بذلك بموجب القانون الدولي.

وإسرائيل وحيدة في زعمها بأن اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق على احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة. إذ إن الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع الدولي قد أصرت بثبات على أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق بالكامل على الأراضي المحتلة وعلى أن الفلسطينيين سكان محميون بموجب أحكام الاتفاقية.

3. القانون الدولي لحقوق الإنسان - الحق في السكن

الحق في السكن حق أساسي، ويشكل عنصراً جوهرياً في الحق في مستوى معيشة واف ومحورياً في التمتع بحقوق الإنسان الأخرى. ودفعت ضرورة أن يحصل جميع الناس "على السكن للأمن الشخصي والخصوصية والصحة والسلامة والحماية من عناصر الطبيعة والعديد من الصفات الأخرى للإنسانية المشتركة" 67 المجتمع الدولي إلى تكريس الحق في عدد من صكوك حقوق الإنسان، بما فيها المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تشكل إسرائيل طرفاً فيها.

فعلى سبيل المثال يكفل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في السكن الكافي في المادة (11).

"تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشة كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية، وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق..."

ويشمل الحق في السكن الحق في العيش في مكان ما بسلام وأمن وكرامة، فضلاً عن الحق في سكن كاف. ولا يشمل الحق في سكن كاف فقط ما يكفي من الخصوصية والحيز والأمن والحماية من عناصر الطبيعة والأخطار التي تتهدد الصحة، والتهوية بتكلفة معقولة، بل أيضاً يشمل من جملة أمور، الضمان القانوني للحيازة- بما فيها الحماية من الإخلاء القسري والمضايقة والتهديدات؛ والحصول المتواصل على: مياه الشرب الآمنة والتدفئة والإضاءة والمرافق الصحية ومرافق الاغتسال والتخلص من النفايات والخدمات الطارئة.

وبموجب المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يحق لجميع الأشخاص المقيمين بصورة قانونية في إقليم ما حرية اختيار مسكنهم.

ويكرس المبدأ 4 من إعلان حقوق الطفل حق الأطفال في سكنٍ كافٍ. ويرد واجب الدول الأطراف، بما فيها إسرائيل، في حالات الحاجة إلى تقديم المساعدة المادية وبرامج الدعم إلى العائلات والأطفال، وبخاصة فيما يتعلق بالسكن، في المادة 27 (3) من اتفاقية حقوق الطفل.

وتكرس المادة 14(2) (ح) من اتفاقية المرأة واجب الدول بما فيها إسرائيل، في القضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية من أجل ضمان تمتعها بأوضاع معيشية كافية، وبخاصة لجهة السكن.

الفصل السادس التهجير الصامت .. سحب الهويات

مقدمة

يشكل الصراع الديموغرافي في مدينة القدس جوهر الصراع على المدينة، بهدف السيطرة وبسط السيادة الاسرائيلية عليها وقد اشتد هذا الصراع على المدينة بعد احتلالها عام 1967م حيث عزلتها سلطات الاحتلال عن باقي المدن الفلسطينية، فشرعت منذ اليوم الأول بهدم مئات المنازل في حي المغاربة وحارة الشرف وهجرت سكانها العرب إلى مناطق أخرى، وأحلت مكانهم المستوطنين اليهود الذين لا قوا دعماً قوياً من الجمعيات الصهيونية الاستيطانية التي ساعدت على جلبهم وتوطينهم في المدينة، إضافة إلى أنها تهدف إلى الاستيلاء على البلدة القديمة وذلك لمكانتها التاريخية والدينية حيث تسعى لأفراغها من سكانها الأصليين العرب وإحلال المستوطنين مكانهم. وبالرغم من أن عدد المقدسيين في القدس القديمة انخفض بشكل كبير منذ احتلال المدينة عام 1967م، إلا أن الفصل الاسرائيلي في ايجاد خلل ديموغرافي لصالح اليهود هناك واضحاً أيضاً⁴⁶.

وسيبقى تواجد المواطنين العرب في القدس يشكل هاجساً ديموغرافياً، لاسرائيل الى درجة أن هذا التواجد وصفه الاسرائيليون بـ"القلبة الديموغرافية التي قد تنفجر في أية لحظة. حيث أن ما يقلق الاحتلال فعلاً هو زيادة السكان العرب في القدس خاصة وأن نسبة تكاثرهم أعلى من اليهود⁴⁷ ÇáÇÓÑÇÆíáí : أن عدد السكان العرب في مدينة القدس ازداد منذ العام 1967م وحتى نهاية عام 2005م بنسبة (25%)⁴⁸.

الاعتبارات الديموغرافية في القدس عند الاسرائيليين

ودأبت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ احتلالها للقدس على ممارسة جميع أساليب التهجير للمواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس، واستمرت في انتهاكها لجميع حقوق المواطنين المقدسيين، ومن ضمنها حق المواطنة والإقامة في مدينة القدس، مخالفة جميع الاتفاقات الدولية والقانون الانساني الدولي والحقوق الانسانية التي يتمتع بها كل إنسان في العالم، وكان سكان القدس الشرقية (العرب) قد حصلوا بعد عدوان 1967م على الهوية الإسرائيلية الزرقاء، وذلك اعتماداً على قوانين منها تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة 1948م، حيث تمت إضافة البند (11) ب الذي نص على ((القانون والقضاء والإدارة التابعة للدولة تطبق على كل من أرض إسرائيل التي تعينها الحكومة في أمر تصدره))، وإن منح سكان القدس الشرقية الهوية الإسرائيلية لا يعني بحال من الأحوال امتلاكهم للجنسية الإسرائيلية (المواطنة) وإنما الحق في الإقامة فقط، مع إمكانية حصولهم على الحقوق المدنية والخدمات الاجتماعية المعطاة للمواطن الإسرائيلي العادي .

أما صلاحية الاحتفاظ بالهوية الإسرائيلية فلم يبق معوقاً وإنما حدد وفق قرارات محكمة العدل العليا في إسرائيل، لكون الهوية الزرقاء مجرد تأشيرة إقامة دائمة في البلاد، هذا مع ما يملك مكتب الداخلية من صلاحيات لسحب الهوية الزرقاء لأسباب غير محددة كالتغيب لمدة طويلة عن الإقامة في القدس، هذا ويجوز لسلطات الاحتلال سحب بطاقة الهوية في حالات ثلاث هي:

- إذا تواجد الشخص خارج إسرائيل فترة سبع سنوات على الأقل.
- إذا حصل الفرد على إقامة في دولة أخرى.
- إذا حصل على جنسية دولة أخرى بواسطة التجنس.

وبناءً على ذلك سحبت السلطات الإسرائيلية بطاقات هوية الآلاف من سكان القدس وحرموا من دخول المدينة، مما أثر على علاقاتهم الاجتماعية والأسرية وأضر بوضعهم الاقتصادي.

وينظر إلى هذه الظاهرة كحالة تهجير قانونية منظمة، خاصة بعد التعديل القانوني الذي جاء في المادة (11) أ، ويخشى الناس من التوجه لمحكمة العدل العليا للاستئناف، خوفاً من صدور قرار من طرفها لصالح وزارة الداخلية الاسرائيلية،

46 ايمان مصاروة، الاستيطان في القدس القديمة، 2004.

47 تسيفي ميلخوف، الخريطة الديموغرافية للقدس بعد عام، جريدة القدس، 15/9/2001.

48 جريدة القدس، 18/5/2007، ص 13.

الأمر الذي سيضفي هالة قانونية عليا على قراراتها المتعلقة بسحب الهويات من السكان في القدس. هذا وانطلاقاً من قانون منح الهوية الإسرائيلية لسكان القدس، أصبح واجب على المذكورين دفع كامل المستحقات للبلدية والدولة مقابل الخدمات التي يحصلون عليها، كضريبة الدخل وضريبة الأرنونا والتأمين الوطني وكذلك ضريبة الأملاك. هذا الأمر زاد وضع أهل القدس عامة سوءاً، خاصة وأنهم مطالبون بدفع نفس ما يدفعه من يسكنون القدس الغربية من ضرائب ومستحقات، مع الفارق الشاسع بين مستوى الحياة وما يتلقاه الشرقي من خدمات بلدية.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند قيام إسرائيل بضم القدس الشرقية لم يصحب هذا الضم ضم للسكان بمعنى "اعتبارهم مواطنين في الدولة التي ضمت مدينتهم إليها". فأبقت الحكومة الإسرائيلية على الجوازات الأردنية التي حملها السكان بالمقابل منحهم الهوية الإسرائيلية مما أدى إلى نشوء وضع غريب أصبح فيه السكان مواطنين أردنيين ومقيمين في إسرائيل في الوقت نفسه، بمعنى أن المقدسيين أصبحوا مقيمين وليسوا مواطنين – كأن المقدسيين دخلوا إلى إسرائيل وليس العكس – الأمر الذي أثر على الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنة وعلى الإقامة في إسرائيل.

وقد بدأت إسرائيل بمصادرة بطاقات الهوية الإسرائيلية بداية بأعداد قليلة من مقدسيات متزوجات من مواطنين أردنيين، وبعدها بدأت وزارة الداخلية بسحب الهويات من أبناء القدس الشرقية ذكوراً وإناثاً بحجة انتقال مركز حياتهم إلى خارج إسرائيل، على الرغم من أن خروجهم من القدس كان ضمن سياسة "الجسور المفتوحة" التي تبنتها حكومة إسرائيل منذ سنة 1967م وبموجب تصريح ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات، وكانت عودتهم قبل انتهاء المدة المذكورة. وقد تم احتجاز الكثير من بطاقات الهوية من قبل موظفي مكتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية عندما أراد أصحابها تجديدها بناءً على توجيه من المستخدمين الإسرائيليين على الجسور.

من جهة ثانية فإن قانون مركز الحياة DOMICILE الذي تم تكريسه والعمل به اعتباراً من 1/1/1997م اعتمد صيغة قانونية بأن من يسكن داخل حدود القدس فقط له حق الإقامة الدائمة والفعالية". على ضوء ذلك فإن أكثر من 120 ألف مواطن مقدسي مهددون بفقدان حقهم في الإقامة الدائمة في القدس على اعتبار أنهم زائرون غير مقيمين إقامة دائمة بعد صدور هذا القرار.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ العام 1967م،
كان بإمكان المواطنين الإسكانيين الذين تزوجوا من سكان الضفة الغربية، تقديم طلب إلى وزارة الداخلية للحصول على مكانة قانونية لصالح الأزواج وشركاء الحياة

معظم الحالات، وبعد فحوصات متصلة وانتظار طويل، كانت ممنوحة لهم هذه المكانة، وكان مقدورهم العيش معاً داخل حدود دولة إسرائيل. وفي أيار 2002م، قررت الحكومة تجميد التعامل مع كافة الطلبات للشركاء العائليين الذين تقدموا بطلبات للحصول على مكانة قانونية.

ل. وفي أيار 2002م، قررت الحكومة تجميد التعامل مع كافة الطلبات للشركاء العائليين الذين تقدموا بطلبات للحصول على مكانة قانونية. وفي أيار 2002م، قررت الحكومة تجميد التعامل مع كافة الطلبات للشركاء العائليين الذين تقدموا بطلبات للحصول على مكانة قانونية. وفي أيار 2002م، قررت الحكومة تجميد التعامل مع كافة الطلبات للشركاء العائليين الذين تقدموا بطلبات للحصول على مكانة قانونية.

ل. وفي أيار 2002م، قررت الحكومة تجميد التعامل مع كافة الطلبات للشركاء العائليين الذين تقدموا بطلبات للحصول على مكانة قانونية. وفي أيار 2002م، قررت الحكومة تجميد التعامل مع كافة الطلبات للشركاء العائليين الذين تقدموا بطلبات للحصول على مكانة قانونية.

ل. وفي أيار 2002م، قررت الحكومة تجميد التعامل مع كافة الطلبات للشركاء العائليين الذين تقدموا بطلبات للحصول على مكانة قانونية. وفي أيار 2002م، قررت الحكومة تجميد التعامل مع كافة الطلبات للشركاء العائليين الذين تقدموا بطلبات للحصول على مكانة قانونية.

ل. وفي أيار 2002م، قررت الحكومة تجميد التعامل مع كافة الطلبات للشركاء العائليين الذين تقدموا بطلبات للحصول على مكانة قانونية. وفي أيار 2002م، قررت الحكومة تجميد التعامل مع كافة الطلبات للشركاء العائليين الذين تقدموا بطلبات للحصول على مكانة قانونية.

ويمس هذا القانون بصورة بالغة في الحق بالحياة الأسرية لعشرات آلاف الأشخاص، من مواطني وسكان إسرائيل ومن مواطني المناطق الفلسطينية على حد سواء . وسوف يضطر المواطنون والسكان الإسرائيليون والذين تزوجوا من سكان المناطق الفلسطينية بالعيش منذ الآن منفصلين عن شركاء حياتهم . أما الأزواج الذين يقررون العيش معاً في إسرائيل (بما في ذلك شرقي القدس)، بما يخالف تعليمات القانون المذكور، فلن يكون بمقدورهم إقامة حياة منتظمة وسوف يضطرون الى العيش في ظل الخوف والقلق . وإذا اختار هؤلاء الأزواج العيش في المناطق الفلسطينية، فمن المحتمل أن يُعتبر الإسرائيلي منهم مخالفاً للقانون، إلا إذا حصل على إذن خاص، لأن الأمر الخاص الذي أصدره قائد المنطقة يحظر على دخول الاسرائيليين الى مناطق A)) في الضفة الغربية وما يوازيها من المناطق في قطاع غزة . هذا والأزواج الذين تزوجوا قبل المصادقة على القانون، وكذلك أحد الأزواج من سكان الأراضي الفلسطينية والذي لم يحصلوا على مكانة ثابتة في إسرائيل - بإمكانهم العيش معاً طبقاً لمصادقات مؤقتة ينبغي عليهم استصدارها من الإدارة المدنية . ومن الصعب استصدار مثل هذه المصادقات، علماً أن إسرائيل تقوم بإلغاء مفعولها في أحيان متقاربة .

وصدر في 12/5/2002م قرار حكومي إسرائيلي رقم (1813) جمد بموجبه البت في ملفات لم الشمل جميعها وأغلق الباب أمام أية طلبات جديدة بما في ذلك لتسجيل أطفال ولدوا خارج القدس أو أطفال يحملون رقم هوية فلسطينية، وحتى شهر آذار 1994م كانت وزارة الداخلية تسمح بجمع شمل العائلات بموجب قيود مشددة، حيث إذا كان الزوج مقيماً في القدس وزوجته من مناطق الضفة الغربية أو أجنبية من خارج البلاد فإن وزارة الداخلية توافق على لم الشمل، أما في حالة أن الزوجة هي التي كانت مقيمة في القدس الشرقية وزوجها من الضفة الغربية أو من خارج البلاد فإن وزارة الداخلية تعقد الامور، وممكن أن ترفض لم شمل العائلة، ولذلك على الزوجة أن تذهب وتقيم مع زوجها في الضفة أو أي مكان آخر هو مقيم فيه⁴⁹. وبناءً على ذلك فإن مؤسسات أهلية حقوقية في القدس رفعت التماساً لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية، وعليه انتهى وزير الداخلية سياسة العنصرية، وتم السماح للنساء المقيمات في القدس الشرقية بجمع شمل أزواجهن غير المقيمين في القدس وتبع ذلك تقديم آلاف طلبات لم الشمل، حيث تم في عام 1993 تقديم (650) طلباً وفي 1994م (2550) وفي 1995 (1800)⁵⁰. وحتى عام 1996م كانت وزارة الداخلية تمنح الإقامة المؤقتة في القدس للزوج أو الزوجة إذا تمت الموافقة على لم شمل العائلة، ولكن في عام 1997م أعلنت وزارة الداخلية عن إجراء جديد يفضي باعطاء تصريح لمدة (27) شهراً لمن تمت الموافقة على طلبه ويتم تجديد هذا التصريح كل ستة أشهر، وبعد ذلك تعطى الإقامة المؤقتة لمدة خمسة سنوات أو أكثر ويتم تجديدها كل سنة لحين السماح للمواطن باستلام الإقامة الدائمة، وحالياً فإن الإقامة الدائمة مجمدة ولا تعطى لأحد.

وتمتد فترة لم الشمل من تاريخ تقديمه حتى استلام المواطن الإقامة المؤقتة إلى (10) سنوات أو أكثر، وخلال هذه الفترة تضع وزارة الداخلية طلبات بيروقراطية معقدة خلال كل مرحلة من مراحل تقديم طلب لم الشمل، بحيث تطلب وزارة الداخلية من الأزواج المقدمة للشمل عدة وثائق لإثبات أن مركز حياتهم في القدس وهذه الوثائق هي:

- 1- عقد الايجار أو اثبات إذا كان المنزل ملكاً لهم.
- 2- حلفان يمين من المحامي بأنهم يعيشون مع الأهل إذا كانوا يعيشون معهم.
- 3- وثيقة من عيادات طبية إسرائيلية تثبت أنهم يتلقون علاجهم هناك.
- 4- بطاقات التطعيم الخاصة بالأبناء.
- 5- شهادات الميلاد وشهادات المدارس للأولاد.

6- قسيمة راتب وفي حالة عدم وجود القسيمة يُطلب حلفان يمين من محامي معترف به يبين مصادر الدخل.

7- كشف حساب من البنك تثبت أن العائلة تحصل على مخصصات الأطفال.

إضافة إلى ذلك وزيادة على تعقيدات لم الشمل، تلجأ وزارة الداخلية أحياناً لدعوة الزوجين إلى مقابلة كل على حدا ويوجه لهم نفس الاسئلة، وإذا ظهر تناقض بين أجوبتهم فمن الممكن ان يؤثر على الموافقة على لم الشمل. ومن الجدير ذكره انه حتى بعد الموافقة على لم الشمل وإعطاء المواطن تصريح الإقامة فإنه عند تجديده بنهاية السنة، تطلب الداخلية نفس الوثائق السابقة الذكر التي تثبت الإقامة في القدس وأيضاً يتم فحص الملف الأمني والجناي. يستمر هذا الوضع حتى الحصول على رخصة الإقامة الدائمة (الهوية المقدسية)، وزيادة على التعقيد والبيروقراطية فإن الداخلية تطلب وثائق يضا لم تكن قد طلبتها من قبل⁵¹.

في الوضع الحالي سن البرلمان الاسرائيلي في عام 2003م قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (قانون الطواريء) والذي جاء ليستبدل القرار الحكومي (1813) الذي سبق ذكره، وذلك بهدف الحد من إمكانية لم الشمل بين الأزواج الفلسطينيين المقدسيين وبين الأزواج من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يؤدي إلى تفكك العائلات المختلطة، ومنع هذا القانون وزارة الداخلية من استقبال طلبات لم الشمل نهائياً. وقد جرى تعديل القانون المؤقت بتاريخ 27/7/2005م وأدخلت إليه بعض التعديلات وهي:

- أن يقدم طلب لم الشمل لـ "زوج غير مقدسي" أتم الخامسة والثلاثين من العمر ولـ "زوجة غير مقدسية" أتمت الخامسة والعشرين من العمر.
- سُمح لوزير الداخلية بمنح تأشيرة الإقامة الدائمة أو المؤقتة لأطفال حتى جيل (14 عاماً) ومنح القائد العسكري للضفة الغربية صلاحية منح تأشيرة مكوث في إسرائيل لأطفال عمرهم أكثر من (14 عاماً) سنة.
- يمنع القانون منح تأشيرة إقامة في إسرائيل لمن يعتبر من سكان المنطقة إذا قرر الوزير استناداً إلى توصية من الجهات الأمنية المختصة بأن الشخص المعني أو أحد أفراد عائلته قد يشكل خطراً على أمن دولة إسرائيل.

وكرر فعل لهذا الإجراء الذي اتخذه البرلمان الإسرائيلي رفعت المؤسسات الحقوقية ومئات المواطنين الفلسطينيين التماسات لمحكمة العدل العليا والتي شكلت قضية جماعية ضد القانون الذي أقر في العام 2003م، والذي يمس بحقوق المواطن الفلسطيني ويعتبر انتهاكاً فاضحاً يمس بحياة المواطن الفلسطيني وحقه العيش بكرامة. كما صدر بتاريخ 14/5/2006م قرار المحكمة العليا صادق على دستورية هذا القانون بأغلبية ستة قضاة ضد خمسة آخرين⁵².

وسيبطل قانون الطواريء هذا مفعوله بتاريخ 16/1/2007م، وقد قامت الكنيست في 19/12/2006م بالمصادقة على مشروع تمديد قانون الطواريء بالقراءة الأولى، وبهذا المشروع أدخل تعديل جديد سيكون بناء عليه إمكانية السماح بتقديم طلبات جمع شمل، لا يسري عليها القانون إذا توفرت أسباب إنسانية واستثنائية والتي سيقرها وزير الداخلية. وقد نص في البند (3ج) لهذا التعديل بأن ارتباط الزوجين المقدسي والفلسطيني وسكنهما في القدس لسنوات طويلة وانجابهم لأطفال لا يشكل سبب نساني واستثنائي⁵³.

وحسب هذا الإدعاء i ääÇβÍÇÍÉÁaiÇáPÇäæÈÓÈÈÇáÇÍÉÍÇÍÇÊÇáÃäáiÉ i ÁíäÇβÇÇäæÇ i ÁáiÁÓÑÇÆíá i íÖßøöáöîØÑÇðÚáiÃääæÇøäiáÇ i ÁáÇ Ääá Ýí ÍβÍÉÇ i ÇáæÇPÚÄäðÇÇáÇÍÚÇÁÍËPÍÁáìPÇÚÍÉÇáÍβÍÉÇáÖÑÝÉ. ÈäØÑíäðÇÇáÁÍÚÇÁäÄîÑÇðÝPØ i

51 المصدر نفسه.

52 مقابلة اجراها الملتقى الفكري مع المحامي بشار المعلم بتاريخ 25/12/2006.

53 مقابلة تم اجراؤها مع نفس المحامي بتاريخ 26/12/2006.

ÝíáíÇæáÉáÈÚËÑÉÃËÇÑÇáÇÚËÈÇÑÇáííæÛÑÇÝíæÇáĐííÞÝÕÑÇÍÉääæÑÇÁÇá
ãÈÇìÑÉÁàíÓäÞÇæä
ääÚËäÇáíÇáÓßÇäÇáÚÑÈÝíÁÓÑÇÆíáæÇáíÝÇÙÚáìÇáØÇÈÚÇáíæííááíæáÉ ;
ÁääíÇæáÉÇÓÑÇÆíáÇáÈíáÕääÇáÁÚËÈÇÑÇáííæÛÑÇÝííäÈÚääÁíÑÇßáÇÃäÇáíí
íÈííæÑíæáÇÚËÈÇÑÇáÚäÕÑíæÚíÑÞÇäæäíáÇíÓÈØíÚÇáÕæíÝíÇáÇíÈÈÇÑÇáÞÖÇ
Æí.

ÞÇãÈíäÚíÉíÞæÞÇáãæÇØä ; æääÚäÉÚíÇáÉ وقد
æÅÚÖÇÁääÇáßáíÓÈæÃÒæÇìäÈÕÑÑíääÇáÞÇäæä ;
ÈÈÞííäÇáÉãÇÓÁáííáíßáÉÇáÚíáÇáÚáíÇäáÈãÓíäÁáÚÇÁÇáÞÇäæä.
ÞÇãÈíáíßáÉÇáÚíáÇáÚáíÇÈÈæíííáĐáÇáááÝÇÈæÈíÈáÇÝíáíÆÈÞÖÇÆíÈÈßæäää
ÈíÇääÇÇáÁííÑÇääÞíäÇáííáíßáÉÇáÚíáÇáÚáíÇ وفي (13) قاضياً
ÅÈáÚËÇááíÇÈÈÇáÚÇáÉááíæáÉÅä æÒÇÑÉÇáíÇíáíÉ ;
æÈÇáÈäÓíÞáÚæÒÇÑÉÇáÚíá ;
ÓÈÞæáÝíÃÞÑÈæÞÈÈÁÚíÇíÈÚííáááÞÇäæäíÚääÚáíÈæÓíÚÇáÉíÝÙÇÈÇáíÇÓÈÈÒ
ÑíÇääÝÚæáÇáÞÇäæäÚáíáíæÚÇÈÓßÇáíÉÇÖÇÝíÉæÇáÈíÈØßöáóíØÑÇÃääíÇä
óíÝÝÇð.

ÁÓÇÓáĐÇÇáÈíÇä وعلى
æÇÚËÈÈÇÑÇðáßæäÇáíßæãÈÞííäíÈãÝÚæáÇáÞÇäæääáíÈÈÓáÁáíæÇáíäÓÝÇáíí
ÉÇáÈíÁÈÇíÈáÇÇáßáíÓÈÈ ; ÞÑÑÈáíßáÉÇáÚíáÇáÚáíÇÝíßÇäæäÇáÃæá2004ä ;
تأجيلا لحكم القضاة إلى موعد آخر بعد أنتبختنا الكنيست مصير القانون.
æØÇáÈ äÑßÒ ÇááÚáæãÇÈ ÇáÁÓÑÇÆíáí áíÞæÞ ÇáÅáÓÇä Ýí ÇáÃÑÇÖí
حكومة "ÇááíÈáÉ بتسليم"
ÁÓÑÇÆíáÈÚííÑÓíÇÓÈáÇæÁÈÈÇÚÓíÇÓÈÇáãÓÇæÇÈÈÇáíáíÚÇááæÇØäííæÇá
كما ÓßÇä ; æÈØÇáÈÈÈÓíáãÇáßáíÓÈÈÁáÚÇÁÇáÞÇäæäæÚííÈÈáííáÝÚæáááííÇð.

بنبغي
ÚáíæÒÇÑÉÇáíÇíáíÉÅäÈííÝæÑÇðÁíÑÇÁÇÈáãÓääÇáÚÇÆáÇÈæÈÓíáÇáÃæáÇí ;
æíäÈÚíÁäÈßæääÚÇáíÈáĐáÇáØáÈÇÈãÈÓáÈÈÇááìÇÚÉæÇááæÖæÚíÉ ;
ÚáíÁÓÇÓÇáÇÚËÑÇÝÈííáíÚÓßÇä
ÁÓÑÇÆíáææÇØäíáÇÈÇáÒæÇìäãáíÑæääääÇÓÈÈÇðæÇáÓßääÚáæáÚÇáÅÈäÇ
ÁÝíÇááíßÇäÇáĐííÈÈÇÑæää.

أنظر: جدول رقم (44) يبين عدد الهويات المقدسية التي سحبت من المواطنين منذ احتلال

الهويات وجدار الفصل العنصري

وعمق جدار الفصل العنصري وبشكل كبير أزمة سحب الهويات من الفلسطينيين المقدسيين، حيث أصبح الجدار نوعاً جديداً من اساليب الترانسفير الاسرائيلية، وقد أصبح عدد كبير من الفلسطينيين في القدس الشرقية من حاملي الهويات الزرقاء داخل جدار الفصل أي خارج حدود القدس، بعد أن فصل هذا الجدار القدس عن ضواحيها الشرقية، وجعل تلك الضواحي، كأبو ديس، والعيزرية، والشيخ سعد والسواحة خارج المدينة، وللعلم أن أكثر من (15 ألف) فلسطيني من حملة الهوية الإسرائيلية مقيمين بكفر عقب وقلنديا وهؤلاء بالطبع سوف يقل تواصلهم كثيراً مع القدس الشرقية بسبب الجدار العازل والذي أبعد المسافات كثيراً وسيتمادون على المرافق الصحية والتربوية في أماكن سكنهم. والقرى الشمالية التابعة بالأصل لمدينة القدس ستصبح مطوقة بواسطة الجدار وستعزل عن القدس وأيضاً رام الله وبيت لحم لكون المسافات أصبحت متباعدة أكثر فأكثر.

إن هناك ما يقارب (240 ألف) فلسطيني يحملون هويات مقدسية، وبعد إنهاء بناء الجدار أصبح نحو (120 ألفاً) من هم أنفسهم داخله، وأصبحوا مهددين بمصادرة هوياتهم، بالرغم من أن بعض الضواحي يعتبروا حتى الآن داخل حدود البلدية إلا أنهم يقعون داخل الجدار وتضم هذه المناطق نحو (50 ألف) فلسطيني⁵⁴.

وبذلك فهذه الأسوار العنصرية تهدف أساساً إلى تفكيك ما يسمى بـ "الخطر الديموغرافي" من خلال فرز (عشرات آلاف) الفلسطينيين داخل هذه الاسوار.

سياسة "مركز الحياة" Domicile

استمرت السلطات الاسرائيلية في تطبيق القوانين الصارمة على المواطنين فيما يتعلق بالإقامة الدائمة في القدس حتى عام 1988م، حيث طرأ تطور جوهري يتعلق المقدسيين بالإقامة الدائمة في المدينة، وذلك من خلال القرار رقم (88/282) الذي أصدرته محكمة العدل الاسرائيلية العليا، والذي بموجبه لم يعد التواجد لمدة سبع سنوات خارج البلاد شرطاً لسحب بطاقة الهوية الاسرائيلية من المواطنين المقدسيين، حيث تم الأخذ بمعيار جديد وهو مركز الحياة وبموجبه يحق لوزارة الداخلية الاسرائيلية سحب بطاقة الهوية من كل مقدسي أصبح مركز حياته خارج المدينة، حتى لو أقام خارج المدينة لفترة أقل من سبع سنوات⁵⁵.

وفي عام 1995م، ضاعفت وزارة الداخلية من تضييق الخناق على الفلسطينيين الذين يتمتعون بحق الإقامة في القدس وذلك من خلال تعقيد قوانينها وإجراءاتها بشأن المتمتعين بحق الإقامة الدائمة أو المؤقتة من الفلسطينيين، حيث بدأت وزارة الداخلية بتطبيق سياسة مركز الحياة ضد الفلسطينيين حاملي الهوية المقدسية وباشرت بإلغاء حق الإقامة في القدس لمئات الفلسطينيين من الذين تركوا المدينة لعدة سنوات في دولة أخرى أو في مناطق الضفة الغربية أو قطاع غزة أي خارج حدود المدينة، وبذلك يفقد المواطن الفلسطيني المقدسي هويته ويمنع من الإقامة في القدس تحت ذريعة وزارة الداخلية بأن مركز حياته ليس في القدس.

وفقاً لقانون 11(5) من "قانون الدخول الى اسرائيل"، الذي ينص على أن "سريان مفعول الإقامة المؤقتة سينتهي.... إذا ترك حامل التصريح إسرائيلي واستوطن أو سكن خارج إسرائيل". إذا أقام أو بقي خارج البلاد فترة (7) سنوات فأكثر، أو في حالة حصل على إقامة دولة أخرى أو جنسية دولة أخرى⁵⁶.

54 عمر البكري، جدران الفصل في القدس العربية منفي ثالث للشعب الفلسطيني، دراسات فلسطينية عدد 62، 2005.

55 موسى الدويك، القدس والقانون الدولي، 2002م.

56 Betsalem, The Quiet Deportation Continues, 1998

وعلى الرغم من أن القانون السابق لم يوضح في أي بند من بنوده، الوضع القانوني لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن السلطات الاسرائيلية ولغاية سحب بطاقات الهوية وإلغاء إقامة الفلسطينيين في القدس وتهجيرهم منها، اعتبرت تلك المناطق أراضٍ أجنبية مما عرض المقدسيين المقيمين فيها أو حتى المقيمين في ضواحي مدينة القدس العربية وخاصة تلك التي أضحت داخل جدار الفصل العنصري عُرضة لسحب بطاقات هوياتهم وإلغاء حق إقامتهم الدائمة في القدس.

ولاثبات أن مركز الحياة في القدس فعلى المواطن أن يزود وزارة الداخلية باثبات مركز الحياة، من خلال مستندات ثبوتية تتعلق بموقع أو مكان السكن في القدس وهي:

1. قسيمة راتب العمل (الكلوشات) أو اثبات بأن الشخص (لا يعمل).

2. وثائق الضريبة.

3. فواتير الهاتف.

4. فواتير الكهرباء.

5. فواتير الماء.

6. استلام مخصصات التأمين الوطني.

في حالة إذا كان المواطن يعيش في بيت العائلة أي مع والديه، فإن الوزارة تطلب منه أن يأتي بشهادة خطية من محام يثبت بأنه يعيش هناك.

وهذا الواقع الذي تفرضه الوزارة على المقيمين في القدس الشرقية ينطبق على الأشخاص مثلاً الذين يريدون تجديد هوياتهم، أو عند تسجيل الأولاد في الهوية، أو في حالات لم الشمل، وعند تجديد الهويات المؤقتة والتي تجدد سنوياً، ويجب على المواطن في كل مرة إحضار جميع الإثباتات⁵⁷.

وتتلخص أهم عناصر سياسة مركز الحياة فيما يلي:

1. إلغاء الإقامة وذلك بسحب الهويات المقدسية من الأشخاص الذين لم يثبتوا مركز حياتهم في القدس.

2. رفض طلبات لم الشمل وتعقيد الطلبات البيروقراطية والتعجيزية لاثبات مركز الحياة.

3. رفض تسجيل الأطفال في هويات والديهم وعدم اعطاءهم أرقام هوية وعدم تسجيلهم في سجل السكان وذلك إذا كان أحد والديهم من الضفة الغربية وخاصة إذا كانت الأم⁵⁸.

معطيات احصائية حول تجريد الفلسطينيين من حق الإقامة في القدس

كشفت منظمة بتسليم الاسرائيلية عن حملة تطهير عرقي ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة تشنها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة بواسطة وزارة الداخلية ومؤسسات رسمية أخرى مثل بلدية القدس الاسرائيلية التي أرغمت آلاف المقدسيين على السكن خارج حدود بلدية القدس، وحسب معطيات وزارة الداخلية الاسرائيلية **تم في العام 2006م سحب الهوية الزرقاء من (1363) مواطناً مقدسياً، الأمر الذي يعني زيادة بنسبة (500%) عما كان عليه الوضع في العام 2005م، وهي نسبة غير مسبوقة والأعلى منذ العام 1985م منذ اعتماد سياسة سحب حق الإقامة بالقدس من المواطنين الفلسطينيين سكان المدينة المقدسة، وفي العام 2005م تم سحب الهوية من (222) مواطناً⁵⁹.**

و نشطت وزارة الداخلية الإسرائيلية إثر تطبيق سياسة مركز الحياة في القدس- في سحب هويات المقدسيين والغاء اقامتهم الدائمة من القدس، حيث زادت حالات سحب الهويات المقدسية بنسبة تجاوزت (600%)، وهذا ما عزز من صلاحيات وزارة الداخلية فيما يتعلق بسحب الهويات بشكل كبير وزادت من عبء الفلسطينيين المقدسيين أنفسهم لاثبات مكان اقامتهم في القدس⁶⁰.

57 المصدر نفسه .

58 مقابلة تم إجراؤها مع المحامي بشار المعلم بتاريخ 28/12/2006.

59 جريدة القدس، تاريخ 8/7/2007م.

60 انتهاكات حقوق الانسان في القدس المحتلة، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، 2003.

وبدأت وزارة الداخلية الاسرائيلية في 1993م بفحص المقيمين في القدس من حاملي الهويات المقدسية ومن يقيم خارج حدودها، ويقدر بأن عدد المواطنين الذين انتقلوا للعيش خارج حدود المدينة ما بين 50 ألف و 80 ألف) وقد تم إلغاء إقامتهم من القدس، وعرفت هذه الفترة التي تم خلالها تنفيذ هذه القرارات بـ "التهجير الصامت".

ولاشك أن وزارة الداخلية دائبة في سياسة سحب الهويات وإلغاء الإقامة في القدس، والكشف عن المقيمين خارج القدس وذلك بالتنسيق مع مؤسسة التأمين الوطني في القدس، وحيث أصبحت تصدر بطاقات الهوية على المعابر والحدود، وأيضاً قامت وزارة الداخلية الاسرائيلية بإسقاط قيود السكان عن الحاسوب المركزي وعن السجلات دون علم أصحابها، إلى جانب سحب الهويات عند مراجعة المواطنين المقدسيين لمكاتب الوزارة.

وبحسب بعض مراكز حقوق الانسان، فإن أكثر من (70 ألف) مقدسي أصبحوا مهددين بفقدان حق الإقامة الدائمة، وقدر عدد من سحبت هوياتهم فعلاً في الفترة ما بين أعوام 1987م و 1999م (3300) مواطن. ومنذ عام 1994م في أعقاب توقيع اتفاق اعلان المباديء الفلسطينية – الاسرائيلي في 13/9/1993م صعدت وزارة الداخلية الاسرائيلية من إجراءاتها بسحب الهويات المقدسية من المواطنين الفلسطينيين⁶¹.

أنظر:

- جدول رقم (45) يبين ذريعة تجريدهم حسب وزارة الداخلية.
- جدول رقم (46) يبين قضايا بطاقات الهوية المصادرة حسب مصدر البيان 1996 – 2000.
- جدول رقم (47) يبين بطاقات الهوية المقدسية المصادرة حسب بيانات مختارة 1996-2000م.
- جدول رقم (48) يبين توزيع بطاقات الهوية المقدسية المصادرة حسب التصنيف، 1996-2000م.
- جدول رقم (49) يبين توزيع بطاقات الهوية المقدسية المصادرة حسب ذريعة المصادرة 1997-2001م

دور مؤسستي التأمين الوطني ووزارة الداخلية في إلغاء الإقامة الفلسطينية⁶²

لا شك أن مؤسستي التأمين الوطني ووزارة الداخلية هما الأداتان المباشرتان اللتان تمارسان العنصرية والبيروقراطية وتضييق الخناق على المواطنين الفلسطينيين، لأنهم يطالبون بحقوقهم كمقيمين في القدس الشرقية أما لجمع شمل عائلاتهم أو لتسجيل أولادهم في هوياتهم.

عندما تعمد وزارة الداخلية الإسرائيلية إلى إلغاء حق الإقامة للفلسطينيين أو رفض طلب لم شملهم أو تسجيل أولادهم مثلاً، فإنها تتعاون بهذا الشأن مع مؤسسة التأمين الوطني، وهذه المؤسسة يعمل لديها مخبرين ومحققين وظيفتهم جمع المعلومات عن الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية وتمرر هذه المعلومات إلى وزارة الداخلية، فيكون لدى الوزارة المعلومات الكافية لأي مواطن يقدم لها طلب لم شمل أو تسجيل أطفال أو تجديد التصريح السنوي بنطاق لم الشمل. فإذا كان المواطن الذي يملك حق الإقامة الدائمة يعيش خارج حدود القدس، وقدم طلب لوزارة الداخلية لتسجيل أولاده مثلاً في الهوية فإنها بسهولة ترد عليه بأن الطلب مرفوض بحجة العيش خارج حدود القدس، ولذا فإما أن تسحب هويته وتلغى إقامته، أو عليه أن يثبت مركز حياته في القدس الشرقية، ويتفاجأ المواطن المقدم للطلب بأن وزارة الداخلية تكون على معرفة بجميع المعلومات عنه وعن عائلته.

وتتبع وزارة الداخلية الإسرائيلية سياسات تكتيلية ومهينة بحق المواطنين الفلسطينيين عند الطلب منهم طلبات معقدة وإجراءات لا داع لها وذلك لأن هؤلاء المواطنين يريدون حق الإقامة الدائمة في القدس وجمع شمل عائلاتهم

وكان مواطنو القدس الشرقية يعانون لدى مراجعتهم وزارة المبنى القديم لوزارة الداخلية، حيث الطابور الطويل من المواطنين الذين ينتظرون خارج المبنى للسماح لهم بالدخول لإجراء معاملاتهم، إلى جانب معاملة موظفي وزارة الداخلية للمواطنين. واستمر الوضع نفسه بعد الانتقال إلى المبنى الجديد في منطقة الشيخ جراح الذي يبدو أنه أكثر حداثة ومظهِراً، حيث لازالت طوابير

61 موسى الدويك، مصدر سبق ذكره.

62 هنادي الزغير وآخرون، التهجير الصامت، إلغاء إقامة الفلسطينيين من القدس، مصدر سبق ذكره.

المواطنين، فالطابور الأول خارج المبنى وعلى مدخل نقطة التفتيش الامني، أما الطابور الثاني فهو يرمي إلى تخفيف الضغط عن الداخل، والطابور الثالث يمتد قبل البوابة، ان الانتظار في هذه الطوابير الثلاثة قد يمتد ساعات وذلك ليأتي دور المواطن لاتمام معاملته⁶³.

وفي الأونة الأخيرة تنتهج وزارة الداخلية سياسة جديدة والتي بناء عليها تقوم بالغاء الحالات التي تمت الموافقة على طلبات جمع الشمل منذ عدة سنوات والتي تم بها تجديد التصاريح سنويا بسبب أن أحد أقرباء المواطن الفلسطيني المقدم لطلب جمع الشمل يشكل خطراً أمنياً، رغم أن هذا الخطر كان معروفاً لهذه الوزارة منذ عدة سنوات.

وتعتمد الوزارة بقراراتها هذه على البند (3) في قانون الطواريء 2003م، والذي بناء عليه لن يعطى تصريح إقامة لسكان المناطق إذا قرر وزير الداخلية ذلك، وبناء على قرار من أجهزة الأمن (الشاباك) بأن هذا الإنسان أو أحد افراد عائلته من الممكن أن يشكلوا خطراً أمنياً على الدولة، وحتى اليوم لم يتم تقديم التماسات للمحكمة ضد هذه السياسة ولهذا الموضوع لم يطرح أمام القضاء حتى اليوم⁶⁴.

لا زالت وزارة الداخلية تقوم حتى اليوم بسحب الهويات المقدسية لأولئك الذين حصلوا على جنسيات أجنبية (غير الجنسية الاردنية) أو الذين معهم إقامة في دولة أخرى، و تمارس هذه السياسة حالياً على المعابر والحدود، فإذا عُرف الموظف أن هذا المقدسي يملك جنسية بلد آخر يقوم بأخذ هويته المقدسية ومنحه كتاباً رسمياً يفيد بسحب هويته لامتلاكه جنسية بلد آخر، وأنه يحق له الاستئناف على هذا القرار خلال (45) يوماً أمام وزارة الداخلية التي ترفض من جهتها هذه الاستئنافات⁶⁵.

الغاء الإقامة وقواعد القانون الدولي

على الرغم من مشروعية وقانونية الحق في الإقامة في الموائيق والمعاهدات الدولية، إلا أن حق الفلسطينيين وبخاصة في مدينة القدس، يتعرض للانتهاك باستمرار من قبل الاحتلال الاسرائيلي، وذلك إما بالابعاد أو النفي خارج الوطن وذلك باصدار قوانين وتشريعات اسرائيلية تهدف إلى إلغاء حق الإقامة الدائمة لفلسطينيي القدس الشرقية، ذلك الحق الذي منح لهم بعد أن ضم المدينة عام 1967م. فهذا القانون وجميع القوانين والأنظمة التي صدرت بعد حرب عام 1967م بخصوص مدينة القدس ليس لها سند قانوني وفقاً لقواعد القانون الدولي، والقانون الانساني الدولي، ذلك لأن القدس هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت في عام 1967م واحتلالها نجم عن عمل عسكري مسلح، ولذا فان أحكام اتفاقية جنيف لعام 1949م هي الواجبة التطبيق على تلك الأراضي، حيث صادقت اسرائيل على هذه الاتفاقية بتاريخ 6/7/1951م⁶⁶.

ووفقاً لأحكام المادة السادسة من اتفاقية جنيف الرابعة تخضع الأراضي المحتلة بما فيها القدس للحماية الواردة في أحكام هذه الاتفاقية وتنص المادة السادسة على ما يلي " وتطبق هذه الاتفاقية بمجرد بدء أي نزاع أو احتلال وردت الإشارة إليه في المادة 2 ، يوقف تطبيق هذه الاتفاقية في الأراضي المحتلة بعد عام واحد من انتهاء العمليات الحربية بوجه عام، ومع ذلك تلتزم دولة الاحتلال بأحكام المواد التالية من هذه الاتفاقية: من 1-12، 27، ومن 29-34، 47، 49، 51، 52، 59، ومن 61-77 و 143 وذلك طوال مدة الاحتلال ما دامت هذه الدولة تمارس وظائف الحكومة في الأراضي المحتلة⁶⁷.

كما أن سلطات الاحتلال لا تستطيع أن تبرر إجراءاتها تجاه مواطني مدينة القدس بحجة أنها قد ضمت المدينة إليها بعد عام 1967م، لأن ذلك يتناقض صراحة مع نص المادة (47) من الإتفاقية الرابعة والتي تنص على أنه " لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي إقليم محتل بأي حال ولا بأية كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية، سواء بسبب أي تغيير يطرأ نتيجة أي اتفاق يعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال، أم كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضي المحتلة⁶⁸.

ولذا من غير القانوني أن تبرر سلطات الاحتلال الاسرائيلي إجراءاتها بسحب هوية مواطني مدينة القدس إستناداً إلى المادة 1/1 من "قانون الدخول إلى اسرائيل" لأن هذا القانون باطل ومخالف للمادة (43) من اتفاقية لاهاي والتي لا تمنح لسلطات الاحتلال سوى صلاحيات مؤقتة ومحدودة وضرورية للنظام العام أو دواعي الأمن بالقدر الذي تقتضيه الضرورة العسكرية، حيث لا يجوز لها أن تصدر كافة أنواع التشريعات وبغض النظر عن موضوعها أو توقيتها كما لايجوز أن تغير أو تعدل الأوضاع التشريعية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية، وإذا تم ذلك فإنه يتعين على المحتل عند ذلك مراعاة مصلحة الشعب الرازح تحت الاحتلال، كما تشير المادة (43) من لائحة لاهاي أنه يجب على القائم بالاحتلال أن يحترم القوانين السائدة في الإقليم الخاضع للاحتلال ما لم يتعذر ذلك، غير أنه لايجوز تفسير تعذر الاحترام على أنه يبيح للقائم بالاحتلال أن يجري ما يرغب من التغييرات في القوانين

63 شاحر إيلان، تقرير 1971 عن "وزارة الداخلية الاسرائيلية تتبع سياسة خانقة في القدس الشرقية، جريدة القدس 29/8/2006.

64 مقابلة تم إجراؤها مع المحامي بشار المعلم في 28/12/2006.

65 المصدر نفسه.

66 أحمد رويضي، تقييد التواجد العربي وتعزيز التواجد اليهودي في القدس، 1997.

67 موسى دويك، مصدر سبق ذكره.

68 المصدر السابق.

والتشريعات الساندة في ذلك الاقليم لأن ذلك يعتبر اغتصاباً غير مشروع لحقوق السيادة⁶⁹. لذلك فإن جميع الاجراءات التي تتخذها وزارة الداخلية الاسرائيلية في القدس بحق مواطني المدينة من الفلسطينيين هي اجراءات مخالفة لأحكام القانون الدولي العام. وقواعد القانون الدولي الانساني والمبادئ العامة للقانون التي أقرتها الأمم المتحدة لأن هذه الاجراءات تستند إلى "قانون الدخول إلى اسرائيل" الصادر في 1952م وتعديلاته الملحقه به لعام 1974م بعد احتلال القدس، وهذا الإحتلال العسكري لا يمنح للمحتل رخصة التشريع وبذلك يكون القانون لا أصل له وغير جائز.

تسجيل المواليد

من المتعارف عليه أن التعديلات القانونية الخاصة بدخول إسرائيل، تمنح الأطفال الذين ولدوا في البلاد نفس ما يتمتع به الأب من الناحية القانونية، فحسب سياسة وزارة الداخلية الاسرائيلية فإن الطفل الذي يولد لأبوين معهما إقامة دائمة فإنه يستلم رقم هوية من المستشفى التي يُولد فيها ويسجل في السجل السكاني، بعد ذلك يسجل في الوزارة ويعطى شهادة الميلاد برقم هوية ويسجل في ملحق بطاقات الهويات الخاصة بالديه.

أما إذا وُلد الطفل لأبوين أحدهما مقدسي والأخر من الضفة أو قطاع غزة فالوضع مختلف والاجراءات كذلك، حيث لا يعطى رقم الهوية في هذه الحالة من المستشفى بل يجب على أهله تقديم طلب لوزارة الداخلية لتسجيله. خلافاً لبند 12 من "قانون الدخول لاسرائيل" والذي يفرض أن الطفل الذي يولد في اسرائيل له نفس المكانة القانونية التي لأي من والديه⁷⁰؛ تطبق في هذه الحالة المادة (12) من التعديلات، والتي نصها: "أنه في حالة معارضة ولي الأمر الثاني فيما يتعلق بمنح الطفل نفس المكانة التي منحت للأب، يتم البت فيه من قبل وزارة الداخلية".

وعندما يلجأ الوالدان لاجراء شهادة ميلاد للطفل فلا يوجد له رقم هوية، ويتوجب عليهم بدء اجراءات تسجيل الطفل بتقديم طلب تسجيل، ولعرقلة تسجيل الطفل ومنحه رقم هوية تطلب الداخلية الاسرائيلية إثبات أن مركز الحياة في القدس حيث لا يتم تسجيله إلا عند التأكد تماماً أن مركز حياة العائلة هو القدس⁷¹. وهذا الإجراء البسيط نسبياً من الممكن أن يستمر أشهر طويلة وحتى سنوات.

أما في حالة وجود أبناء لزوجين من القدس الشرقية، مكان إقامة الأم القدس والأب غير ذلك، والمعروف أن تسجيل الأطفال يتم وفق مكان السكن/ أو الإقامة الدائمة، فعندما تكون القدس هي مكان الإقامة الدائم يتم تسجيلهم في دائرة الإحصاء التابعة للقدس وهوية الأم مع حصولهم على شهادة ميلاد إسرائيلية، مع حقهم في الحصول على هوية زرقاء بعد بلوغهم السن القانونية.

غير أنه ومع الاعترافات السياسية الجديدة عام 1994م اتخذ مكتب الداخلية إجراءات جديدة منها ربط تسجيل الأولاد بوضع الأب النهائي إذا ما قدم طلباً للم الشمل.

لكن الوضع بدأ يتغير من جديد مع مطلع سنة 1996م، وبالذات بعد ضغوط مؤسسة الدفاع عن الفرد وبعض القانونيين، فبدأ البت في الملفات بدون النظر لمسألة وجود طلب لم شمل أولاً.

وعليه انفرج الوضع مع نهاية تشرين أول/1996م، وذلك بالبداية بقبول تسجيل الأطفال اعتماداً على الإقامة الدائمة للأم في القدس، مع اشتراط وزارة الداخلية حقها في سحب ذلك في حالة ثبوت عكس أقوال مقدم الطلب، هذا ويطلب من صاحب التوقيع على مذكرة خاصة، قد تكون معدة من أطراف خارج إطار الداخلية، توضيح إقامة مقدم/مقدمة الطلب منذ الزواج داخل القدس. هذا ويحق للأبناء الحصول على بطاقة الهوية حسب القانون عند بلوغ سن (16) عاماً، سواء كان مواطناً أم مقيماً.

وسجلت بعض الحالات المتعلقة ببعض الأولاد الذين بلغوا سن (16 عاماً)، كتأخير عملية إصدار الهوية، باشتراط

69 المصدر نفسه.

Hamoked center & Betselem, Forbidden Families " Family Unification and Child Registration in East Jerusalem", 70 . 2004

71 المصدر نفسه.

تقديم وثائق تثبت إقامتهم الدائمة في القدس، وذلك كله في النهاية بهدف سحب هويات بعض سكان القدس وبالتالي إنهاء إقامتهم في المدينة.

وفي عام 2005م قامت وزارة الداخلية بإجراء تعديل آخر على اللوائح الداخلية والتي بناء عليها تقرر منع تسجيل أطفال المقدسي الذي تزوج امرأة ثانية من الضفة أو قطاع غزة أو دول أخرى وذلك بحجة أن تعدد الزوجات بامرأة أخرى يعتبر مخالفة جنائية حسب القانون الاسرائيلي. وبناء على ذلك باشرت وزارة الداخلية برفض تسجيل هؤلاء الأطفال بشكل رسمي.

ويوجد اليوم ما يقارب (10.000) طفل يعيشون في القدس الشرقية غير مسجلين في هوية والديهم، وتقدر نسبة الأطفال غير القادرين على التسجيل في المدارس الحكومية أو تلقي العلاج بسبب عدم تسجيلهم ب (23.6%)⁷².

مقدمة

منذ أيامها الأولى لاحتلال القدس قامت السلطات الإسرائيلية بإلغاء القوانين التي كانت معمولاً بها في القدس العربية قبل الاحتلال، ومن ضمنها قوانين التربية والتعليم الأردنية رقم (16) لعام 1964م، ووضعت المدارس الحكومية الابتدائية والإعدادية تحت سيطرة وزارة المعارف الإسرائيلية، بينما وضعت المدارس الثانوية تحت سلطة بلدية القدس الإسرائيلية. وأقدمت على إغلاق مكتب التربية والتعليم لمحافظة القدس، واعتقلت مدير التربية آنذاك. أما المدارس الأهلية/ الخاصة في القدس فقد سنت حكومة الاحتلال قانوناً يسمح لها بالإشراف على هذه المدارس. وقد صدر هذا القانون تحت رقم (564) لعام 1968م القاضي بوضع جميع المدارس الأهلية تحت إشراف وزارة المعارف. وألحقت المدارس العربية إدارياً ومنهجياً بأجهزتها، وتبع التعليم الثانوي لإدارة المعارف في بلدية القدس فيما تبع التعليم الأساسي لأجهزة المعارف الإسرائيلية.

تهويد التعليم في القدس

لقد كان هدف سلطات الاحتلال من هذه الإجراءات بحق التعليم الفلسطيني في المدارس العربية هو:

▪ تطبيق المنهاج الإسرائيلي المعمول به في المدارس العربية في إسرائيل وبخاصة المتعلق بالعلوم الإنسانية البحتة كالتاريخ والجغرافيا والمجتمع، وتركز فلسفة التربية والتعليم الإسرائيلية على تثقيف الناشئة اليهودية بالأيديولوجية الصهيونية، وتأكيد وحدة الشعب اليهودي في مختلف أماكن تواجده والولاء التام للدولة والإيمان بتفوق الشعب الإسرائيلي. وفي الجانب الآخر فإن التعليم العربي قد غابت عنه القومية في المنهاج الإسرائيلي، وخلا من أي روابط أو جذور للإنسان الفلسطيني بشعبه العربي الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى.

▪ السيطرة الكاملة على المدينة المقدسة وإضعاف ارتباطها بالمدن الفلسطينية في الضفة الغربية. و نتيجة للإجراءات الإسرائيلية تلك لحقت بالتعليم في القدس الشريف هزة عنيفة لا تزال آثارها السلبية على العملية التعليمية بعد حوالي أربعين عاماً من احتلالها للمدينة، فقد قامت بتعيين مديرين ومعلمين في المدارس العربية لا يحملون مؤهلات تربوية وفنية تتيح لهم حق ممارسة مهنة التعليم، فكثيراً منهم يحملون شهادات الثانوية العامة ولم تقم سلطات الاحتلال بتطبيق التعليم الإلزامي، ولم تفرض على أولياء أمور الطلبة تسجيل أبنائهم، كما تفشت ظاهرة التسرب من المدارس. ولم تمنح المؤسسات الوطنية التراخيص لبناء مدارس جديدة وتوسيع المدارس القائمة في الوقت الذي تلزم فيه أصحاب العقارات بدفع كافة أنواع الضرائب البلدية والدخل والضرائب الإضافية. ويتم معاملتهم كسكان القدس الغربية مع العلم أن الفارق كبير بينهما في مستويات المعيشة والدخل⁷³.

وطبقت إسرائيل بعد الضم مباشرة في المدارس الحكومية في شرقي القدس المناهج التي كانت مطبقة في المدارس العربية (داخل الخط الأخضر)، ولكن إزاء إصرار مواطني القدس العربية على رفض المناهج ومطالبتهم المتواصلة والملحة بالإبقاء على المناهج الأردنية اضطرت إسرائيل إلى إعادة المناهج الأردنية للمدارس الثانوية عام 1976م وإلى المدارس الابتدائية عام 1981م، غير أن إسرائيل أصرت من جانبها على أن تقوم المدارس الحكومية الرسمية بتدريس اللغة العبرية ومساقاً حول المجتمع الإسرائيلي إلى جانب المنهاج الأردني، وعبر مواطنو القدس العربية عن

رفضهم لسيطرة إسرائيل على عملية تعليم أبنائهم بسحب أعداد كبيرة منهم من المدارس الحكومية وإدخالهم المدارس الخاصة، التي تدرس المنهاج الأردني، وأدى ذلك إلى زيادة أعداد طلبة المدارس الخاصة، ففي عام 1979م-1980م كان (45%) من طلبة القدس العربية في المدارس الخاصة وذلك مقابل (24%) قبل الاحتلال مباشرة، وفي عام 1990/1991م ارتفعت النسبة لتصل إلى (55%)، ولكن المؤسف أن هذه الزيادة في أعداد الطلبة في المدارس الخاصة لم يرافقها توسع كمي ونوعي مناسب في هذه المدارس وخاصة في المدارس التابعة للوقف الإسلامي والجمعيات الخيرية.

وفي السنوات القليلة الماضية بدأت هجرة معاكسة لأعداد كبيرة من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية التابعة لإسرائيل، وذلك بسبب شح الإمكانيات المادية لدى المدارس الخاصة، وما ترتب على ذلك من اضطرابات متكررة للعاملين فيها وتردى أوضاع أبنيتها وتجهيزاتها⁷⁴.

إنشاء مدارس الأوقاف

وردأ على محاولة فرض المنهاج الإسرائيلي أنشئت مدارس الأوقاف، وناضلت متحدياً جميع العراقل لتتجح على مراحل لإعادة تطبيق المنهاج الأردني ما بين عامي (1967 – 1973م)، وهي مرحلة تطبيق المناهج الإسرائيلية الرسمية والموحدة ما بين عامي (1973م إلى 1981م) مرحلة تطبيق المنهاج الأردني على مراحل بدأت بالثانوي ثم الإعدادي ثم الابتدائي⁷⁵.

تطبيق المنهاج الفلسطيني

ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية تم تطبيق المنهاج الفلسطيني اعتباراً من عام 1994م في مدارس الأوقاف والمدارس الخاصة ومدارس وكالة الغوث/ الأونروا، أما عن تطبيق المنهاج في مدارس البلدية والمعارف، فقد عمدت السلطات الإسرائيلية إلى حذف "شعار السلطة الفلسطينية" عن غلاف الكتب في تحدٍ سافر للهوية الفلسطينية، وفرضت تدريس اللغة العبرية والمدنيات التي تأتي بمحتوى يشوّه الحقائق الجغرافية ويزيف الحقائق التاريخية ويطمس ويشوه العقيدة الإسلامية والإرث الحضاري والثقافة العربية الأصيلة.

الجهات المشرفة على التعليم في القدس⁷⁶

1. مدارس السلطة الوطنية الفلسطينية:
يوجد فيها (12540) طالباً موزعين على (37) مدرسة، ويشكلون نسبة 18% من طلبة القدس.
2. المدارس الخاصة
يوجد (13637) طالباً موزعين على (45) مدرسة، ويشكلون ما نسبته (20%) من طلبة القدس.
3. مدارس الأونروا
يوجد (3747) طالباً موزعين على (7) مدارس، ويشكلون ما نسبته (6%) من طلبة القدس.
4. مدارس البلدية والمعارف
يوجد (37881) طالباً موزعين على (46) مدرسة، ويشكلون ما نسبته (56%) من طلبة القدس.

74 إبراهيم أبو جابر، " مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد مصدر سبق ذكره.

75 وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.

76 نفس المصدر.

• تحت غطاء الأوقاف الإسلامية.

المساعدات المقدمة للمدارس

هذا وتتلقى حوالي (90%) من المدارس الخاصة مساعدات مالية شهرية من بلدية الإحتلال، حيث تدفع على كل طالب ما بين (500 – 1200) شيكل حسب المرحلة الدراسية، إضافة إلى دفعها نسبة من رواتب المعلمين، مع العلم أن هذه المساعدات مشروطة بإدخال اللغة العبرية إلى المدارس، والتقيد بتعليمات البلدية والمعارف بالنسبة لسن القبول وغيره.

وفي حال رفض المدارس الخاصة تلقي مساعدات من بلدية الإحتلال، فإن هذه الأخيرة تمنع وصول المساعدات المالية لهم من خلال البنوك، ومن بين تلك المدارس، مدرسة (دار الطفل العربي) التي كانت تتلقى حوالي (18 ألف دينار أردني) مساعدة من المملكة العربية السعودية، لهذا فهي اليوم تمر بضائقة مالية خانقة، وخاصة بعد رفض المدرسة مساعدة من مؤسسة USAID لاشتراطها التوقيع على بند "عدم دعم والتعاون مع الإرهاب والإرهابيين".

المشاكل والعراقيل التي تعاني منها مدارس القدس

تعاني مدارس القدس من مشاكل خطيرة تهدد مستقبل التربية والتعليم في هذه المدينة، وتهدد مجمل الوجود العربي الفلسطيني فيها، ومن هذه المشاكل ما يفنك بالمدارس من الداخل وتؤثر بشكل مباشر على سير العمل والإنتاج فيها، ومشاكل أخرى ذات طابع استراتيجي، وتتمثل في:

1. تعدد الجهات المشرفة على المدارس

تسيطر وزارة المعارف والبلدية على عدد كبير من مدارس القدس، حيث تختلف فلسفتها التربوية عن الفلسفة التربوية الفلسطينية، وتمنع أي نشاط يخالف غاياتها ومقاصدها، وتعزل المدارس الخاضعة لها عن المدارس الأخرى، كما أن للمدارس الخاصة جوانبها السلبية أيضاً، وبهذا فإن تعدد جهات الإشراف على مدارس القدس العربية ستعمل على تخريج أجيال غير متجانسة فكرياً ووطنياً، مما سيعصب من العمل المشترك بين خريجي هذه المدارس لاختلاف التصورات ووجهات النظر.

2. افتقار المدارس الخاصة لجسم تربوي علوي

يوجد (20%) من طلبة القدس في المدارس الخاصة، الأمر الذي يعني أن هؤلاء ليسوا جميعاً تحت السيطرة العربية بشكل مباشر أو غير مباشر، في ظل غياب التنسيق بين هذه المدارس، حيث لكل مدرسة أسلوبها وطريقتها الخاصة، مع انعدام قيادة تربوية عليا تقوم على الإشراف والتنسيق من الناحية العلمية والتربوية. من جهة ثانية تختلف مواصفات البيئة التعليمية من حيث نوعية المعلمين والبنية التحتية والأنشطة اللامنهجية والمرافق المساعدة ومصادر التعلم حسب نوع المدارس، فمدارس الأوقاف والتي تعتبر صمام الأمان للمقدسيين- أخذت على عاتقها تأكيد حق المقدسيين - تحت الإحتلال - بالمحافظة على عروبة التعليم في القدس، والحفاظ على هويتنا الوطنية وثقافتنا الخاصة بنا وعقيدتنا وتاريخنا ورموزنا الدينية والوطنية، وتمتاز هذه المدارس بتدريسها للمناهج الفلسطينية بكافة مقرراته، ويوجد فيها نظام إشرافي وتربوي ونسب تسرب قليلة.

3. إغلاق القدس في وجه سكان الضفة الغربية⁷⁷

وضعت إسرائيل قيوداً شديدة منذ توحيد شطريها على مسألة دخول فلسطينيي الضفة الغربية لمدينة القدس، لعدم

حملهم الهوية المقدسية الإسرائيلية، وذلك في إطار تأكيد فصل القدس عن الضفة الغربية والتخفيف من التواجد العربي اليومي في المدينة ومؤسساتها. ويحتاج المعلمون من حملة هوية الضفة الغربية تصاريح للوصول إلى أماكن عملهم في القدس، حيث ترفض سلطات الاحتلال وتماطل بشكل كبير في منحهم هذه التصاريح للوصول إلى أماكن عملهم. وقد أثر هذا الإجراء على مختلف مناحي الحياة في المدينة ومنها التربية والتعليم. فالإغلاق المتكرر منع الكثير من الطلبة والمدرسين من الوصول إلى مدارسهم، مما أضر بالبرامج التربوية والتعليمية هناك.

4. جدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية

إن إقامة سلطات الاحتلال لجدار الفصل العنصري حول المدينة المقدسة وضعها أمام تحدٍ جديد يهدد المسيرة التعليمية، حيث جعل هذا الجدار أكثر من (10 آلاف) من حاملي الهوية المقدسية خارج السور، يتلقى صغارهم التعليم داخل الجدار، ويتعرضون لنفس الظروف التي يواجهها حامل هوية الضفة لدخول القدس. ويواجه مئات الطلاب والمعلمين والعاملين في سلك التربية والتعليم مشقة بالغة على الحواجز، في سبيل الوصول إلى مدارسهم أو أماكن عملهم، وينعكس ذلك سلباً على النحو التالي:

- تأخير أو منع وصول المعلمين إلى مدارسهم سيؤدي إلى تشويش العملية التعليمية.
- توقيف المعلمين والطلاب - على الأخص الذكور منهم- على الحواجز وتعريضهم للتفتيش والانتظار لفترات طويلة، إضافة إلى تعرضهم للإذلال والإهانة والضرب أحياناً ومنع دخولهم الكامل أحياناً أخرى.

- عدم انتظام الدوام يوميا سيساهم في تسرب الطلاب من مدارسهم.

أنظر: جدول رقم (50) حول تأثير الجدار الفاصل على قطاع التعليم في القدس.

من جهة ثانية سيحرم الجدار الطلبة الجامعيين المقدسيين من الوصول إلى جامعاتهم، فقرابة (40%) من طلبة جامعة القدس هم من أبناء المدينة وسيزيد الجدار من معاناة تنقلهم إلى الحرم الجامعي في أبو ديس. وعدد آخر مساو لهؤلاء يتلقون تعليمهم العالي في جامعة بيت لحم، ونسبة أقل من الطلاب الجامعيين المقدسيين يدرسون في جامعة بيرزيت⁷⁸.

أنظر:

- جدول رقم (51) حول المدارس غير التابعة لبلدية القدس.

- جدول رقم (52) حول أهم جامعات الضفة الغربية الفلسطينية التي يستفيد من خدماتها طلبة شرقي القدس.

5. الأبنية

الأبنية التحتية للمدارس فقيرة، وأبنيتها عبارة عن بيوت سكنية مستأجرة - تزيد إيجاراتها السنوية عن (600 ألف) دولار - وغير مؤهلة لاستيعاب الطلاب بأعداد كبيرة، وصفوفها مكتظة، وتفتقر لوجود ساحات وملاعب إضافة إلى أنها غير ملائمة من الناحية الصحية والتعليمية، حيث تبلغ المساحة المتاحة للطلاب ما بين (0i5 م² - 2م²0i9)، بينما النسبة العالمية تصل بالمتوسط إلى (2م²1i25 - 2م²2i0)، إلى جانب عدم توفر أراضٍ مناسبة لبناء مدارس عليها، أو صعوبة الحصول على رخص البناء بسبب التعقيدات التي تفرضها بلدية الاحتلال.

6. رواتب العاملين في المدارس

Äñ ÚÏã ÌŸÚ ÑæÇÈÈ ãÚááí ãÏÇÑÓ ÇãÐÏÓ ÇãÊÇÈÚÉ ááÓáØÉ ÇãæØáíÉ æÇááãÏŸÖÉ

- رواتب الموظفين مرتفعة، ومناسبة للمستوى المعيشي، وتزيد بنسبة (60%-100%) مقارنة برواتب موظفي الأوقاف والمدارس الأخرى.
- لم تولي سلطات الاحتلال التعليم الثانوي اهتماماً كافياً في المدارس التابعة لها، لأن التعليم الثانوي أكثر كثافة من التعليم الأساسي، ولم تنفق الأموال اللازمة لتجهيز المدارس بالمختبرات والوسائل التعليمية اللازمة.
- تفشي ظاهرة التسرب في هذه المدارس، لعدم اهتمام سلطات الاحتلال بها، وعدم تطبيقها لقانون إلزامية التعليم أسوة بالمدارس الإسرائيلية في غرب القدس، وتزيد نسبة التسرب عن (10%)، ولا يوجد إجراءات مناسبة تتخذ لمتابعة المتسربين من هذه المدارس.
- من جهة ثانية يقع الطلاب متوسطو الذكاء والضعفاء ضحايا الازدحام وانتقاء مديري المدارس، حيث يقول أولياء أمور طلاب من القدس الشرقية أن مدير أحد المدارس هدد برسوب أبنائهم في الامتحانات إذا لم يتم نقلهم إلى مدرسة أخرى، وذلك وفق طريق ممنهجة ودليل بأئس على وضع التعليم في القدس الشرقية "بسبب الازدحام الكبير يختار مدراء المدارس الطلاب الذين يريدونهم والنتيجة هي بقاء الطلاب المتوسطين في الخارج" 81 .

الحق القانوني في التعليم

يخرق جدار الفصل العنصري الإسرائيلي وسياسات إسرائيل فيما يختص بالتعليم المواثيق والقوانين التالية⁸²:

- قانون التعليم الإلزامي الإسرائيلي نفسه والذي يوجب الحكومة توفير التعليم الإلزامي المجاني لكل طفل يتراوح عمره بين (5 - 15) سنة، بصرف النظر فيما إذا كان لهذا الطفل قيد في سجل السكان في وزارة الداخلية أو حتى فيما إذا كان والداه مقيمان بشكل غير قانوني.
- الفقرة (50) من معاهدة جنيف الرابعة والتي تطالب إسرائيل بصفقتها قوة الاحتلال بأن تسهل على المؤسسات، التي تركز جهودها للعناية بالأطفال وتعليمهم، والقيام بعملها بشكل لائق".
- الميثاق المعد ضد التمييز في التعليم، والذي يمنع بشكل صريح "حصر التعليم ذي المستوى المتدني في شخص أو فئة من الأشخاص.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يؤكد أن "التعليم حق للجميع".
- ميثاق حقوق الطفل والذي يؤكد أن الدول يجب أن تعترف بحق الطفل في التعليم على أساس تكافؤ الفرص.
- الاتفاقية الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تؤكد على أن "التعليم حق للجميع وأن "التعليم الأساسي يجب أن يكون إلزامياً ومتوفراً للجميع بالمجان".

مقدمة

تترك الممارسات الإسرائيلية أثراً بالغ السوء والصعوبة على الوضع الصحي في القدس، حيث يتأثر هذا الوضع بزيادة الفقر نتيجة الحصار الاقتصادي، واستمرار الإغلاق والعدوان وعزل المدينة المقدسة من جهة، واستمرار الحاجة للطوارئ ومتطلباتها من جهة أخرى، وتأثيرها على تنمية قطاع الصحة في القدس، كما أن هناك خطر بتدهور ملموس للخدمات الصحية من حيث النقص في بعض الاختصاصات الطبية وفي أنظمة الإسعاف والطوارئ، وفي خدمات الصحة النفسية والتأهيلية بما فيها مدمني المخدرات وعلاجهم، ونقص في الرعاية الصحية الشاملة وخاصة التي تعتمد على التنمية الصحية.

وقد عملت سلطات الاحتلال على فرض نظام التأمين الصحي الإسرائيلي على حملة هوية القدس، وذلك منذ العام 1995م، من أجل جعل الوضع الصحي للمواطن الفلسطيني أسيراً للخطة الإسرائيلية وعدم وجود نظام صحي فلسطيني فعال.

وبعد فرض هذا القانون من قبل الاحتلال أصبح التأمين الصحي فرضاً إجبارياً على المواطنين المقدسيين وهو مرتبط بالتأمين الوطني، بحيث شمل جميع طبقات المجتمع، هذا القانون طبق في القدس الشرقية لكونها من الناحية القانونية الإسرائيلية تابعة للسيادة الإسرائيلية، فشمّل سكان القدس أو الحاملين لهوية إسرائيلية من سكانها، فباتت كل مؤسسة أو شركة تدفع أو تقتطع من رواتب موظفيها لتغطية التأمين الصحي⁸³.

كما عقدت بعض المراكز الطبية في القدس اتفاقيات مع صناديق المرضى الإسرائيلية، حيث يقدمون خدمات ثانوية فيما خدمات الرعاية الأولية شبه معدومة، وغالباً هذه المراكز تعمل دون رقابة وإشراف ومرجعية، عدا عن نقص التمويل واعتمادها على التمويل الخارجي، كما أن البنية التحتية للصحة في القدس المحتلة فقيرة جداً قياساً بالقدس الغربية بما فيها الصحة مثل التلوث البيئي، الازدحام، معالجة النفايات المختلفة، انعدام الصحة المنزلية بما فيها تمديدات المجاري

والمياه⁸⁴.

بعض المؤشرات على الوضع الصحي في القدس⁸⁵

1. الزيادة الطبيعية (3.5%)، معدل الخصوبة (5.2%)، متوسط الأفراد في المنزل (خمسة) أفراد.
2. (45%) أعمارهم أقل من (15) سنة، (4%) منهم أعمارهم أكثر من (65%).
3. متوسط العمر المتوقع (70) سنة، وفيات الأطفال الرضع (17) لكل ألف.
4. توجد في القدس (تسع) مستشفيات غير إسرائيلية، بها (646) سرير، ونسبة إشغال الأسرة (54%).
5. (83.7%) لديهم تأمين صحي، منهم (90%) داخل حدود بلدية القدس، (71%) خارجها.

83 إبراهيم أبو جابر، مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد، مصدر سبق ذكره.

84 د. أحمد مسلماني، مدير عام لجان العمل الصحي.

85 اتحاد لجان العمل الصحي- رام الله

بعض المؤسسات منها مركز الإرشاد النفسي، مركز القدس للإرشاد، جمعية الصديق الطيب.

▪ **المستشفيات:** يوجد (1.6) سرير، (8) أطباء، (1.7) ممرضة لكل ألف نسمة، وتواجه المستشفيات الفلسطينية في القدس أزمة مالية حادة نتيجة التدهور العام للمجتمع المحلي، وفقدان تغطية التأمين الصحي الإسرائيلي بالإضافة إلى الانخفاض الملحوظ في المساهمة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية⁸⁶.

أنظر:

- **جدول رقم (53) يبين أهم المستشفيات الموجودة بالقدس.**
- **جدول رقم (54) يبين الوضع الصحي في عدد من مستشفيات القدس.**

17. القوى البشرية: يوجد عجز في أعداد المهنيين ذوي الكفاءة والاختصاص مثل السرطان، علاج أمراض الرئة، على الأنسجة، علم التشريح، الأمراض النفسية، الطب الكيماوي والنووي، علم العلاج والأدوية أمراض الدم، صحة الأسنان والفم، فني الأسنان، اختصاصي الصحة العامة، الأطفال (اختصاصات متعددة له) (أعصاب، دم، وغيره)، علم المسنين وكبار السن، متخصصين في العناية المكثفة والمركزة والقلب من التمرض، اختصاصات التغذية والتعزيز والتثقيف الصحي، صحة المرأة والصحة الإنجابية، والتأهيل من التمريض.

الجدار والوضع الصحي

تمثل القدس مركزاً صحياً لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، فهناك خدمات غير متوفرة في الضفة الغربية، إلا أن هناك استمرار في منع مواطني الضفة والمنطقة المحيطة من دخول القدس لتلقي العلاج في مستشفياتها تحت ذريعة عدم حملهم للهوية المقدسية أو التصاريح اللازمة التي يتم في الغالب رفض إعطائها للمرضى المحتاجين للعلاج في مستشفيات القدس، حيث تمنعهم من الوصول إلى مراكز العلاج من خلال الإغلاقات والطوق العسكري على المدينة وفوق ذلك كله جدار الفصل العنصري الذي أحكمت به إسرائيل إغلاق القدس خلال العامين الماضيين. وتحمل إسرائيل مسؤولية التدهور في الوضع الصحي داخل المستشفيات الفلسطينية في مدينة القدس والبلدة القديمة من خلال منعها للفلسطينيين من سكان الضفة الغربية من الوصول إلى المستشفيات بسبب إقامة جدار الفصل العنصري. وذكر تقرير صادر عن إدارة فلسطين والأراضي المحتلة في الجامعة العربية في 26/1/2007 أن هذا الفصل التعسفي بين المستشفيات والمرضى كان له تأثيره السلبي الكبير، حيث **انخفض عدد المرضى الوافدين من قطاع غزة والضفة**

الغربية إلى مستشفيات القدس المحتلة حوالي (180 ألف) مريض في عام 2006م قياساً بنحو (350.172)

مريضاً في العام السابق عليه، كما أن هذا العدد مستمر في الانخفاض.

وفي السياق ذاته، أكد التقرير أن الحل الذي تقدمه إدارة جيش الاحتلال الإسرائيلي المتمثل في التصاريح فشل بشكل ذريع نظراً لأن عدد الفلسطينيين المحتاجين إلى العلاج يفوق كثيراً عدد الأشخاص الحاصلين على التصاريح لدخول القدس، مشيراً إلى أنه تم رصد حالات لم تحصل فيها حتى الأطقم الطبية على تصاريح للعبور، مما يؤدي إلى عجز مستشفيات القدس الشرقية عن أداء دورها الإنساني في معالجة مرضاها.

ولفت التقرير إلى أن جدار الفصل العنصري يهدد مستقبل المركز الطبي الفلسطيني في شرق مدينة القدس والمستشفيات الموجودة فيها إما كنتيجة حتمية لسياسة مخططة أو كنتيجة لعملية الفصل نفسها، خاصة وأن مستشفيات القدس تعد المركز الطبي الأول في الأراضي الفلسطينية حيث توفر خدمات طبية معينة لا تتوفر إلا في القدس ولا يمكن الحصول عليها في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل علاج الأورام الخبيثة وعمليات القلب المفتوح وعمليات قلب الأطفال وبعض العمليات الجراحية في تخصصي العيون والعظام.

ومن هنا فإنه بعد انتهاء سلطات الاحتلال من بناء الجدار أصبح من الصعوبة بمكان وصول الخدمات والأطقم الصحية (لعشرات الآلاف) ممن عزلوا وراءه وإمكانية حصولهم على التطعيمات المخصصة لهم، الأمر الذي يهدد حياتهم بالخطر، وقد أصبح المستقبل القريب الذي ينتظر المواطنين الفلسطينيون الذين يتعالجون في مستشفيات القدس مظلم للغاية، حيث أصبح الوصول إلى المشافي بالغ الصعوبة والمشقة بل مستحيل في أحيان كثيرة، بعد أن أغلق الجدار جميع المنافذ التي كان الناس يستطيعون من خلالها الوصول إلى القدس ومؤسساتها الطبية.

في الوقت الذي لا تملك فيه تلك المشافي القدرة المالية والفنية لإقامة فروع لها في مناطق الضفة الغربية "87". مع الإشارة إلى أن مستشفيات القدس وخاصة المقاصد الخيرية الإسلامية، تعتمد بالدرجة الأولى على سكان قرى محافظة القدس من حملة هوية الضفة الغربية مثل الرام، وبيربالا، والجيب، والجديرة، وأبوديس، العيزرية إضافة إلى رام الله والحالات التي يتم تحويلها من مستشفيات قطاع غزة.

ويستفيد من الخدمات الطبية التي تقدمها المستشفيات الفلسطينية في القدس حوالي (100 ألف) مواطن من سكان مناطق الضفة الغربية، سيحرمون جميعاً من الوصول إلى هذه المشافي لتلقي العلاج فيها بعد إحكام بناء الجدار.

وتعتبر المقاصد من المستشفيات المتطورة، إذ تجري فيه عمليات جراحية للقلب والباطنية، وفيه حاضنة للأطفال الخدج لا يوجد لها مثيل في مستشفيات الضفة الغربية، كذلك هنالك قسم خاص للعناية بالنساء الحوامل بأكثر من جنين.

ويستقبل مستشفى المقاصد يومياً ما بين (100-150) مواطناً من مناطق الضفة يتلقون علاجات من أمراض مختلفة لا يمكن متابعتها في مستشفيات الضفة التي تقوم بدورها بتحويل الحالات الصعبة إلى مشافي القدس مثل جراحة القلب، عمليات الولادة المستعصية، الجلطات القلبية أو الدماغية، حيث تعتمد وزارة الصحة الفلسطينية إلى تحويل المرضى للعلاج التخصصي في القدس لما ينطوي على ذلك من تخفيف أعباء التحويل إلى الخارج أو إلى المستشفيات الإسرائيلية، الأمر الذي يسهم في دعم صمود وبقاء تلك المستشفيات وتطوير خدماتها، وبصل حجم التحويلات إلى

مستشفيات القدس الشرقية (31%) من نسبة التحويلات إلى الخارج⁸⁸.

وبالرغم من أن الحواجز العسكرية الإسرائيلية قد شهدت العديد من حالات الوفاة لمواطنين فلسطينيين سواء بجلطات قلبية أو دماغية أو نتيجة حالات ولادة مستعصية كانت سلطات الاحتلال ترفض وصولها إلى المستشفيات، إلا أن الناس كانوا يبتدعون طرقاً عديدة لتخطي هذه الحواجز، ولكن مع إقامة جدار الفصل العنصري، فإن جميع المنافذ تكون قد أغلقت أمام الفلسطينيين وليس لهم بعد ذلك سبيلاً.

مقدمة

الاقتصاد المقدسي هو اقتصاد سياحي خدماتي تجاري بشكل رئيس، وتشكل الصناعة نسبة ضئيلة منه، والزراعة لا وجود لها، فيما تشكل نسبة البطالة الحالية حوالي (16.8%)، والقادمون الجدد لسوق العمل يقدرون بـ (تسعة آلاف) داخل جديد، ويشكل القطاع الخاص أكبر مشغل في المدينة، بعد السوق الإسرائيلية التي تحاول تقليص استيعابها للعمالة العربية، كما تشكل السوق الفلسطينية النسبة الأعلى في تشغيل خريجي الجامعات، ومن المتوقع أن يواجه هؤلاء صعوبة جمة في الوصول الى أعمالهم بعد انتهاء استكمال الجدار.

أهم القطاعات التي تأثرت بجدار الفصل العنصري 89

1. قطاع التجارة

تعتمد التجارة في مدينة القدس على المتسوقين منها وهم من: سكان المدينة، سكان القرى المحيطة بالقدس، سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، المتسوقون اليهود، عرب الداخل، والسواح.

منذ عام 1994م بدأت أعداد المتسوقين من سكان قرى محافظة القدس المحيطة وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة تقل تدريجياً، حيث انخفض عدد المتسوقين من أسواق مدينة القدس بشكل ملحوظ مع بداية الانتفاضة إلى ما يقارب (40%) من عدد المتسوقين الذين اعتادوا على التسوق بصورة دائمة أو جزئية من مدينة القدس. وذلك للأسباب التالية:

- إقامة الحواجز العسكرية، وإعاقة دخول سكان القرى المجاورة للقدس، وباقي سكان المدن الفلسطينية.
- ارتفاع تكلفة نقل البضائع نتيجة الحواجز والإغلاق.
- ارتفاع تكلفة تخليص البضائع من الموانئ نتيجة التفتيش الأمني.
- إرهاب المواطنين بالضرائب المتعددة والمبالغ فيها والتي لا تراعي الأوضاع الاقتصادية للمواطن العربي، ولا مستوى دخله، أو نمط حياته الاجتماعي، والتقدير المبالغ فيه من مصلحة الضرائب الناتج عن التشكيك في حسابات تاجر صناعي أو عربي.
- ازدياد ظاهرة الباعة المتجولين، نتيجة ارتفاع نسبة البطالة، والضرر الناجم عن ذلك للوضع التجاري الرسمي من دافعي الضرائب.
- انخفاض متوسط دخل الفرد في المدينة، وبالتالي انخفاض الدخل المتاح للمواطن للتسوق، واقتصار مشتريات فئة كبيرة من السكان على المواد الغذائية والأساسية.
- تراجع عدد المتسوقين اليهود من القدس العربية منذ الانتفاضة الأولى، وانقطاعهم شبه التام أعوام 2001 - 2004م.
- توقف السياحة شبه التام في الأعوام 2001-2004م.
- منع السواح من دخول الحرم القدسي الشريف أو تخفيض عدد ساعات الزيارة.
- مع إقامة الجدار فإن أكثر من (120 ألف) مواطن يجتازون حواجز عسكرية للوصول إلى المدينة.

- استغناء عدد من المؤسسات التجارية في القدس عن بعض موظفيها نتيجة انخفاض المبيعات.
 - التشدد في منع دخول المنتجات الفلسطينية إلى أسواق القدس وخاصة المنتجات الغذائية كالألبان والبيض وهي منتجات أقل سعراً من المنتجات الإسرائيلية المماثلة.
- بالرغم من أن الإحصائيات تشير إلى أن في القدس حوالي (5921) منشأة إقتصادية إلا أن ما يقارب (ثلث) هذه المنشآت هم أعضاء في الغرفة التجارية بالقدس.
- أنظر:

- جدول رقم (55) يبين أهمية القطاع التجاري في مدينة القدس.
- جدول رقم (56) يبين نوع النشاط الاقتصادي، وعدد المشتغلين فيه وحجم إنتاجه في مدينة القدس.

2. قطاع الصناعة

تشكل الصناعة ما نسبته (14%) من اقتصاد القدس، ومما لا شك فيه أن شركة سجائر القدس تشكل أكبر صناعة في المدينة، وتشكل الضرائب على السجائر المحلية أحد أهم الضرائب المحلية التي يعتمد عليها دخل السلطة، إذ تبلغ هذه الضرائب حوالي (60 مليون دولار) سنوياً لخزينة الدولة.

وقد اضطر عدد من المصانع Yí ãĭĭãÉ ÇáĤĭÓ æÖæÇĭĭáÇ Ááĭ ÊĤáĭŌ ĀĕĒÇĭĭáÇ Āæ ĀŪáÇĤ æŌÇäŪáÇĭ æĕĒÇá Úáĭ ĐáĤ ŌăÇŪÉ ÇáĀĭĐĭÉ æÇáăŌĭĭ æÇáăáÇĒŌ ÇáĭáĭĭÉ æÝæŌ ÇáĀŌŸÇáĭ æĐáĤ áŪĭÉ ãŌÇĤá ĒŪæĭ ĀŌĒÇĒăÇ Ááĭ ĀĭŅÇáÇĒ ÇáÇĭĒáÇá

3. قطاع الخدمات

يعد قطاع الخدمات الأكثر تأثراً ببناء الجدار ويمكن تلخيصه فيما يلي:

- النقل والمواصلات

قبل عام 1987م كانت هناك (47) شركة نقل ركاب تعمل على خطوط بين المدن والقرى الفلسطينية ومدينة القدس، تراخى هذه الشركات بدأت تلغى الواحدة تلو الأخرى حتى تقلصت إلى نحو (17) شركة نقل ركاب الآن. بالرغم من ذلك يمكننا القول أن قطاع النقل في القدس هو القطاع الوحيد الذي شهد ازدهاراً في السنوات الخمس الماضية وذلك ناتجاً عن:

1- إمكانية وصول السيارات المقدسية إلى الموانئ الإسرائيلية واستخدامها للطرق الالتفافية، حين تم منع وسائل النقل الفلسطينية من استخدام هذه الطرق، وبذلك حلت وسائل النقل المقدسية محل الكثير من وسائل النقل الفلسطينية وقدمت خدماتها للشركات الفلسطينية في الضفة.

2- إعادة تنظيم شركات نقل الركاب وتجهيزها لحافلات حديثة وتم القضاء على فوضى النقل غير المنظم.

أنظر: جدول رقم (57) يبين عدد المؤسسات والمشتغلين وكمية الإنتاج لسنة 2004م لقطاع النقل البري والاتصالات.

- المقاولات

ترافق مع البدء بإقامة الجدار مجموعة من الإجراءات من قبل بلدية القدس المتعلقة بالبناء غير المرخص، والذي يعد الوسيلة الوحيدة أمام المقدسيين لمواجهة الطلب على الشقق السكنية ويقابله التشدد والتقنين الشديد في إعطاء رخص البناء من قبل البلدية، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة الحصول على رخصة بناء تصل إلى حوالي (100) دولار للمتر المربع الواحد.

وفيما يلي الإجراءات المتبعة من قبل بلدية القدس ضد قطاع المقاولات:

- زيادة ملحوظة في هدم البيوت غير المرخصة.

- مصادرة آليات المقاولين الذين يقومون ببناء أي مبنى غير مرخص وفرض غرامات مالية عالية عليهم.
 - الضغط على موردي مواد البناء الذين يوردون هذه المواد.
 - عدم إعطاء رخص عمل لعمال الضفة للعمل في قطاع الإنشاءات بالقدس، مما أدى إلى زيادة تكاليف البناء حيث أن أجور العمال المقدسيين في العادة أعلى من أجور عمال الضفة.
 - التفتيش على مواقع البناء المرخص وغير المرخص للبحث عن عمال الضفة الذين يعملون بدون تصاريح عمل واعتقالهم وتغريم المقاول أو صاحب الورشة أو كليهما معا.
- ومع زيادة الهجرة للسكان من مناطق خارج الجدار الى مناطق داخل الجدار، انخفضت الحركة العمرانية في المناطق خارج الجدار مثل الرام والعيزرية وبيربنابالا وباقي المناطق، ولم يواكب ذلك زيادة في البناء داخل الجدار مما أدى الى انخفاض أسعار وبدلات إيجار المساكن والأراضي خارج الجدار مقابل ارتفاع شديد جداً لثمن المساكن داخل مناطق الجدار (40%) ويقدر التراجع في قطاع المقاولات بأكثر من (50%) عما كان عليه عام 2000م. كما تقدر عدد الشقق غير المسكونة في منطقة مثل الرام بـ (30%) من إجمالي الشقق.

- الكهرباء

ارتفعت ديون شركة الكهرباء المستحقة على مشروكيها بصورة تصاعدية حادة، واضطرت الشركة إلى زيادة عدد موظفيها واستخدام اللامركزية في العمل بفتح وتوسعة مكاتبها في المناطق مما زاد في مصاريفها التشغيلية.

- القطاع المالي

لا زال الاقتصاد المقدسي يعتمد على البنوك الإسرائيلية بشكل أساسي، حيث أن البنوك العربية ممنوعة من ممارسة نشاطها داخل المدينة، وإنما تقدم بعض الخدمات للتجار المقدسيين من خلال فروعها في مناطق المحافظة. هذه الخدمات لا زالت منقوصة فهذه البنوك لا تقبل في التسهيلات الائتمانية، الضمانات العقارية المقدمة من التجار ومواطني مدينة القدس.

وتعتبر "مهنة الصرافة" إحدى المهن الخدماتية التي تؤثر على اقتصاد القدس، ومنها اقتحام قوات الاحتلال لعدد من مكاتب الصرافة في آن واحد، ومصادرتها لأكثر من مليون دولار، وأبلغت الصيارفة أنهم يعملون بشكل غير قانوني، وأجبرتهم على التسجيل والتقييد بالأنظمة والتعليمات الإسرائيلية في هذا المجال، علماً بأن بعض هذه المحلات يعمل في مهنة الصرافة منذ عدة أجيال، وقبل الاحتلال الإسرائيلي، ولدى محاولة الصيارفة استعادة المبالغ المصادرة منهم رفضت السلطات الإسرائيلية ذلك، واعتبرت تلك المبالغ المصادرة جزءاً من تسويات ضريبية. ولم يتمكن معظمهم من العودة للعمل في مجال الصرافة إلا بعد تقيدهم وانصياعهم الكامل للقوانين الإسرائيلية في هذا المجال.

- التشغيل في مدينة القدس

توجد (45%) من المنشآت الاقتصادية داخل حدود بلدية القدس، منها (28%) منشآت سياحية، و(55%) من هذه المنشآت تقع خارج حدود البلدية وضمن المحافظة، ولا يوجد في المدينة منطقة صناعية، ويتناقص عدد هذه المنشآت سنوياً بمعدل (100) منشأة منذ عام 1999م، لتصل حالياً إلى قرابة (5000) منشأة، وبالطبع فإن (97%) من هذه المنشآت صغيرة، وذلك بفعل الأوضاع الاقتصادية السائدة، والوضع السياحي السيء، والإغلاق والحوادث وغيرها الجدار الذي سيؤدي حسب التوقعات إلى تناقص حاد وبنسبة أكبر في الأعوام القادمة.

في مدينة القدس يدخل سوق العمل سنوياً ما يقارب (تسعة آلاف) عامل جديد، (15%) منهم تقريباً هم خريجو جامعات، والباقي ممن يتسربون من المدارس أو ممن وصلوا إلى نهاية المرحلة الثانوية، وعادة ما يستوعب سوق العمل

الإسرائيلي (35-40%) منهم، أما الباقي، فإنهم يتوجهون للعمل في السوق الفلسطيني، في القدس ومناطق السلطة الفلسطينية، في القطاعين العام والخاص، حيث لا تزيد إمكانية استيعاب القطاع العام لهم عن (10%) في أحسن الظروف، وبالتالي فإن مسؤولية القطاع الخاص كبيرة جداً.

هناك أيضاً مشكلة تتعلق بالسجناء السابقين الذين تم اعتقالهم من قبل السلطات الإسرائيلية بتهم أمنية، حيث يواجه السجين المفرج عنه معضلة في إيجاد أي مؤسسة في القدس من أجل تشغيله.

وإذا تم الأخذ بعين الاعتبار النسبة المرتفعة للبطالة في القدس، والتي وصلت ذروتها عام 2002م إلى (23%) من حملة الهوية الزرقاء، و(30%) من حملة هوية الضفة وبمتوسط (27%) للمحافظة، والتي تعني بالإجمال أن هناك ما يزيد عن عشرين ألف عاطل عن العمل في القدس والمحافظة، فإنه يمكننا تقدير حجم المشكلة الضخم، والمسؤولية الكبيرة الملقاة على كاهل الجميع، خاصة القطاع الخاص، ومنشأته الصغيرة للمساهمة في حل مشكلة العمل والبطالة واستيعاب العاملين الجدد وتدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل.

أنظر: جدول رقم (58) يبين معدل البطالة في محافظة القدس (2001 – 2005م)

- البنية التحتية والمرافق

بالرغم من أن البنية التحتية والمرافق هي من مسؤولية بلدية القدس حالياً، إلا أن الإهمال والتقصير من قبل البلدية للمناطق العربية في القدس هي ظاهرة واضحة، والمؤشر الأهم في ذلك هو إن الإحصائيات الإسرائيلية تقول إن إنفاق بلدية القدس لخدماتها في القدس العربية لا تتجاوز (5%) من إجمالي حجم الإنفاق للبلدية في القدس، بالرغم من إن السكان العرب يشكلون (35%) من إجمالي السكان وأن هؤلاء السكان العرب يدفعون (33%) من إجمالي واردات البلدية من الضرائب.

التغييرات في الإطار التنظيمي والقانوني 90

1. ضريبة الارنونا

تعتبر ضريبة الارنونا (وهي ضريبة تجبها بلدية القدس لقاء خدمات البلدية) من أكثر الضرائب التي تترك بال مواطن والتاجر المقدسي، فهي تقدر حسب مساحة المنزل أو المتجر أو المكتب أو الفندق المصنف تجارياً، وتختلف قيمتها وتترايد عاماً بعد عام بحسب طبيعة العمل، وحسب الموقع، وهي أقل للمنشآت الصناعية عنها للمنشآت التجارية حيث تزيد الآن في المتوسط عن (300) شيكل للمتر المربع.

في البلدة القديمة تشكل الارنونا مشكلة أكبر، حيث أن مساحات المحلات التجارية، والمبنية غالباً في الفترة المملوكية تزيد عن (100م²)، حتى لو كان التاجر يستعمل فقط جزءاً صغيراً من المساحة الأصلية للمكان فإن عليه أن يدفع عن كامل المساحة المستغلة وغير المستغلة، كما تشمل الضريبة سدة المحل التجاري.

2. ضريبة الدخل

لدى اقتصادي القدس مشكلة مزمنة في التعامل مع ضريبة الدخل، حيث أن التاجر المقدسي، حتى لو كان دقيقاً في تعبئة كشوفه الضريبية وتقديمها في موعدها فإنه يعتبر غير صادق من وجهة نظر موظفي الضريبة، وبالتالي لا تقبل كشوفاتهم الضريبية، ويلجأ مأمور تقدير الضرائب الى وضع تقديرات خيالية على كل تاجر، تعتمد المزاجية، والنظرة

العنصرية، وتعتمد تقدير نسب مرتفعة لأرباح التاجر معتمدة على تقديرات المثل حسب دراسات وإحصائيات دائرة ضريبة الدخل للتجار اليهود في القدس الغربية، دونما أية مراعاة لخصوصية القدس العربية ونمط الاستهلاك العربي والفارق الشاسع بين دخل العرب في القدس ودخل اليهود في المدينة أو الحركة التجارية. نتيجة لهذه التقديرات العشوائية، فإن التاجر ومن خلال محاسبه الضريبي يلجأ إلى موضوع المساومة والتفاوض مع ضريبة الدخل، أو اللجوء إلى القضاء لحل الإشكالات الضريبية، وهذا يوصله حتماً إلى دفع مبالغ أكبر بكثير مما يستحق عليه أصلاً من ضريبة. أو يضطر إلى دفع مبالغ كبيرة لمحامين أو خبراء لحل الإشكاليات مع الضرائب.

3. القيود المشددة على استيراد الأغذية والأدوية من مصانع خارج حدود البلدية

تمنع سلطات الاحتلال المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى مدينة القدس منذ بداية إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وازداد التشدد الإسرائيلي في تطبيق المنع مع بداية الانتفاضة الثانية، وأصبحت الأجهزة الإسرائيلية تحكم سيطرتها على دخول المنتجات الزراعية من الضفة إلى القدس، ولذلك كان على المقدسيين شراء المنتجات الإسرائيلية فقط والتي تزيد في أسعارها عن المنتجات الزراعية الفلسطينية بنسب تتراوح بين (150-40%). وتصادر سلطات الاحتلال الخضروات الواردة من الضفة إلى القدس، وكذلك اللحوم والبيض، وأحياناً تقوم بتحويل المواطن المقدسي الذي يسوق بعض الخضروات والفواكه من محافظة أريحا، أو حتى حمل بعض إنتاج بيارته من برتقال أريحا إلى منزله في القدس- إلى المحاكم الإسرائيلية وتغريمهم بغرامات عالية. كما تمنع السلطات الإسرائيلية تداول الأدوية الفلسطينية في القدس، كون سكان المدينة مرتبطين بالتأمين الصحي الإسرائيلي، حيث إن الأدوية الفلسطينية لا تدخل ضمن سلة الأدوية التي يتم صرفها للمريض المقدسي والمغطاة بالتأمين الصحي، وبذلك حرمت شركات الأدوية الفلسطينية من تسويق إنتاجها في مدينة القدس.

4. التنافس التجاري بين القدس الشرقية والغربية

منذ بداية الاحتلال اعتاد المقدسيون على التسوق من غرب المدينة، ومن مدن الضفة الغربية، خاصة رام الله، وبشكل خاص في موضوع الخضروات التي يقل أسعارها عن مثيلاتها في القدس قرابة نصف السعر، وزاد اعتماد المقدسيين على السوق المحلي والأسواق الإسرائيلية، واشتدت المنافسة بين السوقين لاجتذاب المشتري العربي، لكن القدرة التنافسية في القدس العربية أقل منها في السوق الإسرائيلية، مما جعل الكثير من المقدسيين يتوجهون إليها. وأصبحت مراكز التسوق الرئيسية الإسرائيلية الثلاثة في شارع يافا وتلبيوت ومول المالحة تغص بالمتسوقين العرب. وبرزت في العام الماضي ظاهرة جديدة لاحدى المحلات وتدعي محلات "رامي ليفي" التي تباع السلع الغذائية ومواد البقالة العادية للمستهلك بسعر يقل عن أسعار الجملة التي تشتري بها المحلات في القدس، وقد أثر ذلك سلباً على تجارة المواد الغذائية في مدينة القدس الغربية، كما أن منطقة مول المالحة أصبحت من وجهة نظر كثير من المتسوقين ليست فقط منطقة تسوق، بل منطقة لقضاء أوقات الفراغ أيضاً.

5. إغلاق المؤسسات الفلسطينية في المدينة

تم إغلاق عشرة مؤسسات مقدسية عام 2001م من قبل وزير الأمن الداخلي آنذاك، وكان أبرز هذه المؤسسات بيت الشرق والغرفة التجارية، ولم يتم إعادة فتحها حتى الآن بالرغم من أن هناك نصاً واضحاً في خارطة الطريق يشير إلى "إعادة فتح الغرفة التجارية وباقي المؤسسات المغلقة في القدس الشرقية". وفي فترة لاحقة تم إغلاق عدد من

المؤسسات الخيرية والنوادي، خاصة نادي الخريجين العرب.

وأثر إغلاق هذه المؤسسات سلباً على مدينة القدس وعلى اقتصادها، وخصوصاً أن بين هذه المؤسسات المغلقة الغرفة التجارية ومؤسسة المشاريع الصغيرة والمجلس الأعلى للسياحة، حيث أن هذه المؤسسات الثلاث كانت ترعى كثيراً من المصالح الاقتصادية في مدينة القدس، وقد أدى هذا الإغلاق إلى توقف عمل مؤسستين منهما بشكل كلي، بينما اضطرت الغرفة التجارية إلى فتح مكتب مؤقت لها خارج حدود البلدية، وتمارس من خلاله بعضاً من أعمالها، لكنها لا تستطيع العمل بحرية داخل المدينة.

ونظراً للظروف السيئة والقيود وصعوبة التمويل، انتقلت العديد من مؤسسات القدس بصورة طوعية من القدس إلى باقي مدن الضفة الغربية وخاصة مدينة رام الله، وأهم هذه المؤسسات هي النقابات المهنية، ومؤسسات أجنبية أخرى، مما جعل هناك فراغاً واضحاً وضعفاً في القدرة على استيعاب الأيدي العاملة، وساهم ذلك في زيادة نسبة البطالة. كما أغلقت العديد من المؤسسات أبوابها بسبب عدم وجود تمويل لها، بعض هذه المؤسسات هي مؤسسات ثقافية، مثل مركز الواسطي للفن التشكيلي، ويتهدد شبح الإغلاق عدداً آخر من المؤسسات الثقافية المقدسية، التي تعاني من أزمة مالية حادة.

التراجع الكبير في حصة المدينة من الميزانية التطويرية للسلطة الوطنية والعمالة الحكومية

إن حجم انفاق السلطة الوطنية الفلسطينية في القدس ومنذ إنشائها ضئيل جداً وذلك بسبب القيود التي وضعتها اتفاقية أوسلو على القدس، وتأخير بحث موضوع القدس إلى المباحثات النهائية، وقد حظيت مناطق محافظة القدس خارج حدود البلدية بنصيب من الميزانية التطويرية عبر السنوات بما يتناسب مع عدد السكان فيها، الذين لا يتجاوز عددهم (150 ألف) مواطن، حيث كان النصيب ضئيلاً نسبياً، مما أدى إلى تراكم مشاكل التمويل للسلطات المحلية في هذه المناطق، علماً بأن عدداً كبيراً من سكان هذه المناطق هم من حملة هوية القدس.

وتركز الإنفاق الفلسطيني داخل مدينة القدس في قطاع التعليم والصحة بشكل رئيسي، حيث شمل التعليم فقط المدارس التي تعرف بإسم مدارس الأوقاف أو حسني الأشهب، وذلك بتغطية رواتب هيئاتها التدريسية أو دفع إيجارات المباني التي تشغلها هذه المدارس، أما الدعم للقطاع الصحي فكان بسبب وجود عدة مستشفيات عربية رئيسية متقدمة في القدس، تعالج في الغالب مواطني الضفة الغربية الذين يتم تحويلهم إليها، وغالبيتهم من الحالات الصعبة عالية التكاليف في علاجها، لكن هذا الدعم لهذه المستشفيات لم يكن منتظماً من جهة، ولم يكن كافياً حتى لتغطية مصاريف علاج مواطني الضفة الغربية المحولين إليها. وباقي الدعم لمدينة القدس اتخذ الشكل الفردي، بموجب قرارات خاصة من الرئيس عرفات لمساعدة بعض المؤسسات المقدسية لدفع إيجارات مكاتبها أو بشكل مساعدة سنوية غير كبيرة، أو بعض الأفراد الذين يواجهون مشاكل في نسف بيوتهم أو تغطية بعض الضرائب والغرامات عليهم. وقد تضائل هذا الدعم منذ وفاة الرئيس ياسر عرفات رحمه الله، وواجهت جميع هذه المؤسسات مشاكل مالية حادة منذ انتخابات المجلس التشريعي بداية عام 2006م وفرض الحصار الدولي على الشعب الفلسطيني، مما أسفر عن إغلاق طوعي لعدد من المؤسسات التي لم تستطع تأمين دخل يغطي نفقاتها، أما باقي المؤسسات فأصبحت في وضع سيء خاصة مع إجماع مؤسسات الدعم الأجنبية عن دعم مشاريع في مدينة القدس منذ بداية العام 2006م.

ونتيجة لما سبق فإنه يجب العمل على المحافظة على مدينة القدس وعدم جرها للاندماج الكامل في النظام الاقتصادي الإسرائيلي الذي لا يراعي خصوصيتها، وحتى تبقى مدينة القدس تعتمد على ذاتها اقتصادياً فهي بحاجة إلى

استثمارات فورية تقدر بـ (150 مليون) دولار كنقطة بداية كإستثمارات فورية خلال الأعوام الثلاثة القادمة وفقاً لتقديرات للغرفة التجارية الفلسطينية هناك، وتشمل هذه الاستثمارات مجالات: الإسكان والسياحة وترميم البلدة القديمة، وتطوير الصناعات الحرفية في المدينة.

وحتى يتم تشجيع الاستثمار في مدينة القدس المحلي والعربي والإسلامي والدولي، وإزالة مخاوف المستثمرين من أخطار الاستثمار في مدينة القدس فإن إنشاء صندوق تأمين مخاطر الاستثمار بقيمة (50 مليون) دولار يصبح أساسياً ومشجعاً على استقطاب رأس المال.

ويجب اعتبار الاستثمار في القدس ليس مطلباً اقتصادياً يخضع لحسابات الربح والخسارة فقط، وإنما هو مطلب قومي وديني يحافظ على عروبة المدينة المقدسة، حيث أنه من المؤكد أن تأثيرات الإجراءات الإسرائيلية، وأهمها جدار الفصل العنصري ستخفق الاقتصاد المقدسي بشكله وتركيبته الحالية بشكل كبير، وعلى مدينة القدس أن تتوجه اقتصادياً لتدارك أضرارها وبسرعة كبيرة، وحيث أنه لا توجد سلطه وطنية تحكم القدس العربية، فإن القطاع الخاص عليه واجب أخذ المبادرة والتحول إلى اقتصاد يواجه تحديات بقائه في الفترة القادمة.

مقدمة

تمتاز المدينة المقدسة بوفرة المعالم الدينية والثقافية والتاريخية التي تصبح محجاً للسياح من مختلف الديانات ومقصداً للسياح من مختلف أنحاء العالم، فقد شهدت الأيام الأخيرة من حياة السيد المسيح عليه السلام، وتقع فيها الجسمانية ودرج الآلام وكنيسة القيامة، وفيها المكان الذي عرج منه الرسول محمد عليه الصلاة والسلام إلى السماء بعد أن أسرى به من مكة المكرمة إلى القدس في رحلة الإسراء والمعراج، وهي قبلة المسلمين الأولى حيث تضم المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وكانت قبل الاحتلال عام 1967م وجهة الحجاج المسلمين بعد أداء مناسك الحج.

ويشكل القطاع السياحي الفلسطيني الدعامة الأساسية لاقتصاديات مدينة القدس المحتلة، حيث يشكل قطاع الفنادق والمطاعم جوهر هذا القطاع الهام من القطاعات الاقتصادية الفلسطينية. كما تمتاز المدينة المقدسة بوجود العديد من الشركات السياحية ومنظمي ومرشدي الرحلات، إضافة إلى متاجر التحف التقليدية وشركات تأجير السيارات.

وقد خلق القطاع السياحي (3500) فرصة عمل مباشرة في العام 2000م، لكن ذلك تراجع إلى (1800) في العام 2005م، وبحسب جمعية الدراسات العربية يشكل قدوم الزائرين من أنحاء العالم مصدر رزق لقطاع السياحة في القدس الشرقية، بحيث يتصدر الأمريكيون سلم الزائرين القادمين للأراضي العربية المقدسة، يليهم الأوروبيين من: "ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، النمسا، سويسرا، بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ".

وترى الجمعية أن السلطات الدينية في القدس الشرقية الممثلة بالأوقاف الإسلامية والمسيحية على مرافق متنوعة من ممتلكات سياحية يتم تأجيرها إلى شركات السياحة وقطع من الأراضي الشاغرة المناسبة للتنمية السياحية، حيث تعمل السلطات الدينية المسيحية في القدس الشرقية على الترويج للحج المسيحي لزيارة الأرض المقدسة، فيما يقتصر دور دائرة الأوقاف الإسلامية على تأجير الأملاك وقطع الأراضي، بحيث لا تقوم باستقطاب الحجاج المسلمين للأراضي المقدسة بسبب الوضع السياسي الراهن، ورفض هؤلاء الحجاج لزيارة المنطقة بتصاريح إسرائيلية، ووفقاً لدراسة فلسطينية فإن الاقتصاد الفلسطيني يجني (خمسة سننات) فقط من كل (دولار) يصرفه السائح أثناء زيارته للأراضي المقدسة.

العوائق التي تعرقل القطاع السياحي في القدس الشرقية⁹¹

- المنافسة القوية من الشركات السياحية الإسرائيلية التي تمكنت من استغلال مختلف الحوافز الحكومية الاسرائيلية بشكل أفضل.
 - الكلفة العالية لضريبة الأملاك التابعة لبلدية القدس الإسرائيلية "الارنونا"
 - قوانين العمل الإسرائيلي التي تفرض سلم رواتب وتكاليف ضمان اجتماعي مرتفع.
 - الكلفة العالية للأرض إذ تبدأ بحوالي (400 ألف) دولار للدونم الواحد.
 - الدعم المؤسسي المحدود للقطاع الخاص.
- كان القطاع السياحي قد بلغ ذروة ازدهاره في أوج عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية مما شجع مالكي الفنادق

والمرافق السياحية للفلسطينية على الإقدام على تحديث فنادقهم ومرافقهم السياحية، وبدورها قامت شركات الحافلات الفلسطينية بشراء حافلات جديدة بعد اقتراضها من البنوك الإسرائيلية، وذلك في محاولة لمنافسة القطاع السياحي الاسرائيلي، وخاصة بعد بناء ثلاثة فنادق جديدة على حدود القدس الشرقية بقدرة استيعابية تصل إلى (ألف) غرفة. عقب انتفاضة الأقصى وما تبعها من إجراءات وسياسات إسرائيلية تدهور معدل الإشغال في الغرف في القدس من (53%-14%) خلال التسعة أشهر الأولى من عمر الانتفاضة، كما انخفضت نسبة العاملين في السياحة بسبب تزايد الديون للسلطات الإسرائيلية من ديون تراكم ديون للبلدية، ودفعت الانتفاضة العديد من رجال الأعمال إلى وقف استثماراتهم في القطاع الفندقي، بحيث كانت النية تتجه لإقامة سبعة مشروعات باستثمار إجمالي بلغ (150 مليون) دولار لإضافة حوالي (1500) غرفة وذلك وفقاً لجمعية الدراسات العربية.

وخلال الانتفاضة وعقب أحداث 11 أيلول في الولايات المتحدة تراجعت السياحة في المنطقة بشكل كبير، ومع أن شطري المدينة عانى من تراجع السياحة إلا أن الجزء الشرقي كان المتضرر الأكبر، ففي حين انخفض عدد الإشغال في الغرف الفندقية إلى (52%) في القدس الغربية من (2.85) مليون عام 2000م، إلى (1.36) مليون عام 2001م فإنه انخفض في القدس الشرقية بنحو (82%) أي من (600 ألف) عام 2000م، إلى (104.500) عام 2001م.

كما تلقى قطاع السياحة في القدس ضربة أخرى بعد منع المواطنين من الضفة الغربية وقطاع غزة من زيارة المدينة المقدسة وبناء الجدار العازل مما أدى إلى الخسارة الكاملة لسوق السياحة، حيث بدأت الفنادق بالاعطال لوقف النزيف المالي ومنع سلطات الضرائب الإسرائيلية من مداومتها لمصادرة الموجودات فيها لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الضريبية، حيث تراجع إشغال الغرف من (47%) عام 2000م إلى (10%) عام 2001م، وبحسب جمعية الفنادق العربية فإن (20) من بين (39) فندقاً أغلقت كلياً أو جزئياً، وبعضها تحول للإيجار لأغراض لا تمت للسياحة بصلة.

وفيما يتعلق بقطاع المواصلات، في العام 2000م كانت هناك (18) شركة سياحية فيها (480) موظفاً وأسطولاً يتكون من (230) حافلة سياحية، غير أنه في الوقت الراهن فإن عدد الحافلات لا يزيد عن (80) حافلة وعدد الموظفين لا يتجاوز (150) موظفاً، وقد نجمت الخسارة الكبرى في هذا الجانب عن اضطرار الشركات لبيع الحافلات الجديدة بخسارة وصلت إلى نصف قيمتها، حيث قدرت بنحو (8 ملايين) دولار أمريكي عام 2001م، كما شملت الخسارة المتاجر السياحية التي تراجع عددها من (442) متجراً كانت توظف (900) مستخدماً عام 2000م، إلى (300) متجر مع (500) مستخدم عام 2004م، هذا وتعمل بلدية القدس على إهمال المنطقة العربية في القدس لغرض إنشاء منطقة فقيرة بتقافة مغايرة للجذب السياحي، كما تفرض رسوماً عالية من ضريبة الأرنونا، مما اعاق إحياء الكثير من التجارة السياحية التي يشرف عليها القطاع الخاص، وهذا يضاف إليه أنظمة الترخيص لبناء مشاريع سياحية جديدة.

أنظر: جدول رقم (59) يبين تطور عدد الفنادق العربية العاملة في القدس في السنوات (2000-2005)

الفصل الحادي عشر المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس

مقدمة

من يدرس الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في مدينة القدس يتعرف على تاريخ المنطقة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، فهي المرآة التي عكست حضارة الشعوب التي أمتها على مر العصور، ولعل هذه المدينة والتي تعد من أقدم وأقدس المدن على ظهر الأرض والتي تمثل الروح بالنسبة للديانات الثلاث كانت محط أنظار البشرية منذ العصور الأولى، فهي مهد المسيحية وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم بالنسبة للإسلام.

فلا عجب أن يسطر التاريخ أعظم المعارك والملاحم البطولية التي عرفها العرب والمسلمون على أرض فلسطين وذلك من أجل القدس مثل: (عين جالوت، اليرموك، حطين، واجنادين) فضلاً عن عشرات المعارك والحروب التاريخية قبل الإسلام سواء كانت معارك محلية أم وثنية.

أولاً: المقدسات الإسلامية

وتحفل مدينة القدس بالمباني الأثرية الإسلامية، حيث يوجد بها حوالي (100) بناء أثري، من بينها المساجد والمدارس والزوايا والتكايا والترب والربط والتحصينات والعديد من المباني التي ذكرت في كتب التاريخ وقد زالت معالمها.

وأظهر الإسلام تعلقه واهتمامه بهذه المدينة منذ نشأته، نظراً لأهميتها وقيمتها الدينية في العقيدة الإسلامية، لهذا اهتم الملوك والولاة المسلمون على مر العصور بتشييد المباني الفخمة المزينة بالنقوش والزخارف الجميلة وإنشاء المباني العامة لخدمة الحجاج والمتعبدين والمقيمين بجوار المسجد بهدف نيل الخير والجزاء من الله سبحانه وتعالى⁹².
ومن أهم المقدسات الإسلامية الموجودة في القدس:

- المسجد الأقصى

يقع مبنى المسجد الأقصى المبارك في الجهة الجنوبية من الحرم الشريف الذي تبلغ مساحته (150) دونماً، وتبلغ مساحة مبنى المسجد الأقصى (4500) م²، شرع في بنائه الخليفة عبد الملك بن مروان الأموي، و أتمه الوليد بن عبد الملك سنة (705م)، ويبلغ طوله (80) متراً، وعرضه (55) متراً، ويقوم الآن على (53) عموداً من الرخام و(49) سارية مربعة الشكل وكانت أبوابه زمن الأمويين مصفحة بالذهب والفضة، ولكن أبا جعفر المنصور أمر بخلعها وصرفها دنائير تنفق على المسجد، وفي أوائل القرن الحادي عشر أصلحت بعض أجزائه وصنعت قبته وأبوابه الشمالية.

وعندما احتل الصليبيون بيت المقدس سنة 1599م جعلوا قسماً منه كنيسة، واتخذوا القسم الآخر مسكناً لفرسان الهيكل، ومستودعا لذخائرهم، و عندما استرد صلاح الدين الأيوبي القدس الشريف أمر بإصلاح المسجد، وجدد محرابه، وكسا قبته بالفسيفساء، ووضع منبراً مرصعاً بالعاج مصنوعاً من خشب الأرز والأبنوس على يمين المحراب، وبقي حتى 12/8/1969م وهو التاريخ الذي تم فيه إحراق المسجد الأقصى من قبل يهودي يدعى "روهان"، حيث بلغ الجزء المحترق من المسجد (1500)م بما يعادل ثلث مساحة المسجد الإجمالية.

- مسجد قبة الصخرة

بدأ العمل ببناء مسجد الصخرة في عام (66هـ - 685 م) بأمر من الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، حيث تم رصد ريع خراج مصر على مدار سبع سنوات لتغطية تكاليف نفقات البناء وتمويل المشروع. وبعد الانتهاء من العمل بقي من المبالغ المخصصة (100 ألف) دينار أمر الخليفة بصهر النقود وتفريغها على القبة والأبواب فجاءت القبة آية في الإبداع باحتوائها على النحاس المطلي بالذهب، كما خلع على القبة أيضاً كساءً آخرًا ليقبها تقلبات الطقس وبرودة الشتاء إلا أن هذا الكساء أزيل في فترة ما من أواخر حكم العثمانيين. ويعتبر مسجد الصخرة تحفة هندسية معمارية لما تحويه جدرانه وأعمدته وأروقته وسقفه وقبته من نقوش فسيفسائية ومنحوتات فنية دفعت بالكثير من الباحثين الأجانب إلى اعتباره أجمل بناء في العالم بأسره وقد سمي المسجد بمسجد الصخرة المشرفة نسبة إلى الصخرة الجرداء التي تتوسط المسجد والتي يعتقد أنها تبعت الرسول إلى السماء في رحلة المعراج ولكنه أوقفها.

- مسجد عمر بن الخطاب

عندما دخل الخليفة عمر بن الخطاب القدس فاتحاً لها في عام (15هـ - 636م) وبينما كان لا يزال داخل كنيسة القيامة أذن المؤذن للصلاة فدعا البطريرك "صفرونيوس" الخليفة للصلاة داخل الكنيسة لكنه رفض العرض خوفاً من اقتداء المسلمين له فيما بعد وتحويلهم الكنيسة إلى مسجد، مما يترتب عليه إيذاء مشاعر المسيحيين والنيل من حرية عبادتهم في المكان فتحول الخليفة عمر إلى مكان قريب خارج الكنيسة، حيث أدى فريضة الصلاة لبيني المسلمون بعدها مسجداً في تلك البقعة سمي "بمسجد عمر".

- مقام النبي داود

مقام النبي داود من الأماكن الإسلامية التي يجوبها المسلمون في المدينة المقدسة، ويتألف المقام من ضريح النبي داود والمسجدين الملاصقين له، ويقع المقام على ربوة مرتفع جبل صهيون، وتحيط به مباني كثيرة يقيم فيها أفراد (عائلة الدجاني) المقدسية قبل عام 1948م، وفضلاً عن قدسية المقام وحرمة المشهورتين يعد من الأماكن الأثرية العامة في فلسطين لا سيما المسجد العلوي منه وما يشتمل عليه من أقواس وأعمدة ضخمة. والمقام الأعلى عبارة عن بناية حجرية قائمة في وسط الحي وهي مؤلفة من طابقين علوي وسفلي وفي الطابق السفلي مسجداً كبير وصغير وعلى جدرانها آيات من القرآن الكريم، وفي العلوي ردهة واسعة تقع فوق المسجد الكبير، وهي ذات عقود مصلبة، وقد جدد تعمير هذا المكان الشريف السلطان محمود خان سنة (1233هـ - 1817م).

- حائط البراق

يعتبره المسلمون من الأماكن الإسلامية المقدسة وجزءاً من أجزاء الحرم الشريف، وهو الحائط الذي يحيط بالحرم من الناحية الغربية، ويبلغ طوله (47.5م) وارتفاعه (17م) وهو مبنى من حجارة قديمة ضخمة يبلغ طول بعضها (4.8م)، يسميه المسلمون البراق لاعتقادهم أنه المكان الذي ربط عند النبي "محمد" براقه (الناقة) ليلة الإسراء. ويسميه اليهود "حائط المبكى" لاعتقادهم أنه من بقايا هيكلهم القديم ذلك الهيكل الذي عمره هيرودوس (18ق.م) ودكه تيطس (70م) فراحوا منذ زمن قديم ينظرون إليه بعين التقديس وراحوا يزورونه ولا سيما في صباح يوم (تسعة آب) وعنده يبيكون، ويوجد أمام الحائط رصيف يقف عليه اليهود عندما يزورون الحائط بقصد البكاء، ويبلغ عرضه (3.35م) ومساحته (211.28م²)، والمكان هو وقف إسلامي من أوقاف (أبي مدين الغوث) أنشئ هو والأملك المجاورة له في زمن السلطان صلاح الدين لمنفعة جماعة من المغاربة المسلمين، وقامت في الماضي خلافات شديدة

بين المسلمين واليهود حول البراق، حيث قام المسلمون بمنع اليهود من جلب المقاعد والكراسي والستائر أو أية أداة من الأدوات، ولم يسمحوا لهم بالوصول إلى المكان.

وفي زمن الانتداب جدد اليهود ادعاءاتهم بشأن الحائط فقامت خلافات شديدة بينهم وبين المسلمين، وقد أدى ذلك إلى قيام ثورة عارمة في فلسطين عرفت بثورة البراق وانتهت بالإقرار بأنه ليس لليهود سوى الدنو من المكان.

المساجد الأثرية في القدس

لقد ازداد الاهتمام ببناء المساجد في القدس وفلسطين عقب الفتح الإسلامي مباشرة في عهد عمر بن الخطاب، فكلما فتحت مدينة أقيم فيها مسجد ولعل مسجد عمر في الحرم القدسي الشريف من أوائل هذه المساجد. والتي كانت بسيطة كل البساطة فكانت غالباً ما تتألف من ساحة يحيط بها سور من اللبن على أساس من الحجر كانت توضع جذوع النخل كأعمدة ويوضع عليها سقف من سعف النخيل أو الطين. وقد بنى قادة المسلمين الأولين المساجد في وسط المدن، وقرب المسجد كانت تبنى دار الإمارة على غرار بيت الرسول في مسجد المدينة.

وقد تطور بناء المساجد مع الوقت، ففي زمن الخليفة عثمان بن عفان استعملت الحجارة والجص في بناء جدران المسجد و أعمدته وتطور ذلك في عهد الأمويين، وبدأت تأخذ طابعها الجمالي والحضاري ومقدمتهما " المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة".

وترجع أغلبية المساجد الأثرية الباقية إلى عصور الأيوبيين والمماليك. حيث أدت المساجد خدمات جليلة في حفظ اللغة العربية والثقافة الإسلامية في فلسطين، وكانت مركزاً للحياة السياسية والاجتماعية، ولا سيما في العصور الإسلامية الأولى فقد كان المسجد عبارة عن المدرسة الدينية وكان فيه يحكم الأمير ويحفظ بيت المال واستقبال رؤساء القبائل، وكانت المساجد مركزاً للاحتفالات الدينية والقومية.

وبعد الاحتلال الإسرائيلي لم تسلم المساجد من انتهاكات الاحتلال لها، فمنها ما تم هدمها وأخرى تحويلها إلى متاحف أو مرافق عامة والعديد من الانتهاكات الأخرى.

أنظر: جدول رقم (60) يبين الجوامع والمساجد الأثرية في القدس.

الانتهاكات ضد المسجد الأقصى

بدأت أولى المراحل الفعلية للاستيلاء على المسجد الأقصى مع سقوط الجزء الشرقي من المدينة في قبضة الاحتلال عام 1967م، حيث هدم جيش الاحتلال حينها حي المغاربة الملاصق لحائط البراق في الجهة الغربية من المسجد الأقصى، واستولى على باب المغاربة بدواع أمنية جاعلاً منه مدخلاً للجنود والمستوطنين إلى ساحات المسجد، وبدأ الاحتلال منذ ذلك الحين تحت المسجد الأقصى بزعم البحث عن آثار الهيكل الثاني، وقد تطورت هذه الحفريات عبر عشرة مراحل مختلفة حتى عام 2000م. خلال مواجهات انتفاضة الأقصى طرح شارون خطة الانفصال كحل نهائي ترسم بموجبه دولة الاحتلال حدودها النهائية من جانب واحد، فرض حل كهذا كان يتطلب إيجاد حلول مقبولة لدى اليهود خصوصاً لمدينة أورشليم "التي يجب أن يكون فيها الهيكل" أو على الأقل موطيء قدم في هذا الهيكل.

في 11/4/2005م حمل شارون نص خطة الانفصال إلى واشنطن مرفقة بتصور تفصيلي للحل الذي سيفرض في القدس وفي المسجد الأقصى تحديداً، حيث حصل على موافقة البيت الأبيض عليها.

ومع بدء تطبيق هذه الخطة في عامي 2005-2006م توافق اليمين الإسرائيلي الحاكم مع الحركات الاستيطانية المتطرفة على حل نهائي يوصل إلى تقسيم المسجد الأقصى بين اليهود والمسلمين، وقراءة الأحداث تؤكد أنهم اتفقوا على تواصل وتكامل التحركات الاستيطانية والرسمية لتحقيق هذا الهدف، رغم انهيار نظرية الحل الأحادي لاحقاً إثر الانسحاب من غزة وحرب لبنان في صيف 2006م، حيث بقي موضوع فرض شكل وحدود مقبولة لأورشليم من جانب واحد موضع إجماع لدى الأطياف السياسية في دولة

الاحتلال وتوالت خطوات تنفيذها⁹³.
أنظر: جدول رقم (61) يبين الانتهاكات الإسرائيلية ضد المسجد الأقصى منذ احتلاله في العام 1967م.
ولمعرفة مخطط تقسيم الأقصى يمكن الإطلاع على الموقع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FA611AE9-8F4E-4B9F-8351-58D7DA235992.htm>

ثانياً: المقدسات المسيحية

القدس هي المدينة التي اختارها الرب لتكون مسكناً كما يقول صاحب المزامير: "إن الرب اختار صهيون، أحبها مسكناً له.."، "فبواب صهيون، أحب إليه من مساكن يعقوب كلها.."، في هذه المدينة قضى السيد المسيح الجزء الكبير من حياته يصلي في الهيكل ويجادل علماء الدين، وتؤكد الأناجيل المقدسة أن هذه المدينة كانت مهمة للسيد المسيح، الذي ارتبطت حياته بالقدس ارتباطاً ليس له مثل فظلت بصماته عالقة على حجارها، وفي كل شبر منها أقيمت معالم تشهد لشخصه وتذيع رسالته، وبوابات القدس تشهد لدخوله إليها دخول الملوك إلى عواصمهم، وبيوتها لا زالت تتحدث عن المائدة التي أعدت ليأكل مع تلاميذه عشاءه الأخير، كما أن بساطينها وأشجار زيتونها أبصرته على أديمها راعياً مصلياً⁹⁴.

ونشأت الحياة الرهبانية على أنماطها المختلفة وعمرت القدس والصحاري والمغرب حولها حتى البحر الميت بالأديار والصوامع والمناسك كبيرها وصغيرها في القدس وخارجها، واكتشفت آثار حوالي (140) ديراً وعاش فيها وفي المغرب حولها آلاف مؤلفة من الرهبان، وأصبحت بيرة اليهودية حول القدس في القرنين الخامس والسادس الميلادي مدينة رهبانية واحدة ممتدة الأطراف من القدس باتجاه أريحا والبحر الميت، ومن القدس باتجاه بيت لحم والأغوار.

في العام 1991م اكتشفت الآثار مقابر رهبان "بوابة منلبوم" و آثار دير كبير في المصراة تجاه باب العمود، وقد كانت هذه الأديار ملقاة شعوب كثيرة، ولا تزال الأديار قديمها وحديثها قائمة داخل أسوار القدس وخارجها. فنجد حوالي (150) ديراً وكنيسة أو صومعة أو مؤسسة خيرية دينية واجتماعية ومدرسية وصحية⁹⁵.

أهم المقدسات المسيحية في مدينة القدس - كنيسة القيامة

تحتوي كنيسة القيامة على قبر السيد المسيح، كما تحتوي على قبور يوسف الراعي وأسرته بالإضافة إلى قبور أخرى تضم رفات بعض قادة الصليبيين، وكان أول من بنى الكنيسة هي الملكة "هيلانة" عام 335 م بعد اكتشاف الصليب الذي صلب فيه السيد المسيح في نفس الموقع.

وفي عام 614م احترقت الكنيسة على يد الفرس ليعيد بناءها الراهب "مودستوس" بعد عامين من الحريق لكنها تعرضت لحريق آخر في عهد "الإخشيدي" سلطان مصر عام 965م وتم إعادة أعمارها عام 980م، ثم هدمت بكاملها وبنيت مرة أخرى حتى جاء الصليبيون فأجروا عليها الترميمات اللازمة، ووجدوا أبنيتها ومعابدها وجمعوها في بناية واحدة، ومن ناحيته لم يتعرض لها القائد صلاح الدين الأيوبي عندما حرر القدس ودحر الصليبيين، بل حافظ عليها واحترم مكانتها الدينية.

وفي عام 1808م أتى عليها حريق كبير دمر جوانب فنية عديدة، حيث رمت فيما بعد وفي عام 1834م ضربها زلزال كبير فيما تعهدت فرنسا وروسيا آنذاك بتمويل نفقات تعميروها على أن يتم ذلك تحت إشراف السلطات العثمانية وتبع ذلك زلزال آخر عام 1927م أثر على أساساتها مما حدا بسلطات الانتداب البريطاني بوضع دعائم حديدية وخشبية لحمايتها من الكوارث الطبيعية.

- درب الآلام

93 مؤسسة القدس الدولية، بيروت

94 القدس منري الراهب، راعي كنيسة الميلاد اللوثرية في بيت لحم، ارتباط المسيحيين بالقدس، دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية.

95 المطران لطفى لحام النائب البطريركي للكنيسة الملكية الكاثوليكية في القدس، "القدس في المسيحية"، دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية.

هو طريق يعتقد أن "السيد المسيح" قد سلكه حاملاً صليبه عندما ساقه جنود الرومان إلى موقع صلبه، ويتكون درب الآلام من (14) مرحلة تبدأ من مدرسة راهبات صهيون حيث الموقع الذي أصدر منه الحاكم الروماني "ثيوش" حكمه بصلب السيد المسيح وتتجه غرباً إلى منطقة الواد وعقبه المفتى ثم عبر الطريق الذي تصل الواد بباب خان الزيت معقبة الخانقاه لتصل إلى القبر المقدس في كنيسة القيامة.

وعلى درب الآلام وقع المسيح مغشياً عليه عدة مرات بفعل التعذيب الذي لاقاه وثقل الصليب الذي كان يحمله وتاج الشوك الذي كان يعلو رأسه.

- كنيسة سيدتنا مريم

تقع الكنيسة في وادي قدرون في مكان متوسط بين سلوان وجبل الزيتون وباب الأسباط وتحتوي الكنيسة على قبور "مريم البتول" ووالديها وكذلك قبر يوسف النجار وقد بنيت بين عامي 450-457م.

- كنيسة القديسة حنة / الصلاحية

وتقع الكنيسة شمالي الحرم القدسي قرب باب الأسباط، حيث أتى السيد المسيح في هذا الموقع بإحدى معجزاته وقد احترقت الكنيسة إبان الغزو الفارسي عام 614م فأعاد الصليبيون بناءها وتم تحويلها في عهد صلاح الدين الأيوبي إلى مدرسة للفقهاء الشافعيين ثم استلمها الفرنسيون من السلطان "عبد الحميد العثماني" عام 1855م فأنشأوا بها مدرسة.

- كنيسة الجثمانية

تقع هذه الكنيسة في المنطقة بين سلوان وجبل الطور وباب الأسباط كنيسة "سيدتنا مريم" وبنائها اللاتين عام 1924م، حيث يعتقد أن الموقع شهد عملية القبض على السيد المسيح عندما وشى به "يهودا الاسخريوطي".

- كنيسة العلية / دير صهيون

يقع هذا الدير على قمة جبل صهيون بالقرب من باب الخليل ويعتقد بعض المسيحيين أن "السيد المسيح" تناول واتباعه في الدير عشائهم الأخير.

- كنيسة الصعود

بنيت على جبل الزيتون في المكان الذي يعتقد أن "السيد المسيح" صعد منه إلى السماء.

- قبر البستان

يقع قبر البستان شمالي باب العامود وقد حفر القبر في الصخرة على هيئة جمجمة أصبحت مزاراً مسيحياً وسياحياً، حيث تعتقد طائفة من البروتستانت أن السيد المسيح صلب في حديقة تقع على مقربة من تلة كان اليهود يرجمون فيها المحكومين ويصلبونهم ويلقون بجثثهم منها إلى واد قريب، ويعتقدون أنه هو هذا المكان.
أنظر: جدول رقم (62) يبين أماكن مسيحية أخرى.

وكانت القدس على مر العصور، مركزاً لجذب المسيحيين من كافة أنحاء العالم إليها، فأسسوا الراهبات وبنوا الأديرة والكنائس التي يزيد عددها في القدس وحدها عن مئة دير وكنيسة ومؤسسة، وبناء على ذلك تملك الكنيسة اليوم داخل الأسوار ما يساوي (45%) من المساحة الكلية.

وتختلف نظرة المسيحي الفلسطيني عن نظرة غيرهم من مسيحي العالم، حيث تجذبهم الخصوصية الروحانية للمدينة، الجلجلة، القبر المقدس، الأديرة، الكنائس، اللبتيورجيه، الطقوس الدينية، تعاليم أباء الكنيسة، روايات الحجاج عن الديار المقدسة، إلا أن ما يميز المسيحي الفلسطيني هو اعتبار نفسه استمراراً للوجود المسيحي في القدس وفي الأرض المقدسة منذ أكثر من ألفي عام، وهو يسكن في القدس، وحولها يعيش هموم وآلام ومشاكل هذه المدينة، ومدنه الأخرى، فكم من المسيحيين الفلسطينيين محرومين من دخول المدينة المقدسة في السنوات الأخيرة إما للصلاة في كنائسها، أو للعمل فيها أو التعلم في مدارسها، أو للمعالجة في مستشفياتها، أو لزيارة الأهل والأصدقاء أو للمشي في أزقتها أو حتى استنشاق هوائها، وذلك كله بسبب إجراءات سلطات الاحتلال التي تفرض طوقاً مشدداً أحكمته بقسوة بجدار الفصل العنصري الذي أحاطت به المدينة من كل جوانبها لتمنع دخول الفلسطينيين إلى القدس، وهي بقرارها هذا القاضي بإغلاق القدس وفرض

طوق جداري حولها وتمنع دخول الفلسطينيين إليها تنتهك قدسية هذه المدينة وتنتهك كافة القوانين والأعراف الدولية⁹⁶. وللقدس في المسيحية مكانة روحية وعاطفية، ذات وجود مادي، وحضور سياسي، مكنها من خلق هوية معمارية مسيحية في القدس، في الفترة (326-636م)، انحسرت بعدها لصالح الحضارة العربية الإسلامية، وانطوت تحت هويتها المعمارية العربية الإسلامية⁹⁷

التواجد المسيحي في القدس

من يدخل القدس اليوم يرى وجوداً مسيحياً أكيداً ومتميزاً. وما يقال عن القدس يقال عن فلسطين ككل، استمرار الوجود العددي متواضع، ويقدر عدد المسيحيين في القدس بين (250 - 300 ألف) مسيحي عربي في الأردن وفلسطين وإسرائيل. أي ما يساوي (2.5 - 3%) من عدد السكان. بيد أن زخم الوجود المسيحي اليوم في القدس لا يأتي من العدد القليل أو الكثير في القدس كمدينة بين (10 - 12 ألف) مسيحي فقط، بقدر ما يأتي من وجود الكنائس المسيحية الحية والعاملة في أكثر من مجال في حياة المدينة والوطن. فالوجود المسيحي مستمر وتمتيز في المدارس والكليات والمعاهد والجامعات والمراكز والعمل الروحي والمسكوني والاجتماعي والتنمية والمدني والسياسي.

وإن كان هناك مجال برز فيه الوجود المسيحي اليوم بوضوح - من القمة الى القاعدة - فهو مسيرة الشعب الفلسطيني في السنوات الأخيرة. فقد عاشت كنيسة القدس معاناة الشعب وواكبت نضاله في سبيل الحرية وتميزت بمواقف شجاعة وقيادية على الساحة الوطنية والدولية. وإن كنا نشهد اليوم ولادة شعب جديد فأنا نشهد أيضاً ولادة كنيسة جديدة تستلهم الماضي وتتمتع بالحاضر وتصبو الى المستقبل.

وبعاني الوجود المسيحي في القدس القديمة من أزمة خانقة منذ عام 1967م، حيث يتناقص عدد المسيحيين بإضطراد، فبعد أن كانت نسبة المسيحيين عام 1922م تبلغ (23%) من سكان المدينة أصبحت لا تتعدى الآن (3%) وتتلخص السياسة الإسرائيلية تجاه المسيحيين في القدس بثلاثة عناصر رئيسية⁹⁸.

1. منع تطور تحالف واتفاق مسيحي إسلامي، لذلك عمدت إسرائيل في بدايات الاحتلال لإعطاء ميزات لرجال الدين المسيحي دون المسلمين، ولبناء شبكة علاقات مع هؤلاء، خاصة وأن هناك العديد منهم من غير العرب كالرهبان اليونان الذين يسيطرون على الكنيسة الأرثوذكسية.

2. منع تشكيل جبهة مسيحية موحدة، فالكنائس المسيحية في القدس تعيش خلافات عميقة منذ قرون طويلة منقسمة بين أقسام عدة أهمها الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية واللاتينية والأرمن.

3. محاولة شراء واستئجار أكبر قدر ممكن من أملاك الكنائس في المدينة لا سيما باستخدام وسائل إقامة علاقات مع الرهبان غير العرب، واستخدام قدرتها على منح أو عدم منح تراخيص بناء وترميم وتأثيرات دخول وأذونات إقامة لهؤلاء لحملهم على الاستجابة لطلباتها.

ورغم كافة المحاولات الإسرائيلية لتفريق أبناء الشعب الواحد فإن العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في القدس تشهد حالة من التفاهم والوفاق على مر العصور، وترتقي هذه الحالة على المستوى الشعبي الى مستوى من حسن الجوار والمودة والتعاون والتضامن والتأخي يجعل من الصعب التمييز بين من هو مسلم ومن هو مسيحي، ويبقى الخطر الكبير الذي يهدد الطرفين هو الاحتلال وسياساته. وقد مرّ الوجود المسيحي في فلسطين بفترات أصعب من الفترة الحالية من حيث العدد واحترام الحقوق والفقير المادي والفكري والروحي وورغم كل ذلك صمد وتحدى، واليوم يستمد الحضور المسيحي في المجتمع الفلسطيني قوته وتأثيره من وحدة الكلمة والموقف بين مختلف الكنائس⁹⁹.

96 جريس سعد خوري، مدير مركز اللقاء، ومحاضر في جامعة بيت لحم، "القدس بالنسبة للمسيحيين"، دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية.

97 عبد اللطيف البرغوثي، محاضر في جامعة بيرزيت، "التعابش بين المسلمين والمسيحيين في القدس، فلسطينية إسلامية ومسيحية.

98 مايكل دمير، "سياسة المقدسات.. القدس القديمة والصراع في الشرق الأوسط"، Boulder: Lynne Rienner Publishers، 2002.

99 الأب مارون اللحام.

وينتشر المسيحيون المقدسيون في تجمعين رئيسيين أحدهما داخل البلدة القديمة حيث الحي المسيحي والآخر خارج منطقة السور، حيث يتهدد وجودهم المشكلة الأخطر وهي نزيف الهجرة جراء الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمارسها الإسرائيليون، وعدم الاستقرار السياسي، مما أدى إلى نزيف متواصل في الهجرة خاصة في صفوف الشبان 100.

أنظر: جدول رقم (63) مبعين.....

وتشير الدراسات إلى أن نسبة السكان المسيحيين في القدس تناقصت من حوالي (50%) عام 1922م إلى أقل من (10%) في بداية السبعينات، ويقدم مدير مركز اللقاء المسيحي د. برنارد سايبلا، في دراسة أعدها صورة أكثر تحديداً لتراجع عدد السكان المسيحيين المقدسيين الذي كان في العام 1944م يتجاوز (29.350) نسمة، وأصبحوا (10982) نسمة فقط في العام 1961م.

ويضيف الدكتور سايبلا في دراسته عن هجرة المسيحيين العرب: "لا يتجاوز عدد المسيحيين المقدسيين اليوم ما كان عليه في العام 1961م أي أن سكان القدس المسيحيين هم اليوم ثلث ما كان عليه عددهم قبل العام 1948م، ولاغرابة أن يكون عدد المسيحيين المقدسيين في مدينة سيدني بأستراليا أكبر منه في مدينة القدس العربية." وإضافة إلى الاحتلال الإسرائيلي والتوتر السياسي كعامل أساسي في هجرة الفلسطينيين، مسيحيين ومسلمين، من أرضهم، فإن للمسيحيين أسباباً أخرى خاصة بهم، فكثير من المجتمعات الفلسطينية المسيحية تعتمد على السياحة الدينية بشكل أساسي مصدراً للدخل، ولا سيما حول كنيسة المهد في بيت لحم، وكنيسة القيامة في الناصرة. وقد تأثرت الحالة الاقتصادية لتلك المجتمعات بشكل كبير منذ الاحتلال وما تبعه من وضع سياسي وأمني يفتقر إلى الاستقرار، ويصل أحياناً إلى حدود يصعب التعايش معها، كما هو الوضع منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية في العام 2000م.

لكن هناك عاملاً آخر يتعلق بأزمة في الهوية المسيحية العربية، مع حالة الاستقطاب السياسي/الديني التي ازدادت بمعدل مضطرد منذ إنشاء الدولة اليهودية، ثم صارت حقيقة لا مناص عنها بعد ما اعتبر فشلاً للأنظمة العربية القومية في التعامل مع الأزمة، وما أعقبه من تفتت الجماعات الإسلامية الأصولية أقدامها كلاعب أساسي، وفي بعض الأحوال اللاعب الأساسي، في المعادلة السياسية الإسرائيلية الفلسطينية.

نصارى القدس في مواجهة ضغوط التهجير الإسرائيلي

أدت السياسات الإسرائيلية منذ عام 1948م بحق المواطنين الفلسطينيين المسيحيين، إلى تراجع عددهم بشكل مذهل، كما هو الحال مع مجمل أبناء المدينة من الفلسطينيين، حيث أدت تلك السياسات إلى طرد (100 ألف) مقدسي عام 1948م بينهم نسبة كبيرة تصل إلى (20%) من المسيحيين، وتكررت العملية في عام 1967م حيث تم طرد (15) ألف مقدسي من بينهم (10%) من المسيحيين أن الوجود المسيحي العربي الفلسطيني في المدينة الفلسطينية المقدسة لم ينقطع خلال الألفي عام الأخيرة. والآن، يبلغ عدد المسيحيين في المدينة المقدسة وقسمها الشرقي وفقاً لآخر إحصاء نحو (10 آلاف) نسمة أي (4.2%) من إجمالي سكان المدينة العرب، في حين كان عددهم في عام 1967م زهاء (25 ألف) نسمة، وتشير الدراسات حول القدس إلى أن مجموع المسيحيين في القدس في عام 1948م بلغ نحو (175) ألفاً، ويعود هذا التناقص في أعداد المسيحيين العرب الفلسطينيين في القدس إلى هجرة الكثيرين منهم بفعل معاناة الشعب الفلسطيني المستمرة من جراء الاحتلال وسياساته المختلفة، وقد كان لحربي عام 1948م و عام 1967م أثره البالغ في طرد عدد كبير من مسيحي القدس وتهجيرهم. وبحسب مصادر بعض المطارنة الفلسطينيين في القدس فإن مجموع المسيحيين الفلسطينيين وصل في نهاية عام 2006م إلى

(200 ألف) نسمة، كما تجدر الإشارة الى أن عدد المسيحيين الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية كبيت لحم وبيت ساحور ورام الله لم يشهد تناقصاً مثيلاً في نسبته العالية مقارنة مع ما تشهده مدينة القدس العربية من طرد صامت بطرق عديدة لأهل المدينة العرب. والأسباب تعود بجوهرها الى سياسات الاحتلال ودوره في خلق معاناة كبرى أمام سكان القدس من مسلمين ومسيحيين لدفعهم الى الرحيل.

من جهة ثانية تضررت من وراء جدار الفصل العنصري الأديرة والكنائس في المدينة المقدسة نتيجة مصادرة الكثير من الدونمات، واعتبرت القيادات المسيحية في القدس أن بناء الجدار الفاصل هو عمل عنصري وغير أخلاقي ولا إنساني على الإطلاق¹⁰¹.

وقد قامت الكنائس والأديرة بالتحرك والاتصالات ضد هذا الجدار الذي يُهدد الكنائس والمدارس المسيحية وغيرها من المؤسسات الكنائسية بالإضافة إلى الأضرار الجسيمة التي يتكبدها الإنسان الفلسطيني ومؤسساته الوطنية نتيجة بناء هذا الجدار.

وسيعيق هذا الجدار دخول وخروج المسيحيين ورجال الدين والسائحين إلى منطقة العيزرية، الأمر الذي يخرق الاتفاقية الموقعة مع الجانب الاسرائيلي التي تنص على تسهيل حركة الحجاج المسيحيين الى كنائسهم. كما أنه تسبب في خسارة كبيرة في أراضى دير بيت فاجي إذ أنه بُني في أراضى الدير وبدون إذن مسبق منه، وهذا ما يناقض الاتفاقية المذكورة سابقاً في إحترام أملاك وأراضى الأديرة والكنائس، إلى جانب اقتلاع الأشجار وهدم الأسوار. ويفصل الجدار في منطقة ضاحية البريد الكثيرين من أتباع الكنيسة المسيحيين عن كنائسهم، فهم لا يستطيعون الدخول والخروج لإقامة الجنازات ودفن موتاهم، كما يمنع طلاب المدارس من الوصول الى مدارسهم أو المشاركة في الاحتفالات الدينية، ومن بين الأماكن المقدسة التي تضررت من الجدار دير الأرمن الذي تم هجره نتيجة صعوبة الوصول إليه دون تصريح من قبل قوات الاحتلال التي ترفض في أحيان كثيرة منحها للمسيحيين، إضافة إلى أنه في مرات عديدة بعد تعمیر وترميم الدير تقوم سلطات الاحتلال بتدمير آثاره القديمة التي تدل على المكانة المسيحية له، وأيضاً تمنع العمال من العمل فيه، وقد استخدمته كنقطة مراقبة للمكان وقامت بهدم أسواره، والآن أصبح مهجوراً بعد أن كانت تسكنه عائلتان، كما كان قد سكنه كنيسة والبطريرك التابع له قبل ستين عاماً¹⁰².

101 الأرشمندريت د. عطا الله حنا الناطق الرسمي للكنيسة الأرثوذكسية في القدس والأراضي المقدسة.

102 الأب رازميك، رئيس دير الأرمن في بيت لحم

الفصل الثاني عشر أسرى القدس..

مقدمة

منذ احتلال الشطر الشرقي للقدس عام 1967م وكما ذكرنا سابقاً، فرضت سلطات الاحتلال على سكان القدس قيوداً متعددة، وأعطتهم تصنيفاً قانونياً شاذاً يستهدف شطبهم من سجل الوجود وهم أحياء، فتعاملت معهم على أنهم مقيمون دائمون لديها، فلا هي اعترفت بانتمائهم للأراضي المحتلة عام 1967م، ولا هي منحتهم مواطنة الدولة العبرية كبقية المواطنين الفلسطينيين في أراضي الـ48. هذا الوضع القانوني المبهم والظالم، تمتد آثاره لتشمل الأسرى المقدسيين في سجون الاحتلال الذين يعاملون كفلسطينيين حين يطالبون بحقوقهم، ويعاملون كمواطني دولة الاحتلال حين يكون هناك صفقات لتبادل الأسرى أو امتيازات تُمنح للأسرى الفلسطينيين نتيجة إضرابهم عن الطعام وغيرها من الخطوات الاحتجاجية.

وكبقية الأسرى الفلسطينيين يعاني الأسرى المقدسيون من سوء ظروف الاعتقال المعيشية والصحية ووحشية تعامل جنود الاحتلال معهم، إضافة إلى الإهمال الطبي المتعمد الذي استشهد بسببه (خمسة) أسرى من أصل (12) استشهدوا من الأسرى المقدسيين حتى الآن، وأمام هذا الواقع المرير الذي يعيشه مواطنو وأسرى القدس فإنه يتوجب على المعنيين التحرك بكافة السبل لتحسين أوضاعهم وتثبيت حقوقهم في وجه تعنت الاحتلال وظلمه.

ونظراً للحالة القانونية التي أعطاها الاحتلال لسكان القدس كمقيمين دائمين في دولة الاحتلال، فإنه يعامل الأسرى المقدسيين معاملة السجناء الإسرائيليين الجنائين، ويعتبر سجنهم والأحكام الصادرة بحقهم شأناً داخلياً فلا يقبل إدخالهم في أي صفقة لتبادل الأسرى، ولا يعطيهم حقوق أسرى الحرب، وفي نفس الوقت لا يعاملهم كبقية السجناء الإسرائيليين ولا يعطيهم حتى نصف الحقوق التي يمنحها لمواطنيه، بل يتعامل معهم بنفس الأساليب الوحشية واللاإنسانية التي يعامل بها بقية الأسرى الفلسطينيين، فهم بذلك محرومون من حق المعاملة الدستورية التي يحصل عليها السجناء الإسرائيليون، ومن جهة أخرى محرومون من امتياز الأسرى الفلسطينيين بالإفراج عنهم في أي عملية تبادل.

هذه الحالة القانونية الشاذة التي فرضها الاحتلال على المقدسيين تجعلهم ممنوعين بصفة خاصة من الانضمام للفضائل الفلسطينية أو القيام بأي أعمال دعائية أو سياسية أو تعبوية تحت طائلة الغرامة أو السجن أو سحب الهوية، وممنوعين في الوقت نفسه من الانضمام إلى القوى والأحزاب الموجودة داخل الأراضي المحتلة عام 1948م أو ممارسة أي أنشطة سياسية أو دعائية أو تعبوية في إطارها لأنهم ليسوا مواطنين. هذا الأمر كان له تداعياته الهامة على الانتخابات الفلسطينية مطلع العام 2006م إذ منع المقدسيون من الدعاية الانتخابية داخل حدود القدس البلدية. رغم الموافقة الشكلية من قبل سلطات الاحتلال على مشاركة المقدسيين في الانتخابات عبر مراكز البريد وكانت المحصلة مشاركة أقل من (6%) ممن يحق لهم التصويت داخل الحدود البلدية التي يفرضها الاحتلال للمدينة، فقد تمت ملاحقة المشاركين في هذه الانتخابات والناشطين خلالها، مما أدى إلى إرتفاع عدد المعتقلين المقدسيين خلال العام 2006م، حيث أصدرت المحكمة الإسرائيلية للشؤون المحلية بالقدس الغربية في 11 سبتمبر 2006م أحكاماً بالسجن أو الغرامة على (11) شخصية مقدسية، ترشحت للانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في 25 يناير/ 2006م سواء كانوا

مستقلين أو منتمين لفصائل الفلسطينية، وذلك بتهمة مخالفة أنظمة البلدية والقيام بأعمال الدعاية الانتخابية في مدينة القدس خلافاً للقوانين الإسرائيلية، إضافة إلى اختطاف نواب المجلس التشريعي الفلسطيني عن القدس ووزير شؤون القدس والتهديد بسحب بطاقاتهم الزرقاء.

وتوجه السلطات الاسرائيلية للأسرى المقدسين تهماً عدة من بينها: الانضمام للفصائل الفلسطينية أو المشاركة في الأعمال "التخريبية" أو مخالفة قوانين المنع والحظر المفروضة على السكان المقدسين.

يقع اليوم في سجون الاحتلال (525) أسيراً مقدسياً يشكلون (5%) من مجموع الأسرى الفلسطينيين الذين يزيد عددهم عن عشرة آلاف أسير، يتوزعون بين: (187) موقوفاً و(33) معتقلاً إدارياً و(305) محكومين، ومنهم (51) أسيراً معتقلاً منذ ما قبل اتفاقيات أوسلو، ولم تشملهم عمليات التبادل أو الإفراج التي تمت بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994م، كما توجد بينهم (ست) نساء و(12) طفلاً تقل أعمارهم عن (18) عاماً.

ويقسم الأسرى إلى: (187) موقوفاً، (305) محكوماً، و(33) إدارياً، وعن الحالة الاجتماعية فإن منهم: (373) أعزباء، و(152) متزوجاً، واعتقل معظم هؤلاء الأسرى خلال انتفاضة الأقصى التي اندلعت في الـ28 من أيلول عام 2001م، بينما اعتقل (51) منهم قبل اتفاقيات أوسلو التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الاحتلال عام 1993م، وقد حصلت عدة صفقات لتبادل الأسرى أثناء فترة أسرهم، لكن سلطات الاحتلال رفضت شملهم في الصفقات المختلفة لتبادل الأسرى بحجة أنها تعاملهم

كمواطنين لديها¹⁰³:

أنظر: جدول رقم (64) يبين توزيع أسرى القدس حسب زمن اعتقالهم.

وتترواح فترات سجن الأسرى المقدسين المحكومين بين أقل من (5) سنوات وأكثر من (20) سنة، لكن بشكل عام فإن معظم الأحكام التي صدرت بحق الأسرى المقدسين كانت عالية، حيث حُكم نصفهم تقريباً لمدة تتجاوز العشر سنوات، بينما قضى (31) منهم أكثر من (15) عاماً في سجون الاحتلال حتى الآن.

أنظر:

▪ جدول رقم (65) يبين أسرى القدس حسب مدة الحكم عليهم.

▪ وجدول رقم (66) حول الذين قضوا فوق 15 عاماً في الأسر.

وللأسرى المقدسين حصتهم من شهداء الحركة الأسيرة الذين قضوا في سجون الاحتلال تحت التعذيب أو برصاص

حرس الاحتلال أو بسبب الإهمال الطبي:

أنظر: جدول رقم (67) يبين شهداء الحركة الوطنية الأسيرة من المقدسين.

موقف السلطة الوطنية الفلسطينية من قضية الأسرى

تشكل قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلية أحد أهم الملفات وأهم الثوابت الوطنية لدى شعبنا وقيادته، انطلاقاً من إيماننا جميعاً بعدالة قضيتهم، وتقديراً لنضالهم المتواصل في وجه الاحتلال من أجل وطنهم وشعبهم، وفي هذا الشأن سعت القيادة السياسية والحكومة معاً من أجل إطلاق سراحهم جميعاً من سجون ومعتقلات الاحتلال، ووفقاً لقانون الأسرى والمحررين واللوائح الخاصة به تصرف السلطة الوطنية الفلسطينية للأسرى عموماً ومن دون استثناء رواتب شهرية من خلال وزارة شؤون الأسرى والمحررين، كما تقدم الوزارة للأسرى خدمات عدة، كالدمع القانوني ورعاية ذويهم وتوفير التعليم المجاني لهم، والتكفل برسوم التعليم للأسرى الذين يلتحقون بالجامعات العيرية.

أنظر: جدول رقم (68) يبين المبالغ التي تصرفها وزارة شؤون الأسرى والمحررين لأسرى القدس.

وإذا كان الأسير متزوجاً يضاف للزوجة مبلغ (400) شيكل شهرياً أي ما يقارب (94) دولاراً، ولكل طفل من أبنائه مبلغ (50) شيكل شهرياً أي ما يقارب (12) دولاراً.

كما تصرف وزارة شؤون الأسرى والمحررين مبالغ شهرية للأسرى المحررين الذين سبق أن أمضوا أكثر من (5) سنوات في سجون الاحتلال، وليس لديهم أي فرصة عمل.

أنظر: جدول رقم (69) يبين المبالغ التي تصرفها وزارة شؤون الأسرى والمحررين للأسرى المحررين.

أسرى القدس في عمليات التبادل مع إسرائيل

إن السياسة المعلنة لإسرائيل حول عمليات تبادل الأسرى هي رفض التفاوض من أجل تبادل أي مستوطن يهودي أو جندي إسرائيلي من جيش الاحتلال يقع في قبضة فصائل المقاومة الفلسطينية أو العربية، بأسرى عرب وفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وهذا صحيح إلى حد ما، فعند وقوع أي جندي في قبضة فصائل المقاومة تعمل إسرائيل على استعادته بالوسائل كافة حتى لو أدى ذلك إلى مقتله ومقتل عدد من جنودها كما جرى في 27 حزيران "يونيو" 1976م، عندما قامت مجموعة من المقاومين الفلسطينيين بخطف طائرة من مطار أثينا وعلى متنها (مئة) من المستوطنين اليهود وقد حطت الطائرة في مطار "عنتيبي" في أوغندا وطالبت المجموعة بالإفراج عن (50) أسيراً فلسطينياً مقابل إطلاق سراح الركاب "الإسرائيليين" ولكن إسرائيل لم تخضع لمطالب الخاطفين وأرسلت مجموعة كوماندوز من جنودها إلى المطار فاقتحمت الطائرة وقتلت المجموعة الخاطفة وثلاثة من الركاب وقتل في العملية أيضاً أحد جنود الاحتلال المهاجمين.

وفي حادثة أخرى عندما اختطفت المقاومة الفلسطينية الجندي "نخشون فاكسمان" في القدس في 9/10/1994، وطالبت المجموعة بإطلاق سراح أسرى فلسطينيين مقابل الإفراج عنه، لكن إسرائيل لم تستجب لهم وبعد عدة أيام قامت بتحديد مكان الجندي فاقتحم جنودها المكان مما أدى إلى مقتل الجندي الأسير وقائد الوحدة المهاجمة وجرح جنود آخرين، واستشهد أعضاء المجموعة الفلسطينية الثلاثة.

وعندما تعجز إسرائيل عن إطلاق سراح جنودها بالقوة، فإنها تتخلى عن سياستها المعلنة بعدم التفاوض مع فصائل المقاومة أو ما تسميهم بـ"الإرهابيين" كما حدث عندما اختطفت مجموعة من المقاومين الفلسطينيين طائرة تابعة لشركة "العال" وتوجهوا بها إلى الجزائر وبادلها أكثر من (مئة) راكب، وفي هذه الحالة لم تتمكن دولة الاحتلال من عمل أي شيء، سوى الخضوع لمطلب المقاومين وتبادل الأسرى مع منظمة التحرير الفلسطينية عبر الصليب الأحمر في 23/7/1968م، وقد أُطلق في هذا التبادل (37) أسيراً فلسطينياً مقابل ركاب الطائرة. ومنذ ذلك التاريخ حدثت عمليات تبادل أخرى للأسرى كان أبرزها عملية تبادل الأسرى مع الجبهة الشعبية-القيادة العامة عام 1985م، وعملية تبادل الأسرى مع حزب الله اللبناني عام 2004م.

وبعد أن تمكنت عناصر من فصائل المقاومة الفلسطينية من أسر الجندي "جلعاد شليط"، أعلنت إسرائيل أنها لن تدخل في أي عملية لتبادل الأسرى مع الجهات التي أسرت الجندي، وأعلنت عملية عسكرية واسعة النطاق أسمتها أطار الصيف قصفت خلالها محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة ودمرت العديد من المؤسسات الفلسطينية والبنى التحتية، وقتلت العشرات من الفلسطينيين، إضافةً إلى فرض حصار بري وبحري على قطاع غزة، لكن عندما عجزت عن تحديد مكان الجندي، فتحت قنوات من أجل إطلاق سراحه مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين في سجونها.

إن سياسة دولة الاحتلال من مسألة التفاوض من أجل القيام بعمليات تبادل للأسرى هي سياسة غير ثابتة، كما أن موقفها المعلن من مسألة المعايير المتبعة للأسرى الذين يفرج عنهم في إطار عمليات التبادل غير ثابت أيضاً، فسلطات الاحتلال تعلن رفضها الإفراج عن شارك بقتل جنودها أو من تسميهم بـ "أصحاب الأيدي الملوخة بالدماء"، كما حدث مع الأسير اللبناني سمير القنطار المعتقل منذ 22 إبريل/نيسان عام 1979م والذي ترفض سلطات الاحتلال الإفراج عنه بحجة أن يديه ملوخة بدماء جنودها، لكنها في نفس الوقت أطلقت سراح المناضل أحمد الأبرص في صفقة التبادل التي تمت في العام 1985م وهو رفيق القنطار في العملية المسلحة التي أدت إلى مقتل جنود إسرائيليين وقد أُسر معه في العملية ذاتها.

ومن هنا فإن أسرى القدس يعدون مثلاً آخر على تقليب سياسة الاحتلال تجاه تحديد الأسرى المفرج عنهم، فهو يدعي أن أسرى القدس شأنٌ داخلي ولا يمكن شملهم ضمن أي صفقة لتبادل الأسرى كونهم من سكان "العاصمة" ويحملون البطاقات الزرقاء، لكن صفقة التبادل التي عقدت بين دولة الاحتلال والجبهة الشعبية-القيادة العامة في 14/ آذار 1979م شملت أسرى من القدس منهم المناضل نجاح عليان.

وشملت عملية التبادل التي جرت مع الجبهة الشعبية القيادة العامة في 20 مايو 1985م والتي عرفت بعملية الجليل عدداً لا بأس به من أسرى القدس من بينهم: علي بدر راغب المسلماني (18 سنة) 1981م وتم اعتقاله ثانية 24/4/1986م وما زال في الأسر، علاء الدين محمد رضا البازيان (20 سنة 1981م) وتم اعتقاله ثانية بتاريخ 20/6/1986م وما زال في الأسر، علي محمد أحمد جده وكان معتقلاً منذ العام 1968م وشقيقه محمود جده، يعقوب أحمد محمد عودة وكان معتقلاً منذ العام 1969م، عثمان عبد المجيد حسين درويش وكان معتقلاً منذ العام 1970م، أحمد ربحي مصطفى الشرباتي وكان معتقلاً منذ العام 1978، عطا خليل محمد القيمري وكان معتقلاً منذ العام 1971م، محمد محمود حسن أبو طير وكان معتقلاً منذ العام 1974، وهو اليوم عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة "حماس" واختطف مؤخراً مع بقية نواب القدس عن حركة حماس ومعهم وزير شؤون القدس، وكانت عملية الجليل في العام 1985م آخر عملية تبادل تشمل أسرى من القدس.

أسرى القدس في الاتفاقيات الموقعة

اشتملت الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة إسرائيل بعد إعلان المبادئ ما بين الجانبين في 13 أيلول 1993م على الكثير من الثغرات في الجانب المتعلق في الإفراج عن الأسرى تحديداً، وأبرز هذه الثغرات غياب النصوص الواضحة والصريحة التي يمكن أن تلتزم الحكومة الإسرائيلية بالإفراج عن جميع الأسرى من دون استثناء ضمن جدول زمني واضح ومرتبطة بتنفيذ الخطوات والالتزامات الأخرى من الاتفاق، وتم تقسيم عملية الإفراج عنهم إلى مراحل لم تحدد زمنياً.

ولم تتطرق أي من تلك الاتفاقيات لوضع الأسرى من فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948م أو أسرى القدس، وهو أمر ترك الباب مشرعاً أمام حكومة الاحتلال للتوصل من التزاماتها تجاه الأسرى الفلسطينيين في سجونها، وتجزئة قضية الأسرى والتعامل معها كقضية إنسانية بحتة ووفقاً لحسن النية عوضاً عن كونها قضية وطنية فلسطينية موضوعة كشرط سياسي من شروط التفاوض، وتعاملت مع أي استحقاقات تجاه الأسرى من جانب واحد، فكانت دوماً هي الجهة الوحيدة المخولة بوضع كشوفات الأسماء للأسرى المفرج عنهم من دون أن يكون للجانب الفلسطيني أي دور في ذلك.

لكن وبالرغم مما في هذه الاتفاقيات من ثغرات وضعف في المتابعة والتنفيذ، إنها حققت إنجازات لا يمكن تجاهلها، فقد أطلق بموجبها سراح أكثر من عشرة آلاف معتقل (منذ بداية هذه المفاوضات حتى اندلاع انتفاضة الأقصى 28/9/2000)) أي ما يقارب (90%) من إجمالي عدد الأسرى قبل توقيع اتفاقات أوسلو، وهو رقم عاد الاحتلال ليعتقل مثله من الأسرى خلال انتفاضة الأقصى، وقد شملت تلك الإفراجات عدداً محدوداً من أسرى القدس رغم أن الاتفاقيات تجاهلتهم ولم ترد نصوص واضحة بخصوصهم.

واليوم هناك العشرات من الأسرى المقدسيين الذين يعانون من أمراض مختلفة في ظل سياسة الإهمال الطبي، حيث لا تقتصر معاناتهم على تدهور الحالة الصحية لبعضهم أو عدم تلقيهم العناية الكافية، فمعتقل المسكوبية في القدس

الفصل الثالث عشر القدس في مفاوضات التسوية السياسية

مقدمة

في عام 1947م أصدرت الأمم المتحدة قراراً يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وأخرى يهودية، ووضع مدينة القدس تحت الوصاية الدولية، واستطاعت الجمعية العامة للأمم المتحدة تمرير ذلك القرار رغم معارضة اليهود بفضل مجموعة دول أمريكا اللاتينية التي رفضت خضوع القدس لسيادة أي من الدولتين المقترحتين، وبالطبع فقد رفض العرب قرار التقسيم بما يحويه من تدويل لقضية القدس، أما اليهود فقد رحبوا به لكنهم أصروا في الوقت نفسه على الحلولة دون تنفيذ قرار التدويل¹⁰⁴.

خلال حربي عام 1948م، 1967م تمكنت إسرائيل من السيطرة على القدس بأكملها الشرقية والغربية وضاعت من مساحتها لتصبح (100) كم² بدل أربعة كم² كما كان الحال قبل عام 1948م. ومن الجدير ذكره أن حدود القدس القديمة التي تضم الأماكن المقدسة ومساحتها لا تتعدى كيلومتراً واحداً من مساحة القدس هي محل التفاوض الآن، وإذا علمنا أن مساحة القدس الشرقية (73) كم² يتبين لنا ما آلت إليه قضية القدس عبر مسيرة التفاوض، كما أن التفاوض لا يتم على هذا الكيلومتر المربع بأكمله ولكن على إدارة الحي العربي فيه فقط، وتجدر الإشارة هنا إلى أن البلدة القديمة تنقسم إلى خمسة أحياء: الحي الإسلامي والحي المسيحي (يطلق عليهما الحي العربي) والحي اليهودي (أقيم بعد حرب 1967 على أرض ملك أوقاف إسلامية) والحي الأرمني وباحة الحرم القدسي الشريف، وهذه الأحياء الخمسة موزعة على كيلومتر مربع واحد.

تطور المفاوضات حول القدس منذ عام 1947م وحتى مؤتمر مدريد 1991م

منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م يرى بعض الفلسطينيين أن ذلك الاتفاق تضمن رغم مساوئه قبول إسرائيل للمرة الأولى بطرح مستقبل القدس للتفاوض وإن كان في أجل لاحق، ضمن ما يعرف بالقضايا المؤجلة لمفاوضات المرحلة النهائية. وهو أمر يحتاج كثيراً من التدقيق والتفحص للتعرف على مدى صحته. فهناك سوابق تفاوضية عربية إسرائيلية رسمية ناهيك عن المحادثات غير الرسمية وبعضها سري مثل محادثات بيلين أبو مازن 1995م تعرضت لهذه القضية. وبغض النظر عن نشاطها في التوصل إلى حل، فإنها تندرج في دائرة الخبرات التفاوضية التي لا يجمل إهدار دلالتها.

كما أن في مضمونها ما يؤشر على محتويات الخطاب التفاوضي لأطراف التفاوض وبالمقارنة مع مفاوضات القدس عام 2000م، فإن عملية التفاوض تفصح عن مدى التغير والثبات في مواقف هذه الأطراف بخصوص القضية ذاتها وذلك فإنه يلاحظ التالي:

1- نص القسم الثالث من قرار التقسيم عام 1947م على إنشاء نظام خاص للقدس بحيث تتولى الأمم المتحدة إدارتها وذلك عن طريق مجلس للوصاية.

104 1. موقع الجزيرة نت (المعرفة)، القدس في مفاوضات التسوية، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تطور المفاوضات حول القدس. www.acpss.ahram.org.

وبعد التطورات التي أنتجتها حرب عام 1948م التي أفضت إلى سيطرة إسرائيل على (84.23%) من المنطقة المقترحة للنظام الخاص، وبقاء (11.38%) منها تحت سيطرة الجانب العربي المتمثل بالأردن وباقي المساحة (4.390%) أرض مشاع تشرف عليها الأمم المتحدة، نتيجة لهذه التحولات حاول الوسيط الدولي "برنادوت" تغيير هذا الوضع بالتراضي بين العرب وإسرائيل، أو بتنفيذ فكرة النظام الخاص حيث جرت مفاوضات غير مباشرة بين الجانبين، انتهت إلى بقاء الوضع على ما هو عليه وكان ذلك خروجاً من إسرائيل عن القرار الدولي (181).

وفي سبتمبر عام 1949م عندما أعلنت إسرائيل أن القدس عاصمة لها- أصدر مجلس الوصاية قراراً في 20 كانون الأول 1949م يبطل الإجراء الإسرائيلي ثم لاحظ المجلس في 14 حزيران 1950م أن إسرائيل والأردن لم تبديا تعاوناً لتنفيذ نظام القدس الخاص.

2- بعد سيطرة إسرائيل على القدس عام 1967م مضت في تطبيق تصور لها لتهويد المدينة بالكامل، وأعلنتها عاصمة أبدية موحدة لها وضمها لإقليمها وقامت بتفسير القرار (242) بأنه لا يشمل القدس، كما شرعت في تغيير معالم المدينة الجغرافية والديمغرافية والحياة البلدية، والاقتصادية على النحو الذي بات واضحاً الآن وقد تقيدت إسرائيل بهذا الموقف أثناء مباحثات كامب ديفيد مع مصر عام 1978م وأيضاً في مباحثات الجانبين الخاصة بتطبيق الشق الفلسطيني من المعاهدة.

3- لم تشر مباحثات كامب ديفيد عام 1978م إلى مستقبل القدس، ولكن جرى تسجيل المواقف حولها من قبل كلا الطرفين المصري والإسرائيلي عبر الرسائل مع الوسيط الأمريكي وكان يعني ذلك تأجيل البت في القضية إلى أجل غير مسمى.

وتمثل الموقف المصري في أن القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية المحتلة 1967م، وينبغي أن تعود الحقوق العربية فيها والسيادة للعرب، ومن حق سكانها الفلسطينيين ممارسة حقوقهم الوطنية كجزء من الشعب الفلسطيني . ويجب أن ينطبق القراران (338،242) على المدينة، مع أبطال كل الإجراءات الإسرائيلية فيها. وأن تتوفر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وزيارتها وممارسة الشعائر الدينية دون تمييز، ويجوز وضع الأماكن لكل دين تحت إشراف مجلس بلدي مشترك، يتكون من عدد متساوٍ من العرب والإسرائيليين للإشراف على تنفيذ هذه الوظائف.

أما رسائل إسرائيل إلى الجانب الأمريكي فقد حملت إن الكنيسة الإسرائيلية أصدرت قانوناً في 28 حزيران 1967م يقضي بأن للحكومة سلطة في إخضاع أي جزء من أرض إسرائيل الكبرى للدولة. وطبقاً لذلك، أصدرت الحكومة مرسوماً في يوليو 1967م، وينص على أن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وأنها عاصمة دولة إسرائيل. وردت واشنطن على هاتين الرسالتين بأن موقف الولايات المتحدة من القدس، هو الموقف ذاته الذي أعلنه السفير الأمريكي أمام الجمعية العامة في 14 يوليو 1967م، وفي يوليو 1969م وخلصته أنه يجب أن يكون هناك اعتراف بوجود مصالح للأديان الثلاثة الكبيرة في المدينة المقدسة. وأنه قبل اتخاذ أي إجراء انفرادي بشأنها يتعين التشاور مع الزعماء الدينيين وكل من يتصل بالموضوع.

4- جرى طرح مستقبل القدس أثناء مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني بين مصر وإسرائيل (مايو 1979- ديسمبر 1981م)، وقد تعاملت القاهرة مع القدس باعتبارها جزء من الأرض المحتلة عام 1967م التي تنطبق عليها ترتيبات الحكم الذاتي أرضاً وسكاناً، لذلك فهي لم تعبأ بأن هذه القضية لم ترد في معاهدة كامب ديفيد. ولكن المفاوضات المصري آنذاك رأى أنه يمكن وضع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية تحت الإدارة العربية

(الفلسطينية)، فيما يوضع حائط البراق تحت إدارة "إسرائيل". وتمسك بقضية السيادة في القدس التي هي للشعب الفلسطيني وتم رفض الادعاء الإسرائيلي بأن تكون السيادة مفتوحة لكل مناطق الحكم الذاتي. في ذات السياق لم تحرك إسرائيل ساكناً في موقفها الموضح في الرسائل المتبادلة في كامب ديفيد. بل ذهبت إلى إعلان ضم القدس الموحدة إليها وكان هذا السبب إلى جانب أسباب أخرى الذي أودي بالمفاوضات كلها حول الحكم الذاتي الفلسطيني.

5. لقد غابت قضية القدس عن وثائق الدعوة لمؤتمر مدريد (30 أكتوبر - 2 نوفمبر 1991م) بسبب إصرار إسرائيل على أن القدس ليست موضوعاً للتفاوض، ورفضها مشاركة مقدسيين في الوفد الأردني المشترك لكن الولايات المتحدة أبلغت الجانب الفلسطيني في رسالة تطمينات بأن كل ما يفعله الفلسطينيون في هذه المرحلة لن يؤثر على مطالبهم في القدس الشرقية ومن حق سكان القدس المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية.

المفاوضات حول القدس من مؤتمر مدريد 1991م حتى انتفاضة الأقصى 2000م 105

- القدس في مفاوضات واشنطن (1991م-1993م)

في مفاوضات واشنطن الفلسطينية - الإسرائيلية (نوفمبر/تشرين الثاني 1991م- أغسطس/آب 1993م) طالب الوفد الفلسطيني بفتح ملف القدس للتفاوض لأن تأجيل القضية يعني المزيد من سياسات الأمر الواقع والتهويد فيها، وأصر على أن القدس الشرقية هي موضوع ولاية الحكم الذاتي الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. فيما يمكن تأجيل البت في مصير القدس الموحدة للمرحلة النهائية من المفاوضات. ورأي ضرورة مشاركة مواطني القدس الشرقية في مؤسسات الحكم الذاتي بالترشيح والانتخاب وقد بقي الموقف الإسرائيلي على حاله منذ صيغه كامب ديفيد. وكل ما قبلت به إسرائيل هو إمكانية تصويت مواطني القدس، ولكن دون الترشيح لمؤسسات الحكم الذاتي ورفضت التعهد بوقف عمليات الاستيطان في القدس بشقيها.

- القدس في مفاوضات (أوسلو) السرية (1992م-1993م)

جرى تصنيف قضية القدس في مفاوضات أوسلو السرية الفلسطينية الإسرائيلية (ديسمبر/كانون الأول 1992- أغسطس/آب 1993)، ضمن قضايا مرحلة التفاوض النهائي. واعتبر المفاوضات الفلسطيني ذلك إنجازاً غير مسبق. كون إسرائيل اعترفت بذلك أن القدس موضوع للتفاوض بما يشكك في قرار ضمها لإسرائيل وصحة الإجراءات الإسرائيلية فيها.

خلال هذه العملية التفاوضية غير المعمقة وغير الجادة، كانت المواقف العربية أقرب إلى الالتزام بمقررات الشرعية الدولية بخصوص القدس، لاسيما المتعلقة بالمدينة منذ عام 1967م. فالخطاب المصري كان واضحاً خلال عملية التفاوض في كامب ديفيد، وكذا الفلسطيني في واشنطن، في المقابل كانت السياسة الأمريكية ضبابية بعض الشيء، لاسيما فيما يتصل بالسيادة على القدس.

بينما غلب على الموقف الإسرائيلي تحية هذا الخطاب تماماً، والاعتماد على الأطر القانونية الداخلية باعتبارها تعلق عليه. حيث بدأ أيضاً تعلق السياسة الإسرائيلية بالتصورات التوراتية تجاه القدس.

يفهم من الطرح العربي عموماً وفي جميع جولات التفاوض مع الإسرائيليين أن القدس موضوع المطالب العربية

هي القدس الشرقية المحتلة 1967، كما يفهم أيضاً تزحزح هذه المطالب فيما يتعلق بالأبعاد الدينية ، ولاسيما القبول المصري بالإشراف الإسرائيلي على حائط البراق ، الأمر الذي ينحرف إلى التجاوب المحدود مع الأمر الواقع الجديد الذي خلفه استيلاء إسرائيلي على القدس عام 1967م.

وعبر كل مراحل التفاوض كان يتم التغلب على عقبة القدس الكبرى بإزاحتها وإرجائها إلى مواقبت تالية. وبدأ ذلك مدخلاً تفاوياً ضرورياً لتمرير عملية التسوية على المسارات المعنية. بيد أن المدخل سمح للطرف الإسرائيلي، المسيطر على المدينة بإحداث تحولات كمية ونوعية لا حصر لها في المدينة، ومحيطها الجغرافي والديموغرافي والبنوي، ولم يشتمل على إجراءات احترازية صارمة تحول دون هذه التحولات ضد المطالب العربية أو التي من شأنها إضعاف الموقف التفاوضي العربي.

أولاً: الموقف العربي

أكدت الأمة العربية بأكملها رفضها التام للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عامة وللقدس خاصة، إلا أن الموقف الرسمي العربي غالباً ما يكتفى بالشجب واستنكار الممارسات والاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية في القدس دون القيام بإجراء فعال لوقف تلك الاعتداءات، وقد أكدت جامعة دول العربية على أنها لن تعترف تحت أي ظرف من الظروف بشرعية الاحتلال والإجراءات التي تتخذها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال والتي ترمى إلى تغيير الوضع القانوني أو الشكل الجغرافي أو التركيب السكاني لمدينة القدس ورفض سياسة التهويد ودعت كافة دول العالم إلى التحرك لوقف الممارسات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والإسراع في التوصل إلى حل لقضية القدس من خلال المفاوضات.

ثانياً: الموقف الإسلامي

اعتبر المسلمون أن القدس أرض عربية إسلامية غير قابلة للتنازل وطالب العالم الإسلامي بتحرير قبلة المسلمين الأولى وحماية المقدسات الإسلامية حيث أن مؤتمرات القمم الإسلامية كلها نصت على رفض الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية على مقدسات المسلمين.

ثالثاً: الموقف الأمريكي

اتسمت السياسة الأمريكية تجاه قضية القدس بالانسجام مع السياسات الإسرائيلية حيث وقف الأمريكيون دوماً موقفاً متصلباً منحازاً بشكل واضح لإسرائيل على الرغم من محاولتهم اظهار شئ من التوازن في بعض القضايا المتعلقة بالقدس، ومنها على سبيل المثال عندما أقر الكونجرس نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. لم تنفذ الإدارة ذلك حفاظاً على ماء الوجه أمام كثير من الدول العربية التي تعد شكلياً حليفة للولايات المتحدة إلا أن الأغلبية الطاغية على الكونجرس من اليهود حيث تواجد أكبر تجمع يهودي في الولايات المتحدة جعل الموقف الأمريكي متعنناً وصارماً أمام أي قرار يصدر عن مجلس الأمن ويتضمن إدانة إسرائيل بل واستخدمت الولايات المتحدة حق النقض الفيتو مرات عدة في سبيل عدم صدور أي قرار يدين حليفتها الأولى في المنطقة ورغم مصالحها لدى الدول العربية إلا أن ذلك لا يغير شيئاً من الواقع.

رابعاً: الموقف الأوروبي

وقف الاتحاد الأوروبي موقفاً إيجابياً تجاه قضية القدس وحقوق الشعب الفلسطيني وتمثل موقفه في وجوب قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس على الأراضي المحتلة عام 1967م إلا أن المواقف الأوروبية تباينت ما بين الوضوح والغموض، فبريطانيا يتمثل موقفها تارة في أن إسرائيل ملزمة بتنفيذ القرارات الدولية بشأن القدس والأراضي المحتلة عام 1967م بشفاافية واضحة في القرار، وفي نفس الوقت تأتي تصريحات أخرى تقول أن القدس قضية عالقة يجب التفاوض بشأنها، وذلك الموقف نفسه تتبناه غالبية دول الاتحاد الأوروبي، وقد جاء في بيان صادر عن الاتحاد

الأوروبي أنهم يرفضون بشكل قاطع الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل وإقرار أن أراضي القدس التي استولي عليها الإسرائيليون عام 1967م هي أرض محتلة، ويجب حل النزاع حولها بالجلوس إلى طاولة المفاوضات وقد كان لألمانيا موقفاً خاصاً تجاه ذلك، حيث أن ألمانيا مازالت مقيدة بالشعور بالذنب بسبب مجازر النازية ضد اليهود مع ذلك تحاول ألمانيا أن تظهر سياسة متوازنة تجاه القضية الفلسطينية والقدس على الأقل في مواقفها الرسمية. أما فرنسا فموقفها يتسم بالتأرجح واللعب على أكثر من وتر، حيث أن الموقف الفرنسي الذي يعبر عن رفضه الاحتلال الإسرائيلي وينادي بحل سلمي يضمن حقوق الشعب الفلسطيني لا يمكنه أن يخفي الطابع الاستعماري القديم، حيث أن المواقف الآن تتعلق بالمصالح بغرض فرض تواجد فرنسي في منطقة الشرق الأوسط وسعيًا لعدم تهميش دورها في المنطقة وعدم تعطيل مصالحها في المقام الأول.

فيما يلي ترجمة حرفية للتقرير الأوروبي حول القدس والذي أثار ردود فعل دولية مختلفة رغم أنه لم ينشر رسمياً حتى الآن.

رؤساء البعثات في القدس ورام الله:

تقرير مفصل حول القدس :

1- القدس هي واحدة من القضايا الأصعب على لطريق للوصول إلى اتفاق حل نهائي بين إسرائيل والفلسطينيين. ولكن العديد من القضايا ذات الصلة بالسياسات الداخلية الإسرائيلية تقلص فرص التوصل إلى اتفاق حل نهائي حول القدس الذي يمكن لأي فلسطيني أن يقبله. نعتقد أن هذه سياسة إسرائيلية مقصودة تهدف لاستكمال ضم القدس الشرقية كما أن الإجراءات الإسرائيلية تهدد بتشدد مواقف السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية التي تعتبر هادئة نوعاً ما حتى الآن.

سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن القدس:

2- إن سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن القدس تستند إلى المبادئ المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الدولي 242 وبخاصة استحالة حيازة الأرض بالقوة. نتيجة لذلك فإن الاتحاد الأوروبي لم يعترف أبداً بضم القدس الشرقية بموجب القانون الأساسي الإسرائيلي للعام 1980 (قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل) الذي جعل من القدس الكاملة والموحدة، عاصمة لإسرائيل ولذلك فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اتخذت من تل أبيب مقراً لبعثاتها التمثيلية. إن الاتحاد الأوروبي يعارض الإجراءات التي من شأنها أن تحكم مسبقاً على مفاوضات الحل الدائم، المشار إليها في المرحلة الثالثة من خارطة الطريق مثل الإجراءات الهادفة إلى تغيير وضع القدس الشرقية.

3- في مؤتمرات عقدت في عامي 1999م و2001م فإن الأطراف العليا المتعاقدة أعادت التأكيد على انطباق معاهدة جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، وأعدت التأكيد على الحاجة للاحترام الكامل لنصوص هذه المعاهدة في تلك الأراضي.

4- في تموز من العام 2004م اعترف الاتحاد الأوروبي بالرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن التبعات القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك في وحول القدس الشرقية، وصوت لصالح قرار في الجمعية العمومية للأمم المتحدة اعترف به. فيما يعترف الاتحاد الأوروبي بالمخاوف

الأمنية الإسرائيلية وحققها في الدفاع عن النفس فإن موقف الاتحاد الأوروبي بشأن الجدار الفاصل يتوافق إلى حد كبير مع الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية.

المستوطنات:

5- إسرائيل تزيد النشاط الاستيطاني في ثلاثة مواقع في وحول القدس الشرقية مرتبطة بشوارع جديدة. أولاً: من خلال مستوطنات جديدة في القدس القديمة نفسها وفي الأحياء الفلسطينية الملاصقة حول القدس القديمة (سلوان، راس العامود، الطور، وادي الجوز، والشيخ جراح). ثم بالكتل الاستيطانية القائمة على أراضي القدس الشرقية (التي تسير حسب عقارب الساعة من راموت، ريخس شغاف، التلة الفرنسية باتجاه مستوطنات شرق تليوت، هارحوما، وغيلو). - وأخيراً بالقدس الكبرى بربط مدينة القدس بالكتل الاستيطانية جفعات زئيف إلى الشمال ومعاليه أدوميم الشرق (بما في ذلك منطقة إي 1) وغوش عتصيون إلى الجنوب. - إن النشاط الاستيطاني والبناء المستمر في كل واحدة من هذه المجموعات الثلاث بما يتناقض مع التزامات إسرائيلي بالقانون الدولي وخارطة الطريق.

إي 1 ومعاليه أدوميم:

6- إي 1 (المشتقة من شرق 1) هو المصطلح الذي أطلقتته وزارة الإسكان الإسرائيلية على حد جديد مخطط في داخل الحدود البلدية للمستوطنة الإسرائيلية الكبيرة معاليه أدوميم (سكانها يزيدون على 30 ألفاً) لربطها مع الحدود البلدية للقدس (خط إسرائيلي أحادي إلى الشرق من الخط الأخضر) من شأن إي والجدار حول معاليه أدوميم، أن يستكمل إحاطة القدس وتقسيم الضفة الغربية إلى قسمين ويقيد العبور من وإلى القدس. إن الفرص الاقتصادية للضفة الغربية (حيث دخل الفرد أقل من ألف دولار سنوياً) يعتمد عالياً على العبور إلى القدس الشرقية

(حيث متوسط دخل الفرد قرابة 3500 دولار سنوياً)، إن تقديرات مساهمة القدس الشرقية في الاقتصاد الفلسطيني ككل تتفاوت بين الربع والثالث من وجهة نظر اقتصادية أن قابلية الدولة الفلسطينية على البقاء تعتمد إلى حد كبير على الحفاظ على الصفة العضوية بين القدس الشرقية ورام الله وبيت لحم.

7- إي 1 هي خطة قديمة رسمت من قبل حكومة رابين في العام 1994 إلا أنها لم تطبق أبداً وقد تم إعادة إحياء الخطة من قبل وزارة الإسكان في العام 2003 وبدأت عملية البناء الأولى لمنطقة إي 1 في 2004م منذ استقالته من الحكومة حاول نتنياهو جعل إي 1 موضوعاً انتخابياً.

إن الخطط التطويرية إلى إي 1 تشمل:

-بناء ما لا يقل عن 3500 وحدة سكنية جديدة (ما لا يقل عن 15 ألف ساكن).
-منطقة تطويرية اقتصادية.

-بناء مقر رئيسي لشرطة الضفة الغربية التي ستنتقل من راس العامود.

-مناطق تجارية ، فنادق ، ومساكن خاصة جامعات ومشاريع خاصة مقبرة وموقع تخلص من النفايات.

-حوالي 75% من المساحة الكاملة للمخطط تم تخصيصها كحديقة ستحيط كل هذه المكونات.

-حتى الآن فإنه فقط منطقة التطوير الاقتصادي حصلت على التصاريح المطلوبة للبناء، الخطط المتعلقة بالمناطق السكنية وبناء مقر الشرطة تمت المصادقة عليها من قبل بلدية معاليه أدوميم ولكن ليس بعد من قبل مجلس

التخطيط التابع للإدارة المدنية.

8- إن منطقة البناء الحالية لمعالیه أدوميم تغطي فقط 15% من المنطقة المخططة الخطة الشاملة لمعالیه أدوميم بما في ذلك إي 1، تغطي منطقة مساحتها لا تقل عن 35 كيلومترا مربعا (أكبر من تل أبيب) تمتد من القدس إلى أريحا (تعقيب، الدفاع الإسرائيلي عن التوسع الاستيطاني، داخل الحدود القائمة للمستوطنات وبذلك تغطي منطقة شاسعة جدا، في آب من العام 2005 نشرت إسرائيل قرارات بناء الجدار حول الشطر الجنوبي لبلوك أدوميم على أساس المسار الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية في 20 شباط 2005 (بما في ذلك معظم المنطقة البلدية لمعالیه أدوميم) .

9- إن مشروع إي 1 سيمر عبر مسار المواصلات المركزي للفلسطينيين المسافرين من بيت لحم إلى رام الله، هذا المسار هو بالحقيقة بديل لشارع 60 الذي بقي حتى العام 2001 الشارع السريع الرئيسي شمال - جنوب الذي يربط المدن الفلسطينية الرئيسية (جنين- نابلس، رام الله، القدس، بيت لحم، الخليل) الآن ثمة دخول مقيد للفلسطينيين إلى شارع 60 (إما أن تصاريح مطلوبة لبعض المقاطع أو الشوارع مغلقة) خاصة من وإلى منطقة القدس .

10- منذ 2003 بعض أعمال البناء التحضيرية قد جرت في القطاع الشمالي لـ إي حيث تم تخطيط الفنادق ومركز الشرطة تم شق شارع غير معبد ولكن لم تجر أي أعمال بناء إضافية لأكثر من سنة. في الخامس والعشرين من آب 2005 أعلنت إسرائيل خطط بناء مقر قيادة الشرطة الجديد للضفة الغربية في إي 1 لنقله من مقره الحالي في القدس الشرقية العديد من المستوطنات السابقة بدأت بمقر الشرطة وقد أبلغنا من قبل مؤسسة أهلية إسرائيلية بأن إسرائيل تنوي تحويل المقر الحالي للشرطة الإسرائيلية في الضفة الغربية الكائن في رأس العامود إلى إسكان مستوطنين إضافي.

البناء الاستيطاني داخل القدس الشرقية

11- البناء الاستيطاني داخل القدس الشرقية يجري بصورة متسارعة حاليا هناك قرابة 190 ألف مستوطن في القدس الشرقية، غالبيتهم في الكتل الاستيطانية الكبرى مثل بسغات زئيف. وجهة النظر الإسرائيلية الغالبة هي أن ما يسمى بـ الأحياء الإسرائيلية في القدس الشرقية هي ليست مستوطنات لأنها تقع في داخل حدود بلدية القدس، الاتحاد الأوروبي وغالبية المجتمع الدولي لا يعترفون بالضم الإسرائيلي الأحادي للقدس الشرقية ويعتبرون ما يسمى بـ الأحياء في القدس الشرقية، مستوطنات غير شرعية مثل باقي المستوطنات إلا أن هذا لم يردع إسرائيل عن توسيعها وبعض هذه المستوطنات تتوسع الآن حتى خلف الحدود الموضوعة لإسرائيل لبلدية القدس، باتجاه الضفة الغربية، بلدية القدس نشطت أيضا حول قبر راحيل خارج الحدود البلدية.

12- إعداد أقل ولكن بما لا يقل خطورة من المستوطنات زرعت في قلب الأحياء الفلسطينية القائمة، بدعم وإدراك الحكومة، مجموعات استيطانية يهودية متشددة، غالبا بأموال أجنبية ، تستخدم أساليب مختلفة للاستيلاء على أراضي وممتلكات فلسطينية. هي تفترس الصعوبات المالية للفلسطينيين أو ببساطة تحتل الممتلكات بالقوة وتعتمد على تواطؤ المحاكم الإسرائيلية هذه المجموعات أبلغتنا بأنها تضغط على السلطات الإسرائيلية لهدم المنازل الفلسطينية التي أقيمت دون ترخيص، إسرائيل استخدمت سابقا قانون أملاك الغائبين (يطبق بشكل عام داخل خط إسرائيل الأخضر) لمصادرة الأرض والأملاك لقد أعلن النائب العام في وقت سابق من هذا العام بأن هذا كان قانونيا يتعذر الدفاع عنه في منطقة بيت لحم وتم إيقاف هذه الممارسات إلا أن القانون ما زال ممكنا تطبيقه

في القدس الشرقية ويمكن إعادة إحيائه في أي وقت تراه الحكومة الإسرائيلية ملائماً.

13- بعض المستوطنات الإسرائيلية تفتقر إلى رخص البناء إلا أن أياً منها لم يهدم بتناقض صريح لوضع الفلسطينيين. هناك خطط أيضاً لبناء مستوطنة يهودية جديدة داخل الحي الإسلامي في القدس القديمة، في خطوة ستؤدي عملياً إلى تفجير الأوضاع ويمكن أن تؤدي إلى خلبية القدس (تحويل الوضع في القدس إلى ما يشبه الوضع في الخليل) نتيجة لذلك فإن معادلة الرئيس كلينتون للقدس (ما لليهود يصبح إسرائيل وما للفلسطينيين يصبح فلسطين) وأما أن يصبح غير ممكن التطبيق أو أن إسرائيل تحصل على المزيد.

السياج - الجدار الفاصل

14- لقد تجاهلت إسرائيل بشكل كبير الرأي الاستشاري الصادر في 9 تموز العام 2004م عن محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالسياج في 20 شباط 2005م صادقت الحكومة الإسرائيلية على المسار المعدل للسياج الفاصل هذا المسار يعزل غالبية القدس الشرقية، وسكانها البالغ عددهم 230 ألف فلسطيني عن الضفة الغربية (مثال: يفصل الفلسطينين عن الفلسطينيين وليس الفلسطينيين عن الإسرائيليين (هذا السياج ليس فقط لاعتبارات أمنية في 21 حزيران 2005م قررت المحكمة العليا الإسرائيلية أن أخذ الاعتبارات السياسية بعين الاعتبار أمر قانوني إضافة إلى الاعتبارات الأمنية، لتحديد مسار السياج في القدس الشرقية لأن القدس الشرقية أصبحت أرضاً إسرائيلية منذ ضمها في 1967م (مثال الاعتبارات السياسية ليست قانونية في الضفة الغربية التي لم يتم ضمها إلى إسرائيل) في 10 تموز قررت الحكومة الإسرائيلية مسار الجدار في القدس بحيث يبقى 55 ألف فلسطيني من سكان القدس الشرقية، وبخاصة في مخيم شعفاط خارج السياج حقيقة أن قرار الحكومة ما لم يتضمن فقط إجراءات قصيرة المدى وإنما أيضاً بعيدة المدى تهدف لاحتواء الوضع الجديد الناشئ عن السياج (مثال بناء معاهدة تعليمية جديدة وتشجيع المستشفيات على إقامة فروع لها داخل الجدار ، يتناقض مع الهدف المعلن للسياج بأنه مؤقت أكثر منه بناء دائم، إذا كانت إسرائيل ستوفر الخدمات البلدية للمناطق المستنثة (كما صدرت الوعود) فإن ذلك يتناقض مع الخدمات الفقيرة المقدمة حالياً في باقي القدس الشرقية. المؤسسات الإسرائيلية غير الحكومية العاملة في موضوع القدس نظرت في عروض إسرائيلية للتأكد من أن السكان المتضررين لن يعزلوا عن المدينة وأكدت على أنها غير كافية.

15- السياج يمتد مثل ورق النباتات إلى الشمال الغربي، الجنوب الغربي والشرق، خلف حتى حدود بلدية القدس (المرسومة إسرائيلية) تاركا 164 كيلومترا مربعا من أرض الضفة الغربية في الجانب الإسرائيلي الغربي من السياج بالاشتراك مع النشاط الاستيطاني في هذه المواقع فإن هذا الضم المفروض على أرض الواقع للأراضي الفلسطينية سيكون دون رجعة دون إخلاء واسع جدا للمستوطنين أو إعادة رسم السياج الذي يكلف 800 ألف يورو للكيلومتر واحد وهو أيضا سيغلق خيار طريق بين بيت لحم- رام الله للفلسطينيين ما يجبرهم على السفر عبر أنفاق أو من خلال أريحا.

16- يجب أن نضمن بأن أي دعم نوفره للقدس الشرقية ليس فقط محاولة لتقليص التبعات السلبية لبناء السياج الفاصل. أن قرار محكمة العدل الدولية بشأن السياج، الذي قبل من الاتحاد الأوروبي مع تحفظات محدودة يقول جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناشئ عن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في وحول القدس الشرقية. هي أيضا ملزمة بعدم مد يد العون أو المساعدة في إبقاء الوضع الذي ينشأ عن هذا البناء.

القيود على هدم البناء الفلسطيني

17- السلطات الإسرائيلية تفرض قيودا مشددة على بناء المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية، السلطات الإسرائيلية تصدر تراخيص البناء فقط للمناطق المصنفة ضمن المخططات العامة البلدية تعد مثل هذه الخطط للمناطق المصنفة للتطور الاستيطاني وليس المناطق الفلسطينية فقط الفلسطينيون يطلب منهم إعداد مخططاتهم بأسعار باهظة الثمن (غالبا ما تكون غير متوفرة) بذلك فإنه كل عام يحصل الفلسطينيون على أقل من 100 رخصة بناء، وحتى هذه يتطلب الانتظار عدة سنوات.

في ذلك الوقت، القوانين تطلب من الفلسطينيين الحاصلين على الإقامة في المدينة إما الإقامة في المدينة أو مواجهة خطر خسارة الإقامة، هذا الوضع أجبر الآلاف من الفلسطينيين على الانتقال من مناطق أخرى في الضفة الغربية والعودة إلى القدس، بما يضيف إلى الضغط نقص الإسكان الشديد في المدينة، نتيجة لذلك، فإن غالبية البناء الفلسطيني الجديد يتم دون ترخيص وبذلك يعتبر غير قانوني من قبل السلطات الإسرائيلية رغم أنه بموجب معاهدة جنيف الرابعة فإن القوة المحتلة لا يمكنها توسيع صلاحياتها إلى الأرض المحتلة (القيود والهدم أيضا يترك الأراضي غير المطورة (المملوكة فلسطينيا) متوفرة لمستوطنات جديدة أو توسيع مستوطنات قائمة.

18- في العام 2004 تم هدم 152 منزلا (غالبيتها مسكونة) على الأقل في القدس الشرقية، بزيادة كبيرة عن الأعوام السابقة (66 في العام 2003 و36 العام 2002 و32 العام 2001، و9 العام 2000) في أيار 2005 أعلنت بلدية القدس نيتها هدم 88 منزلا في حي سلوان بعد الاهتمام الإعلامي الكبير والضغط الدولي جمدوا الهدم، إلا أن مستقبل سلوان يبقى غير مؤكد، بوجود قرارات الهدم دون إلغاء في غضون فإنه يتم هدم منازل في أحياء فلسطينية أخرى بشكل متواصل طبقا للجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل فإن 52 منزلا (بما في ذلك بناية من 7 طوابق و8 محطات وقود) تم هدمها حتى الآن في القدس الشرقية هذا العام . ميزانية البلدية لهدم المنازل (التي أقرت في آذار) وصلت إلى 4 ملايين شيكل (قرابة 800 ألف يورو) وهو مبلغ أكثر بقليل من العام السابق. معلوماتنا تقدر أن ذلك سيمنح البلدية من هدم 150-170 منزلا في حالات تفضل فيها البلدية عدم هدم المنازل غير القانونية (سواء لنقص الإرادة أو قيود الميزانية) فإنه يمكن لوزارة الداخلية ألا تهدم المنازل (14 في 2004 و6 حتى الآن العام 2005) هدم المنزل غير قانوني طبقا للقانون الدولي ولا يخدم أي هدف أمني (إلا أنه متعلق بالتوسع الاستيطاني وله عواقب إنسانية كارثية، ويشحن الحقد والتشدد الفلسطينيون يواصل البناء غير القانوني لأنه ليس هناك بديل متوفر لهم، ولأن البلدية ووزارة الداخلية معا يمكنهما فقط هدم ما مجموعه قرابة 12 ألف منزل غير قانوني قائم والفلسطينيون يصفون ما يجري لنا بأنه "لوترى" (بانصيب).

الهويات ووضع الإقامة

19. لدى بعض الفلسطينيين هويات إسرائيلية زرقاء وهذا يعطيهم "الحق" بالعيش في إسرائيل (عمليا، القدس الشرقية) ولكن ليس التصويت في الانتخابات العامة أو حيازة جواز سفر إسرائيلي تجديد بطاقات الهوية هو عملية طويلة وأحيانا مهينة يجب أن تجري سنويا في مكتب لوزارة الداخلية الإسرائيلية في القدس الشرقية. الباقون لديهم بطاقات هوية خضراء في الضفة الغربية أو برتقالية في غزة، ويتوجب عليهم التقدم للحصول على تصريح للدخول إلى القدس الشرقية حتى لأولئك الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة الذين يعملون بشكل متواصل في القدس الشرقية فإن هذه التصاريح يتوجب أن تتجدد كل 3 أشهر في الفترة بين 1996-1999 م طبقت إسرائيل سياسة "مركز الحياة" التي تعني أن أولئك الذين يعيشون أو يعملون في خارج القدس الشرقية،

مثلا رام الله، يخسرون بطاقات هويتهم. إثر ذلك فإن موجة من حاملي الهوية الزرقاء عادوا سريعا إلى القدس الشرقية. إقامة المئات من الفلسطينيين الذي عاشوا لفترة طويلة خارج إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة تم سحبها، وهي سياسة مستمرة التطبيق الجديد لهذا القانون وبناء السياج حول القدس قاد إلى موجة ثانية من "هجرة" حاملي الهوية الزرقاء إلى المدينة وقد أعلنت إسرائيل أيضا أنها تخطط لاستخدامات بطاقات تقرأ أليا. هذا يشكل مصدر قلق كبير للفلسطينيين لأنه يمكن إسرائيل من فحص ما إذا كان حاملو الهوية الزرقاء يقيمون حقا ويعملون في المدينة وإذا لا، طرد المزيد منهم.

20. المحرك الإسرائيلي الأساسي هو بالتأكيد ديموغرافي- لتقليص السكان الفلسطينيين في القدس، وبذل الجهود لدفع عدد اليهود الإسرائيليين الذي يعيشون في المدينة- شرقا وغربا. أن خطة القدس الشاملة لها هدف محدد وهو إبقاء نسبة الفلسطينيين المقدسين بمعدل لا يزيد على 30% من العدد العام للسكان. إلا أن لهذه السياسة تبعات إنسانية خطيرة- الأزواج الذي يحمل أحدهم هوية زرقاء والآخر هوية الضفة الغربية سيجبرون على ترك القدس (نظريا تسمح إسرائيل بمنح الهوية الزرقاء للأزواج والأطفال إلا أن ذلك لا يتم إلا نادرا). الفلسطينيون الذين يحملون الهوية الإسرائيلية يعيشون في وضع من الغموض الكامل- ليسوا عرب إسرائيل ولا يرتبطون بالسلطة الفلسطينية- ومثل هكذا إجراءات من شأنها فقط أن تزيد الوضع سوءا. إن فصل القدس الشرقية عن باقي أنحاء الضفة الغربية يصيب كلا المنطقتين بالعجز اقتصاديا وتأثيرات عودة حاملي بطاقات الهوية الزرقاء يزيد من تقاوم الأزمة السكانية أسعار العقارات والإيجارات في ارتفاع كبير.

سياسات البلدية

21. إن بلدية القدس مسؤولة عن الغالبية العظمى من أعمال هدم المنازل التي تمت في القدس الشرقية. وهي تساهم أيضا في الكساد الاقتصادي والاجتماعي في القدس الشرقية من خلال سياسات أخرى. تدعي اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل بأنه بينما يساهم الفلسطينيون بـ33% من ضرائب البلدية فإنها بالمقابل تصرف فقط 8% من ميزانيتها في المناطق الفلسطينية. ومن الصعب تقييم الأرقام بدقة إلا أن التمييز في النفقات واضح. المناطق الفلسطينية في المدينة تميزها الطرق الفقيرة، تنظيف قليل أو لا تنظيف للشوارع، غياب المرافق العامة الجديدة، في تناقض حاد مع المناطق التي يعيش فيها الإسرائيليون (في القدس الغربية المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية) حتى الأحياء اليهودية المتدينة (التي تساهم بنسبة قليلة جدا بالضرائب لأسباب عدة) مزودة بشكل أفضل بكثير بالخدمات من البلدية. توفير الخدمات من خلال التعريف الإسرائيلي، بلدية واحدة، يخضع إذا لممارسات تمييزية الفلسطينيون يعتبرون ضرائب البلدية كضريبة على حقوق إقامتهم، وليس نظير خدمات البلدية. المستوى العالي من الضرائب (أخذا بالاعتبار أن مداخل الفلسطينيين عادة ما تكون منخفضة) والتطبيق التمييزي للقانون الذي يستهدف الفلسطينيين بالمخالفات لعدد من المخالفات (مخالفات الطرق، مخالفات وقوف السيارات، عدم وجود تصريح تلفاز... الخ) يزيد الوضع الاقتصادي للفلسطينيين سوءا. هذا يصعب عليه الحفاظ على بقائهم في المدينة، والمزيد من المجموعات الاستيطانية والعملاء الفلسطينيون يعرضون عليهم أموالا جيدة مقابل ممتلكاتهم أو الأرض.

التأثيرات الإنسانية والسياسية.

22. قطع الصلة بين القدس الشرقية والضفة الغربية القدس الشرقية كانت تقليديا المركز السياسي والتجاري

والديني والثقافي للضفة الغربية، حيث يعمل الفلسطينيون كوحدة اجتماعية واقتصادية واحدة. فصلها عن باقي أنحاء الضفة الغربية يؤثر على الاقتصاد ويضعف النسيج الاجتماعي. منذ الاحتلال الإسرائيلي للشطر الشرقي من القدس في العام 1967 فإن دخول الفلسطينيين إلى القدس من الضفة الغربية قيد بشكل متزايد خلال عملية أوصلو في العام 1993 منعت الحكومة الإسرائيلية دخول جميع الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة دون تصاريح. المستوطنات ومعها الطرق الالتفافية فرضت المزيد من القيود على الدخول إلى القدس والسياح فاقم الأوضاع سواء.

23. التهديدات على وضع الإقامة حاملو الهوية الزرقاء خارج الجدار باتوا بتزايد غير قادرين على الوصول إلى القدس الشرقية ما أجبرهم على الحصول على خدمات تعليمية وصحية ودينية في باقي أنحاء الضفة الغربية هذا يقوض حقوق إقامتهم في المدينة طبقاً للسياسة الإسرائيلية مركز الحياة.

24. التأثير على قطاع التعليم والخدمة الصحية. سكان الضفة الغربية أيضا يواجهون صعوبات متزايدة في الوصول إلى مراكز الخدمة الصحية الرئيسية والتعليمية في القدس الشرقية. المدارس الموجودة في القدس الشرقية التي تعتمد على طواقم من الضفة الغربية تواجه خطر الإغلاق. الأمر ذاته ينطبق على المستشفيات. بالإضافة إلى الأعداد المتزايدة من المرضى في الضفة الغربية الذين يواجهون مشاكل التنقل، فإن بعض شركات التأمين الإسرائيلية تطلب من الطاقم حيازة ترخيص مزاولة مهنة إسرائيليا. وفقا لوزارة شؤون القدس في السلطة الفلسطينية فإن قرابة 68% من الطواقم الطبية العاملة في القدس الشرقية تسكن خارج حدودها البلدية نقص المرضى والطواقم سيتسبب بانخفاض عدد ومستوى الخدمات التي عادة ما لا تكون متوفرة في الضفة الغربية.

25. القيود على الحرية الدينية: المسيحيون والمسلمون الذين يقيمون شرق السياج تفرض قيود على وصولهم إلى أماكنهم الدينية. سكان الضفة الغربية يجدون المزيد من الصعوبات في الوصول إلى الحرم الشريف بسبب النظام الأوسع ومنع التصاريح للدخول إلى القدس والسياح لا يسمح للذكور الذين تقل أعمارهم عن 45 عاما بالدخول إلى الحرم مدير الأوقاف، الذي يشرف على المسجد، اشتكى بشكل خاص من الإجراءات الإسرائيلية المتزايدة للسيطرة على المسجد . الشرطة تقوم بأعمال الدورية بشكل متواصل منذ عام. يقول الإسرائيليون استحدثوا إجراءات جديدة خلال الأسابيع القليلة الماضية- تم وضع الكاميرات على كل بوابة، خارج الحرم إلا أن عدساتها باتجاه الداخل بذلك فإن كل دخول تجري مراقبته بشكل دقيق. بدأ الإسرائيليون أيضا بإقامة سياج على المباني المحيطة بالحرم. أن لقلق المسلمين فيما يتعلق بالدخول إلى (والتهديدات) للحرم الشريف تبعات أمنية وسياسية "التهديدات" المعلنة من قبل جماعات يهودية ضد المسجد وحرمان المسلمين من الدخول بشكل دائم يفجر الاشتباكات ويحرك الفلسطينيين المتشددين.

فرص حل الدولتين مع القدس عاصمة لفلسطين تتقهقر.

26. التبعات السياسية الأوسع للإجراءات سألقة الذكر تبعث على القلق الشديد كما هو مذكور آنفا فإن فرص حل الدولتين مع القدس الشرقية عاصمة لفلسطين تتقهقر كلما ازداد مستوى النشاط الاستيطاني في وحول القدس الشرقية كلما كان صعبا القول ما هو فلسطيني، وربطه مع باقي أنحاء الضفة الغربية النشاط الإسرائيلي في إي I وتسييج مساحة واسعة حول معاليه أدوميم يشكلان مصدر قلق خاصا بهذا الشأن السياسات الإسرائيلية في القدس الشرقية تجعل مقترحات حل الصراع مثل تلك التي جاءت في وثيقة جنيف في 2003م وهي مبادرة مجتمع مدني رحب بها الاتحاد الأوروبي، صعبة التحقيق.

27. ترتيبات تسهيل الانتخابات الرئاسية للسلطة الفلسطينية في القدس الشرقية في كانون الثاني 2005م كانت غير مرضية- إسرائيل أغلقت مراكز تسجيل المقترعين "لم يكن بإمكان المرشحين القيام بحملات بحرية في المدينة والقيود على عدد مراكز الاقتراع أدت إلى فوضى يوم الانتخابات، أن تقرير بعثة الرقابة على الانتخابات لرئيس الوزراء السابق روكارد تحدد المشاكل بوضوح مع التوصيات للتحسين قبيل انتخابات المجلس التشريعي المقررة في 25 كانون الثاني 2006م.

الفصل الخامس عشر

الخاتمة والتوصيات

منذ وقوع المدينة المقدسة في الأسر الاسرائيلي عام 1967م، أي منذ أربعين عاماً وزهرة المدائن العاصمة الروحية للأديان السماوية تتعرض لاستراتيجية احتلالية ممنهجة هدفت إلى إفراغها من سكانها الاصليين واحلال المستوطنين الغرباء مكانهم وطمس معالمها العربية الأصيلة. ويعتبر المخطط 2020 م الهادف لإفراغ مدينة القدس العتيقة من الفلسطينيين أقوى دليل على تلك السياسة البغيضة بحق الشعب العربي الفلسطيني.

ويتزامن هذا المخطط مع غياب كامل لأية استراتيجية فلسطينية رسمية لتعزيز ثبات وسمود الفلسطينيين في مدينتهم التي تشهد هجرة المؤسسات الفاعلة عنها، إلى جانب تغييبها عن الأجندة الفلسطينية، وتراجعها عن أولويات العالمين العربي والإسلامي، فيما يتعرض الفلسطيني المقدسي لضغوط قاسية ومتعددة من قبل المؤسسات الاحتلالية المختلفة لتنعيس الحياة عليه وحرمانه من العيش الكريم فيها لغرض إجباره على ترك المدينة المقدسة.

وإنطلاقاً من أن القدس جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية، وأن حل وضعها لن يكون إلا في الإطار الشامل للقضية الفلسطينية القائمة على مبادئ القانون الدولي والعدالة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، ومن منطلق الوضع الذي يتهدد المدينة وساكنيها، وضرورة الحفاظ على وجود وثبات الفلسطينيين في القدس وحماية كافة حقوقهم، فإن ذلك يستدعي:

- وضع ملف القدس ضمن أهم اولويات صانعي القرار لادارجه في أجندة السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومتها، وتحمل رجالات القدس وذوي الخبرة فيها المسؤولية في الدفاع عن المدينة ومحاربة سياسات الاحتلال العنصرية.
- حشد التحرك السريع من قبل القوى الفلسطينية والعربية والإسلامية والمسيحية للتصدي للسياسة الاحتلالية التهجيرية من خلال توفير كل أسباب الدعم والسمود لتعزيز ثبات المقدسيين في مدينتهم.
- التأكيد على عروبة القدس والتصدي لسياسة فرض الأمر الواقع الإسرائيلي بسياسة فلسطينية مضادة لترسيخ القدس عاصمة أبدية للدولة الفلسطينية.
- على المجتمع الدولي احترام التزاماته الدولية بالعمل على تطبيق موثيق جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن ضمنها القدس.
- دعوة العالم العربي والإسلامي والدولي للاهتمام بقضية القدس، وجعلها القضية الأهم ضمن أجندتهم، والدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس الذين تمارس عليهم السياسات العنصرية الاسرائيلية التي تهدف الى طردهم من مدينتهم.
- تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالأراضي المحتلة بصفة عامة، والقدس خاصة التي تعتبر القرار الاسرائيلي بضم القدس باطلاً وغير شرعياً، والداعية لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية.
- الضغط على سلطات الاحتلال لانهاء احتلالها الذي أخذ يتطور في الآونة الاخيرة لنظام فصل عنصري بغض أسوأ مما كان الحال عليه في جنوب أفريقيا.

ومدينة القدس يجب أن توائم وضعها مع المتغيرات الجديدة التي فرضها جدار الفصل العنصري وهي في صراع دائم

للبقاء، وحيث أنه لا وجود لسلطة وطنية تمارس عملها لمصلحة المواطن العربي الفلسطيني في مدينة القدس، وحيث لا تتوفر في المدينة أي قيادة سياسية معتمدة فإن على الجميع دون استثناء دعم هذه المدينة المقدسة في صراع البقاء هذا لتبقى مدينة القدس عربية الطابع والمحتوى والمضمون.

وانطلاقاً مما سبق، ومن ضرورة دعمها للمدينة المقدسة ودعم صمود أبنائها على أرضها، فإن الحكومة الفلسطينية تؤكد على ضرورة تركيز الجهود على المجالات التالية:

- في مجال الاستيطان

- العمل على تحسين الظروف السكنية للأسر التي تعاني من ضائقة في السكن، بما يشمل رفع مستوى رفاهية السكن، تقليل كثافة السكن وتوسيع الوحدات السكنية.
- تأمين تسوية الأراضي وتسجيلها رسمياً لتمكين أصحاب الأراضي والمالكين من إقامة مشاريعهم الخاصة، بالإضافة إلى إقامة جمعيات للعائلات التي تتنازع على الأرض المفتتة نتيجة للإرث.
- إقامة سلسلة مشاريع اقتصادية لدعم صمود المواطن المقدسي، الأمر الذي يتطلب قيام المؤسسات العربية والإسلامية في الخارج بدعم المؤسسات المقدسية الموجودة، وخاصة وأنها تعاني من أزمات مالية تهدد بإغلاقها بسبب ممارسات سلطات الاحتلال ضدها.
- استخدام القوانين السائدة في عمليات التخطيط واستعمال الأراضي بشكل أفضل لتوسيع رقعة البناء الذي يعني الزيادة السكانية، والتقليل من عمليات الهدم، وتخفيض نسبة المشاكل الاجتماعية والتعليمية، خاصة وأن قطاعي الإسكان والتخطيط هما الوسيلتان المستعملتان من قبل سلطات الاحتلال الآن كأداة ضبط وسيطرة جغرافية وسكانية.

- في مجال جدار الفصل العنصري

- استغلال القوانين الدولية وقرارات محكمة لاهاي لوقف عملية إقامة الجدار الذي بدأت تأثيراته على النواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والصحية، تأخذ منحاً خطيراً.
- دعم ومساندة أصحاب الأراضي التي تم مصادرتها وإلحاق الضرر بها نتيجة الجدار.
- الاستمرار في الاحتجاجات والتظاهرات ضد بناء الجدار بمشاركة مناصري القضية الفلسطينية وخاصة الأجانب منهم، اقتداءً بما حصل في قرية "بلعين" التي تمكن أهلها من استرداد (1100) دونم من أراضي القرية بعد إزاحة الجدار عن مساره مساحة (500) متر.

في مجال هدم البيوت

- الضغط على إسرائيل دولياً لإلغاء جميع أوامر هدم المنازل غير المرخصة في القدس، وإلغاء جميع أوامر الهدم التي لم تنفذ بعد، والضغط عليها دولياً لاحترام أن القدس مدينة محتلة تنطبق عليها القرارات والمواثيق الدولية الخاصة بالمناطق المحتلة، والامتناع عن القيام بأي إجراء من شأنه المس بالوضع الديمغرافي أو الجغرافي في المدينة، إضافة إلى تثبيت مخططات هيكلية تضمن التوسع العمراني للفلسطينيين في القدس والقيام بدورها كقوة محتلة، وتوفير كافة الخدمات المتعلقة بالمسكن الملائم من مجاري وبنية تحتية وماء وكهرباء وغيرها.
- العمل على محاولة وقف هدم منازل أقرباء الفلسطينيين الذين يشاركون أو يشتبه في مشاركتهم في عمليات انتحارية أو غيرها من الهجمات ضد الإسرائيليين لأن ذلك يشكل انتهاكاً للقانون الدولي يجب وقفه.
- محاولة تعويض من هُدمت منازلهم، وتلك التي تضررت نتيجة عملية الهدم.
- العمل على منح من دُمرت ممتلكاتهم بصورة غير قانونية، ودون إشعار مسبق بعملية الهدم فرصةً فعلية للطعن في قرارات الهدم أمام محكمة قضائية.
- تقديم الخدمات الهندسية والقانونية للمواطنين المتضررين من سياسة هدم المنازل.
- إثارة قضية هدم المنازل في كافة المستويات المحلية والعربية والدولية، وذلك بوضع استراتيجية عمل تضمن المشاركة الجماهيرية في مواجهة سياسة هدم المنازل، والبدء بإعداد ملفات قانونية من خلال خبراء مختصين لملاحقة كل من لهم علاقة بهدم المنازل في القدس أمام محاكم دولية.
- التأكيد على الحق السياسي بالقدس والتركيز على محيط القدس في برامج التنمية المختلفة واعتبار مناطق القدس الواقعة في الضفة الغربية مناطق تطوير (أ).
- مطالبة الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف والدول الراعية بالضغط على إسرائيل لاحترام واجباتها في القدس كجهة محتلة يمنع عليها التأثير على الوضع الجغرافي لصالح نقل سكان من المنطقة المحتلة إلى أخرى أو نقل مواطنيها إلى المناطق المحتلة.

- في مجال سحب الهويات

- القيام بحملات توعية للفلسطينيين المقدسيين ممن يحملون الهويات المقدسية ويعيشون خارج حدودها والمغتربين أيضاً، حتى لا يفقدوا حقهم في الإقامة في القدس بناء على الإجراءات التعسفية التي تمارسها إسرائيل ضد المواطنين حاملي الهويات المقدسية ويعيشون خارج المدينة.
- تقديم استشارات قانونية للأسر الفلسطينية في القدس التي تتعرض لانتهاكات بسبب إلغاء الإقامة في القدس وتشتيت عائلاتهم.
- ملاحقة القضائية تجاه سياسات إسرائيل بحق الفلسطينيين في القدس ومنعهم من الإقامة فيها، والسعي لتهمجهم ضمن سياسة الترانسفير العنصرية، وذلك في محكمة لاهاي الدولية.
- تشكيل حركات اجتماعية مناهضة لفضح السياسات الإسرائيلية فيما يتعلق بإلغاء إقامة الفلسطينيين في القدس، وتشتيت العائلات الفلسطينية ضمن سياسة التهجير الصامت، وذلك بمساعدة المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني بكافة أطيافه وسلطته الوطنية الفلسطينية إلى جانب الدول الداعمة للقضية الفلسطينية.

- إثارة قضية من فقدوا حق الإقامة في القدس من المقدسين الذين لم يحصلوا عليها بسبب وجودهم خارج المدينة أثناء الإحصاء الإسرائيلي لسكان القدس عام 1967م.

- في مجال التعليم

- وضع ميزانية خاصة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لدعم قطاع التعليم في القدس من خلال:
 - ناء مدارس جديدة، وشراء واستئجار مبانٍ لاستيعاب الزيادة الطبيعية للمقدسين، ولجذب أكبر عدد ممكن من الطلبة للدراسة في هذه المدارس نزولاً عند رغبة ذويهم.
 - أهيل وترميم المدارس في المباني القائمة.
 - عم المدارس الخاصة ورفع مستواها التعليمي والبيئي.
- تطوير قدرات الأفراد والمناهج من خلال:
 - حسين رواتب المعلمين من حملة هوية القدس أسوة بنظرائهم في مدارس البلدية والمعارف، ومنح العاملين الامتيازات الضرورية حسب وظائفهم، وذلك في إطار منافسة المدارس التابعة لبلدية الاحتلال.
 - شجيع برامج التعليم اللامنهجي لتعزيز الانتماء والوعي المجتمعي، وتوفير تعليم نوعي يعزز الهوية والانتماء والوعي الوطني فيما يتعلق بالقدس.
- لعمل على أن يتولى سكان القدس العربية إدارة مدارسهم بما فيها تلك التي تديرها بلدية القدس والمعارف الإسرائيلية من خلال الضغط على إسرائيل داخلياً وخارجياً عبر المؤسسات الدولية وعلى رأسها اليونسكو واليونسيف.
- ضرورة الحفاظ على مدارس الأوقاف ÇáÊí áí ÕãÇã ÇáÃãÇã ÇáĐí ííÝÙ ÇááæíÉ ÇáæØáíÉ ÇáÝáÓØíáíÉ; æíÖãã ÊÎÑíÓ ÇáããÇì ÇáÝáÓØíáí Ýí ÇááíÇÑÓ Úáí ÇÎÊáÇÝ ÌãÇÒ ÇáÃÕÑÇÝ ÚáíãÇ
- تشكيل لجنة وطنية دائمة من أهالي القدس تضم مختلف الطوائف والتخصصات لمساندة جهاز التربية والتعليم، وجمع التبرعات لدعم وتطوير مؤسسات التعليم المقدسية.
- لعمل على إيجاد قاعدة عريضة من نقاط الاتفاق بين مدارس القدس متعددة الديانات والفلسفات والمناهج، واستغلال تلك القاعدة لبناء علاقات وثيقة وتعاون مثمر بين هذه المدارس، لزيادة تلاحم وتماسك المجتمع

الفلسطيني في القدس.

ت

وعية المجتمع المقدسي نحو أهمية التعايش السليم والأمن بين المسلمين والمسيحيين، وتقوية هذا التعايش من أجل الصمود والتحدى أمام المخاطر التي تواجه المدينة المقدسة.

- في المجال الصحي

- تقديم مزيد من الدعم والمساندة لمستشفيات القدس، للاستمرار في تقديم خدماتها الطبية لجمهورها المقدسي.
- تعزيز التنسيق بين مديرية صحة القدس التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية، والمؤسسات والجمعيات الصحية الأهلية، ووكالة الغوث/ الاونروا بما فيها القطاع الخاص لخدمة المدينة المقدسة.
- تفعيل واستمرار التحويلات الطبية إلى مستشفيات القدس الخاصة "المقاصد- المطلع" وتوسيعها لتشمل مستشفى "الهلال الأحمر الفلسطيني وسان جون للعيون" وذلك من أجل المحافظة على استمرارية وبقاء عمل هذه المستشفيات.
- إنشاء نظام صحي شامل وفعال، قابل للتطوير والاستدامة، ويوفر الاحتياجات ويستطيع الأخذ بالاعتبار الحماية الصحية والحقوق وخاصة للفئات والمجموعات المهمشة والفقراء وخدمتها.
- إنشاء ائتلاف/ أو شبكة شبيهة للرعاية الصحية بمستشفيات القدس.
- ضرورة اعتماد وتفعيل اللجنة الصحية لمحافظة القدس.
- تطوير ودعم الخدمات القائمة في المستشفيات والمراكز الأهلية الفلسطينية.
- تحسين وتطوير خدمات الصحة النفسية كجزء من الرعاية الصحية أو عمل شبكة خاصة.

- في المجال الاقتصادي والتجاري

- ضرورة وضع خطة إستراتيجية لمدينة القدس بهدف:
 - فصل الاقتصاد المقدسي بشكل كلي عن الاقتصاد الإسرائيلي.
 - زيادة وتفعيل العلاقة مع الاقتصاد الفلسطيني.
 - زيادة اعتماد القدس العربية اقتصاديا على نفسها.
- إنشاء صندوق استثماري خاص بالقدس.
- منح تظمينات للمستثمرين المحليين والعرب عن طريق إنشاء صندوق تأمين لضمان الاستثمارات في القدس.
- تخصيص جزء من الاستثمار إلى قطاع الإسكان والإنشاءات لتأمين منازل للمقدسيين وضمان بقاء أكبر عدد من سكان القدس.
- الاهتمام وبشكل كبير بترميم منازل البلدة القديمة، بما فيها تلك المنازل القديمة خارج السور لتأمين حياة أفضل للسكان هناك.

- في المجال السياحي

توجيه الإمكانات الاقتصادية والاستثمارات المتاحة نحو القطاع السياحي على اعتبار أن القدس هي بالدرجة الأولى مدينة سياحية .

ترميم البنية التحتية السياحية التي تضررت بين الأعوام 2000-2007م.

إيجاد أماكن جذب سياحية جديدة ومتنوعة وملاحقة المستجدات في صناعة السياحة.

زي

أداة الترويج السياحي لمدينة القدس كوحدة منفصلة أو ضمن برامج سياحية مع دول مجاورة.

تطوير الحياة الثقافية والترفيهية في مدينة القدس لتلائم المتطلبات السياحية، وتواكب تطورها وبصورة أكثر جذبًا، إضافة إلى جذب القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

زي

أداة عدد الغرف الفندقية العربية من خلال إنشاء فنادق جديدة تستطيع منافسة الفنادق الإسرائيلية.

إعادة

إحياء الصناعات الحرفية في مدينة القدس، وذلك بتدريب الأجيال الصغيرة من قبل ذويها، أو عبر دورات تدريبية في الخارج، ويمكن تشجيع أصحاب المحلات التجارية في منطقة باب السلسلة ليكون المكان المناسب لذلك.

إحياء

مشروع سوق القطنين بالبلدة القديمة، وكذلك الحمامات المملوكية أو التركية بعد ترميمها.

تقديم

الدعم لمؤسسات القطاع السياحي كمساعدة فنية أو ائتمان ضمن شروط سهلة.

تشكيل

مجلس أعلى للسياحة قائم على أساس المهنية والكفاءة استناداً إلى مهام الدراسة والتخطيط الجاد لهذا القطاع.

تعزيز

برامج التدريب للعاملين في القطاع السياحي، ورفد وزارة السياحة والآثار بالخبراء والمختصين.

إدخال

تكنولوجيا المعلومات وإعادة تأهيل المرافق السياحية والقيام بخدمات تسويق واستشارات قانونية للتعامل مع منظومة القوانين الإسرائيلية.

- في مجال المقدسات الإسلامية والمسيحية

اعتبار

قدسية ومكانة مدينة القدس عند المسلمين والمسيحيين واليهود على حدٍ سواء هي مفتاح للسلام في المنطقة.

القيام

بحملة عالمية عارمة للدفاع عن قدسية القدس وطابعها القدسي الفريد الوحيد في العالم بأسره.

▪ الوقوف أمام التهديدات التي يتعرض لها المسجد الأقصى من خلال:

- د د
- وة أهلنا داخل الأخضر للدفاع عن المسجد الأقصى رغم كافة القيود الإسرائيلية المفروضة عليهم.
- ض
- رورة تبني القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية استراتيجية مشتركة تتواءم مع طبيعة التحدي الذي يواجه القدس وخطورته.
-
- إيجاد بدائل خلاقة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية للعمل في القدس والحفاظ على المسجد الأقصى.
- د د
- وة الحكومة الأردنية لتحمل مسؤوليتها تجاه القدس عامة والمسجد الأقصى خاصة، ومناهضة أي تغيير تجريه سلطات الاحتلال في القدس، ولتعبئة جميع أجهزتها ومؤسساتها بما يتجاوز مشاريع متفرقة للإصلاح والإعمار، وذلك انطلاقاً من أن الأردن هي الوصية على القدس بموجب القانون الدولي وبموجب معاهدة وادي عربة التي وقعتها مع الحكومة الإسرائيلية.
- دعوة الحكومات العربية والإسلامية للدفاع عن المسجد الأقصى، ومواصلة دعم وإسناد الدور الذي يجب أن تضطلع به الحكومة الأردنية بصفتها الوصية على الأماكن المقدسة.
- دعوة الجماهير العربية والجهات العاملة في القدس للحفاظ على رمزية القدس والمسجد الأقصى في وعي الجماهير ليظلا "عنوان المواجهة مع سلطات الاحتلال مهما تعددت العناوين".
- دعوة وسائل الإعلام والإعلاميين للاهتمام وتركيز الضوء على المدينة المقدسة والمسجد الأقصى، وإبقاء هذه القضية ضمن القضايا الأساسية في مختلف أنواع التغطيات الإعلامية.
- دعوة المجتمع الدولي والمنظمات العالمية لتشكيل لجنة لمراقبة أوضاع المقدسات وتوثيق الاعتداءات المتتالية على المسجد الأقصى والمقدسات الأخرى، وقيام المؤسسات المعنية بتوثيق ما يتم تدميره من تراث إنساني على يد سلطات الاحتلال في القدس.

- في مجال الأسرى

- إعطاء قضية الأسرى والمعتقلين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية وبشكل خاص المقدسيين أهمية بالغة، ووضعهم على رأس أولويات عمل السلطة الوطنية الفلسطينية، ودعم كافة المواقف لتحرير الأسرى من سجون الاحتلال.
- ضرورة وضع الأسرى المقدسيين القدامى على رأس قائمة الأسرى المنوي الإفراج عنهم في إطار أي عملية تبادل تجري في المستقبل، وتقويت أي فرصة على سلطات الاحتلال لتمويه هويتهم لغاية تثبيت سيادتها على المدينة.
- العمل على منع عزل الأسرى المقدسيين عن بقية الأسرى الفلسطينيين، وذلك بتضامن الحركة الأسيرة معهم، لمنع تثبيت فصل المواطنين المقدسيين عن عمقهم الفلسطيني سواء داخل السجون أم خارجها.

- تقديم المساعدة القانونية المجانية للأسير المقدسي لحظة اعتقاله، ووضع محامين لمتابعة قضيتهم والاطلاع على أوضاعهم ومشاكلهم، ومساعدة ذويهم.
 - قيام المنظمات والجمعيات الحقوقية بالضغط على الحكومة الإسرائيلية لتحسين ظروف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، ووقف الاعتقال الإداري التعسفي، والإصرار على إجراء مجالات مختلفة من زيارات دورية لسجون الاحتلال، للاضطلاع بشكل دائم على أوضاعهم وأحوالهم المعيشية والصحية، ومساندة ذويهم لما يتعرضون له من تضيق وملاحقات مكثفة من قوات الاحتلال.
 - تأهيل ودعم الأسرى المقدسيين المحررين في تعليم وتدريب مهني وغير ذلك.
 - دعوة الحكومة الأردنية القيام بمسؤولياتها تجاه الأسرى المقدسيين بشكل كامل وفعال، كونها هي السلطة المسؤولة عنهم بحسب الوضع القائم، وتحمل كل الأعباء القانونية والسياسية لذلك.
 -
- ض
- رورة قيام وسائل الإعلام بالتركيز على قضية الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، وتسليط الضوء على معاناتهم وأوضاعهم داخل السجون والمعتقلات، وفضح السياسة الإسرائيلية بحقهم.

الجداول
جداول الفصل الأول
الموقع ..المساحة ..السكان

جدول رقم (1) حول سكان القدس من 1800-1922م 107

السنة	يهودي	مسيحي	مسلم	المجموع
1800	2000	2750	4000	9750
1835	3000	3250	4500	10,750
1840	5000	3350	4650	13,000
1850	6000	3650	5350	15,000
1860	8000	4000	6000	18,000
1870	11,000	4500	6500	22,000
1880	17,000	6000	8000	31,000
1890	25,000	8000	9000	42,000
1900	35,000	10,000	10,000	55,000
1910	45,000	13,000	12,000	70,000
1922	34,400	14,700	13,505	62,600

عام 1961 - عدد سكان القدس 60488 منهم: (36,801 داخل السور)، و(23,687) خارج السور.

جدول رقم (2) حول سكان القدس من 1922-1995م 108

السنة	العدد الكلي	عرب	نسبة مئوية %	يهود	نسبة مئوية %
1922	62500	28600	45,7	33900	54,3
1931	92900	39300	42,3	53600	57,7
1945	164400	65100	39,7	99300	60,3
1961	237400	70000	29,5	167400	70,5
1967	266300	68600	25,8	197700	74,2
1970	291700	76200	26,1	215500	73,9
1972	313300	83500	26,6	230300	73,4
1974	346000	93200	26,9	252800	73,1
1975	355500	96100	27,0	259400	72,6
1976	366300	100003	27,4	266000	72,6
1977	376000	103700	27,6	272300	72,4
1978	386600	107200	27,7	279400	72,4
1979	398200	110800	27,8	287400	72,3

71,2	292300	28,2	114800	407100	1980
71,8	297600	28,3	117400	415000	1981
71,4	304200	28,3	120200	424400	1982
71,4	3063000	28,6	122400	428700	1983
71,7	321100	28,2	126500	447800	1984
71,6	327700	28,4	130000	457700	1985
71,7	336100	28,3	132800	468900	1986
71,7	346100	28,3	136500	482600	1987
71,7	353900	28,3	139600	493500	1988
71,7	361500	28,3	142600	504100	1989
71,7	378200	27,9	146300	524500	1990
72,1	392800	27,8	151300	544200	1991
72,2	401000	27,9	155500	556500	1992
71,1	406400	28,3	160800	567200	1993
71,7	411900	28,8	166900	578800	1994
70,5	---	---	174400	591400	1995

جدول رقم (3) حول التجمعات العربية داخل حدود بلدية القدس 109

عدد السكان	المساحات بالدونم	اسم القرية
13651	658+1078	الثوري + السواحة الغربية
20169	1745+851	الطور + الصوانه
21909	3327+5294	بيت حنينا+ المطار
4771	427	باب الساهرة
5981	1577	بيت صفافا
12984	1262	راس العمود
4129	506	(وادي حلوه (وادي ياصول
10703	2394	العيسوية
14050	2949+2342	جبل المكبر + السواحه
10781	2441	كفر عقب
8939	978	شرفات
2672	711	الشيخ جراح

31218	4277	شعفاط
9994	537	سلوان
11757	5333	صور باهر + ام طوبا
7179	347	وادي الجوز
24,000	1,000	البلدة القديمة
208,627 لعام 2002م 280 ألف نسمة لعام 2006م	47,391	المجموع

جدول رقم (4) حول نمو السكان حسب السنوات في القدس 110

السنة	اليهود في القدس الغربية	اليهود في القدس الشرقية	عدد السكان العرب	عدد السكان الإجمالي
1997	267,520	161,580	193,000	622,100
2002	281,747	176,853	221,900	680,400
2003	286,757	177,743	228,700	693,200
2004	287,300	182,000	237,100	706,400

جداول الفصل الثاني الاستيطان ومصادرة الاراضي

جدول رقم (5) حول أهم المستوطنات التي أقيمت في القدس

المستوطنة	الأرض المقامة عليها	تاريخ مصادرة أراضيها	تاريخ تأسيسها	مساحة الأرض المصادرة/ دونم	مساحة المستعمرة/ دونم	عدد سكانها	عدد الوحدات السكنية
النيبي يعقوب	-	1968	-	1835	862	19300	3800
راموت	-	1970	1972	4840	2875	37200	8000
جيلو	بيت صفافا	1970	1971	2700	2743	30200	7484
تلبوت الشرقية	صور باهر	1970	1973	2240	1071	15000	4400
معلوت دفنا	-	1968	1973	-	389	4700	1184
الجامعة العبرية	العيسوية ولفتا	1924	1924-1967	-	740	2500	-

2165	-	1198	-	1990	1970	بيت حنينا وشعفاط	ريخس شعفاط (جبعات هاشعفاط)
2200	6600	397	3345	1968	1968	لفتا وشعفاط	رامات أشكول (جبعات همفتار)
12.000	30.000	-	3800	-	-	بيت حنينا وشعفاط وحزما وعنيتا	بسجات زئيف وبسجات عومر
منطقة صناعية	-	1158	1200	1970	1970	قلنديا والرام وبير نبالا وبيت حنينا	عطروت
3600	-	170	980	1991	-	بيت صفافا وبيت جالا	جبعات هماتوس
6500	-	170	1850	1991	1990	صور باهر وأم طوبا وبيت ساحور	هارحوماه
5000	6500	822	-	1968	-	لفتا وشعفاط	الثلة الفرنسية
-	-	-	130	تحت التأسيس	1970	حي الشماعة في الخليل	ماميلا

جدول رقم (6) حول المستعمرات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس ومساحتها وعدد سكانها 112

اسم المستعمرة	المساحة	عدد السكان
تلبوت الشرقية	1195	12591
جيلو	2859	27569
جبل ابو غنيم، جبعات همتوس	2523+310	1125
جبعات همفتار	588	2948
الثلة الفرنسية	2018	6631
معلوت دفنا	380	3617

نفي يعقوب	1759	20250
الحي اليهودي	122	2348
بسكات زئيف	5467	38684
رامات اشكول	397	3046
راموت شلومو	1126	12822
راموت	4979	38992
سنهدريا	378	4994
إجمالي المساحات	24754 دونم أي 35%	175617 عدد المستوطنين عام 2002
		182,000 عدد المستوطنين عام 2006

جدول رقم (7) حول التجمعات العربية داخل حدود بلدية القدس 113

اسم القرية	المساحات بالدونم	عدد السكان
الثوري + السواحة الغربية	658+1078	13651
الطور + الصوانه	1745+851	20169
بيت حنينا+ المطار	3327+5294	21909
باب الساهرة	427	4771
بيت صفافا	1577	5981
راس العمود	1262	12984
وادي حلوه (وادي ياصول)	506	4129
العيسوية	2394	10703
جبل المكبر + السواحه	2949+2342	14050
كفر عقب	2441	10781
شرفات	978	8939
الشيخ جراح	711	2672
شعفاط	4277	31218
سلوان	537	9994
صور باهر + ام طوبا	5333	11757
وادي الجوز	347	7179
البلدة القديمة	1,000	24,000
المجموع	47,391	208,627 لعام 2002 2006 الف نسمة حسب إحصائيات 280

جدول رقم (8) حول أعداد اليهود بمدينة القدس خلال الأعوام الماضية 114

السنوات	عدد المستوطنين
1972	6900
1977	33000
1981	59000
1986	103,900
1991	137,400
1995	157,300
1999	170,400
2002	175,617
2006	182,000

جدول رقم (9) حول الصراع الديموغرافي في الأدبيات الإسرائيلية 115

السنة	المجموع	يهودي	مسيحي	مسلم
1800	9750	2000	2750	4000
1835	10,750	3000	3250	4500
1840	13,000	5000	3350	4650
1850	15,000	6000	3650	5350
1860	18,000	8000	4000	6000
1870	22,000	11,000	4500	6500
1880	31,000	17,000	6000	8000
1890	42,000	25,000	8000	9000
1900	55,000	35,000	10,000	10,000
1910	70,000	45,000	13,000	12,000
1922	62,600	34,400	14,700	13,505

- عام 1961م، كان عدد سكان القدس 60488 منهم: (36,801 داخل السور، و 23,687 خارج السور)

جدول رقم (10) حول توسيع حدود بلدية القدس حسب السنوات 116

السنة	المساحة بالدونم
1952	33,5
1963	36
1964	38,1
1967	108
1985	108,5
1993	126,6

التوسع حتى عام 1964 هو القدس الغربية / بعد عام 1967 التوسع تم على حساب الضفة الغربية ودمج القدس الشرقية مع الغربية أما في عام 1993 فإن التوسع قد تم باتجاه القدس الغربية، وفي حالة ضم معاليه ادوميم

114 خليل تفكجي

115 الجامعة العبرية - د. بن آرييه القدس 1984.

116 خليل تفكجي

جدول رقم (11) حول نمو السكان حسب السنوات في القدس 117

السنة	اليهود في القدس الغربية	اليهود في القدس الشرقية	عدد السكان العرب	عدد السكان الإجمالي
1997	267,520	161,580	193,000	622,100
2002	281,747	176,853	221,900	680,400
2003	286,757	177,743	228,700	693,200
2004	287,300	182,000	237,100	706,400

جدول رقم (12) حول المساحات وعدد السكان في المستعمرات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس 118

اسم المستعمرة	المساحة	عدد السكان 2003	عدد الوحدات السكنية 2004
تليبيوت الشرقية	1195	12439	4322
التلة الفرنسية	2018	6628	1509
جيلو	2859	27425	8956
هارحوماه وجبعات همتوس	2832	2152	1484
جبعات همغتار ورامات اشكول شرق	588	2958	1158
معلوت دفنا	380	3664	914
نفي يعقوب	1759	20306	4741
الحي اليهودي	122	2387	572
بسكات زئيف	5467	39747	11245
رامات اشكول غرب	397	3123	1215
رامات شلومو	1126	13390	2081
سنهدريا	378	4144	755
الون	4979	39747	8924
		47876	

جداول الفصل الثالث
جدار الفصل العنصري

جدول رقم (13) حول الأسر والأفراد الفلسطينيين في محافظة القدس حسب بعض الخصائص الخلفية والموقع من الجدار
حزيران- 2006 119.

الموقع من الجدار		مجموع المحافظة	المؤشر
خارج الجدار	داخل الجدار		
342	639	981	عدد الأسر في العينة
1.882	3.266	5.148	عدد الأفراد في العينة
			توزيع الأفراد حسب الجنس
51.6	49.9	50.5	ذكور
48.4	50.1	49.5	إناث
100	100	100	المجموع
			العمر
46.5	44.1	45.0	سنة 15 أقل من
19.2	17.4	18.0	15-24
14.3	15.3	14.9	25-34
8.8	9.9	9.5	35-44
5.2	6.0	4.7	45-54
2.9	3.9	3.6	55-64
3.1	3.4	3.3	65+
100	100	100	المجموع
			حالة اللجوء
44.6	46.9	46.1	لاجئ
55.4	53.1	53.9	غير لاجئ
100	100	100	المجموع
			10 المؤهل العلمي للأفراد سنوات فأكثر
13.5	3.3	7.0	أمي
11.0	10.7	10.8	ملم
26.0	24.4	25.0	ابتدائي
23.7	27.0	25.8	إعدادي
15.2	24.7	21.3	ثانوي
2.3	4.0	3.4	دبلوم متوسط
8.3	5.9	6.7	بكالوريوس فأعلى
100	100	100	المجموع

جدول رقم (14) حول التوزيع النسبي للأفراد الفلسطينيين في محافظة القدس الذين غيروا مكان إقامتهم السابقة
بسبب الجدار وتبعاته ومؤشرات أخرى حسب الموقع من الجدار

حزيران- 2006 120.

الموقع من الجدار	مجموع المحافظة	المؤشر
------------------	----------------	--------

خارج الجدار	داخل الجدار		
			تغيير مكان الإقامة:
83.3	29.7	32.9	غيروا مكان الإقامة
16.7	70.3	67.1	لم يغيروا مكان الإقامة
100	100	100	المجموع
1.882	3.266	5.148	عدد المشاهدات
			عدد مرات التغيير قسريا
60.9	93.3	83.3	مرة واحدة
17.2	5.7	9.3	مرتين
21.9	1.0	7.4	ثلاث مرات فأكثر
100	100	100	المجموع
87	194	281	عدد المشاهدات
			تاريخ أول تغيير قسري
48.3	45.1	46.1	قبل بناء الجدار
51.7	54.9	53.9	منذ بناء الجدار
100	100	100	المجموع
87	194	281	عدد المشاهدات
			أسباب تغيير مكان الإقامة
			السابق قسريا
2.1	3.1	2.7	1967/ احتلال 1948 نكبة
10.7	22.3	17.3	*الجدار وتبعاته
			غير قسري
48.7	15.6	29.7	العمل أو المرافقة
23.1	50.1	38.6	الزواج
14.4	8.9	11.7	**أخرى
100	100	100	المجموع
720	969	1.689	عدد المشاهدات

* يشمل ذلك جميع الإجراءات المرتبطة بالاحتلال مثل الحفاظ على الهوية المقدسية أو مصادرة الأراضي أو المساكن وغيرها.

** أخرى تشمل الدراسة، العلاج، بناء جديد.

جدول رقم (15) حول التوزيع النسبي للأفراد الفلسطينيين (16 سنة فأكثر) في محافظة القدس

الذين فكروا سابقاً* في تغيير مكان إقامتهم الحالي حسب السبب والموقع من الجدار

حزيران- 2006 121.

السبب	مجموع المحافظة	الموقع من الجدار
-------	----------------	------------------

خارج الجدار	داخل الجدار		
52.8	51.4	52.2	الجدار وتبعاته
47.2	48.6	47.8	العمل والمرافقة وأخرى
100	100	100	المجموع
109	70	179	عدد المشاهدات

* قبل أكثر من ثلاثة أشهر من يوم المقابلة.

جدول رقم (16) حول التوزيع النسبي للأفراد الفلسطينيين (16 سنة فأكثر) في محافظة القدس الذين يفكرون حالياً* في تغيير مكان إقامتهم الحالي حسب السبب والموقع من الجدار، حزيران- 2006.122

الموقع من الجدار		مجموع المحافظة	السبب
خارج الجدار	داخل الجدار		
58.0	78.9	63.8	الجدار وتبعاته
42.0	21.1	36.2	العمل والمرافقة وأخرى
100	100	100	المجموع
100	38	138	عدد المشاهدات

* منذ ثلاثة أشهر حتى يوم المقابلة.

جدول (17) حول نسبة الأفراد الفلسطينيين (16 سنة فأكثر) في محافظة القدس الذين حددوا متطلبات البقاء في مكان الإقامة الحالي حسب المتطلب والموقع من الجدار، حزيران- 2006.123

الموقع من الجدار		مجموع المحافظة	المتطلبات
خارج الجدار	داخل الجدار		
			توفير
63.6	77.9	72.9	فرص عمل بدخل مناسب
77.4	91.8	86.7	خدمات مناسبة
53.7	89.6	76.9	ضمان اجتماعي
77.9	88.6	84.8	بنية تحتية
51.3	62.5	58.5	اهتمام القيادة السياسية
55.3	75.8	68.5	مؤسسات الأنشطة الترفيهية والثقافية

جدول رقم (18) حول نسبة الأفراد الفلسطينيين (16 سنة فأكثر) في محافظة القدس الذين حددوا متطلبات البقاء في مكان الإقامة الحالي حسب المتطلب والموقع من الجدار، حزيران- 2006.124

الموقع من الجدار	مجموع المحافظة	المتطلبات
------------------	----------------	-----------

122 المصدر نفسه.

123 المصدر نفسه.

124 المصدر نفسه.

خارج الجدار	داخل الجدار		
			توفير
16.8	16.0	16.3	فرص عمل بدخل مناسب
20.4	18.9	19.3	خدمات مناسبة
14.2	18.4	17.1	ضمان اجتماعي
20.6	18.2	18.9	بنية تحتية
13.5	12.9	13.1	اهتمام القيادة السياسية
14.5	15.6	15.3	مؤسسات الأنشطة الترفيهية والثقافية
100	100	100	المجموع

جدول رقم (19) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي غيرت مكان إقامتها السابقة حسب السبب والموقع من الجدار
حزيران- 2006 125.

الموقع من الجدار		مجموع المحافظة	السبب ومكان الانتقال
خارج الجدار	داخل الجدار		
			تغيير مكان الإقامة
32.2	11.7	18.9	غيروا مكان الإقامة
67.8	88.3	81.1	لم يغيروا مكان الإقامة
100	100	100	المجموع
342	639	981	عدد المشاهدات
2.7	10.6	5.9	1967/ احتلال 1948 نكبة
24.8	49.4	34.8	الجدار وتبعاته
29.4	14.7	23.4	عمل رب الأسرة
43.1	25.3	35.9	*أخرى
100	100	100	المجموع
110	75	185	عدد المشاهدات

*أخرى تشمل الدراسة، العلاج، بناء جديد.

جدول رقم (20) نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي حددت متطلبات البقاء في مكان الإقامة الحالي حسب المتطلبات والموقع من الجدار
حزيران- 2006 126.

الموقع من الجدار		مجموع المحافظة	المتطلبات
خارج الجدار	داخل الجدار		

			توفير
82.7	81.9	82.2	فرص عمل بدخل مناسب
86.5	89.7	88.6	خدمات مناسبة
59.9	87.8	78.1	ضمان اجتماعي
83.0	65.1	58.0	بنية تحتية
57.6	58.4	58.1	اهتمام القيادة السياسية
61.0	69.7	66.7	مؤسسات الأنشطة الترفيهية والثقافية

جدول رقم (21) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي حددت متطلبات البقاء في مكان الإقامة الحالي حسب المتطلبات والموقع من الجدار
حزيران- 2006¹²⁷.

الموقع من الجدار		مجموع المحافظة	المتطلبات
خارج الجدار	داخل الجدار		
			توفير
19.3	17.4	18.0	فرص عمل بدخل مناسب
20.1	18.9	19.3	خدمات مناسبة
13.9	18.5	17.0	ضمان اجتماعي
19.2	18.2	18.5	بنية تحتية
13.4	12.3	12.7	اهتمام القيادة السياسية
14.1	14.7	14.5	مؤسسات الأنشطة الترفيهية والثقافية
100	100	100	المجموع

الجدار وحرية التنقل

جدول رقم (22) حول نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي يواجه أفرادها/ بعض أفرادها عوائق في الحركة والتنقل بسبب الجدار وتبعاته حسب نوع العائق والموقع من الجدار.

حزيران- 2006¹²⁸.

الموقع من الجدار		مجموع المحافظة	نوع العوائق
خارج الجدار	داخل الجدار		
95.0	94.5	94.7	الوقت اللازم للتنقل وعبور الحواجز
91.2	93.4	92.7	مواعيد التنقل والعبور

76.6	32.7	50.0	*إجراءات العبور
------	------	------	-----------------

*إجراءات العبور تشمل تصاريح خاصة، هوية تجمعات محددة وأخرى.

الجدار والعلاقات الاجتماعية

جدول رقم (23) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس حسب

انفصال أفراد الأسرة عن الأقارب والموقع من الجدار

حزيران- 2006 129.

الموقع من الجدار		مجموع المحافظة	انفصال الأسرة عن الأقارب
خارج الجدار	داخل الجدار		
32.6	15.5	21.4	نعم
67.4	84.5	78.6	لا
100	100	100	المجموع
342	639	981	عدد المشاهدات

جدول رقم (24) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس

التي انفصل عنها أحد أفرادها حسب الفرد الذي انفصل والموقع من الجدار

حزيران- 2006 130.

الموقع من الجدار		مجموع المحافظة	الفرد المنفصل
خارج الجدار	داخل الجدار		
26.2	14.3	18.0	الأب
12.3	12.9	12.7	الأم
33.8	10.0	17.6	ابن/بنت
27.7	62.8	51.7	آخرون
100	100	100	المجموع
65	140	205	عدد المشاهدات

جدول رقم (25) حول نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس

التي تأثرت بالجدار وتبعاته حسب نوع التأثير والموقع من الجدار

حزيران- 2006 131.

الموقع من الجدار		مجموع المحافظة	نوع التأثير
خارج الجدار	داخل الجدار		
85.2	84.3	84.6	القدرة على زيارة الأهل والأقارب
70.9	48.5	56.3	ممارسة النشاطات الثقافية والاجتماعية والترفيهية

129 المصدر نفسه.

130 المصدر نفسه.

131 المصدر نفسه.

91.8	12.2	40.0	زيارة الأماكن المقدسة
8.0	54.2	22.7	الوصول إلى أرض الأسرة
48.4	8.7	22.0	الوصول إلى الخدمات التعليمية
77.4	5.5	30.5	الوصول إلى الخدمات الصحية
31.2	3.5	9.8	امتيازات الهوية المقدسية

جدول رقم (26) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس
حسب شكل تأثير الجدار وتبعاته على حركة الإناث والأطفال والموقع من الجدار
حزيران- 2006 132.

الموقع من الجدار		مجموع المحافظة		شكل التأثير		
خارج الجدار		داخل الجدار				
الأطفال	الإناث	الأطفال	الإناث	الأطفال	الإناث	
81.9	84.3	59.2	75.5	67.8	78.5	قلل الجدار من الحركة
3.8	3.4	0.9	1.3	2.0	2.0	زاد الجدار من الحركة
14.3	12.3	29.9	23.2	30.2	19.5	لا تأثير للجدار على الحركة
100	100	100	100	100	100	المجموع

جدول رقم (27) أثر الجدار وتبعاته في اختيار شريك الحياة على الأسر في محافظة القدس
حسب الموقع من الجدار / حزيران- 2006 133.

خارج الجدار		داخل الجدار		مجموع المحافظة		اختيار شريك الحياة
بعد بناء الجدار	قبل بناء الجدار	بعد بناء الجدار	قبل بناء الجدار	بعد بناء الجدار	قبل بناء الجدار	
63.2	37.0	73.2	28.4	69.4	31.6	نعم، يشكل مانع
36.8	63.0	26.8	71.6	30.6	68.4	لا يشكل مانع
100	100	100	100	100	100	المجموع

الجدار والخدمات

جدول رقم (28) حول نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي تأثرت بالجدار وتبعاته

132 المصدر نفسه.

133 المصدر نفسه.

في مجال التعليم المدرسي (الأساسي/ الثانوي) والتعليم العالي حسب طريقة التأقلم
حزيران- 2006 134.

محافظة القدس		طريقة التأقلم
التعليم العالي	التعليم الأساسي/ الثانوي	
80.0	75.2	الوصول من خلال طرق بديلة
13.1	15.9	تغيير المدرسة/ الكلية/ الجامعة
9.7	4.5	تغيير مكان الإقامة
72.1	69.4	تعطيل أيام عن المدرسة بسبب إغلاق المنطقة

جدول رقم (29) حول نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس التي واجهت عائقاً
في الحصول على الخدمات الصحية حسب نوع العائق والموقع من الجدار
حزيران- 2006 135.

محافظة القدس		مجموع المحافظة	نوع العائق
خارج الجدار	داخل الجدار		
88.3	5.8	34.5	الانفصال عن الخدمات الطبية في مراكز المدن
81.8	4.4	31.3	عدم قدرة الكادر الطبي من الوصول إلى التجمع
76.6	3.1	28.7	عدم القدرة على دفع التكاليف
66.6	3.0	25.1	عدم توفر الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية
65.7	3.0	24.8	عدم توفر العيادات والمراكز الطبية المجهزة بالتجهيزات الأساسية
65.8	2.2	24.3	عدم توفر خدمات الرعاية للأطفال وحديثي الولادة ((تطعيمات، أدوية
65.4	2.0	24.1	عدم توافر خدمات الرعاية للنساء الحوامل ((فحوصات، تطعيمات خاصة

مصادرة الأراضي بهدف بناء الجدار

جدول رقم (30) حول التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية في محافظة القدس
التي تم مصادرة أراضيها بسبب الجدار حسب متغيرات مختارة والموقع من الجدار
حزيران- 2006 136.

محافظة القدس		مجموع المحافظة	متغيرات مختارة
خارج الجدار	داخل الجدار		

134 المصدر نفسه.

135 المصدر نفسه.

136 المصدر نفسه.

23.8	3.0	10.2	مصادرة جزء أو كل أراضي الأسرة
51.9	38.2	43.0	لم يتم مصادرة أي أراضي للأسرة
24.3	58.8	46.8	لا تمتلك الأسرة أراضي
100	100	100	المجموع

جداول الفصل الرابع هدم البيوت

م(2020) حول توقعات عدد الفلسطينيين واليهود في القدس حتى عام 31 جدول رقم (137

2020						2000	المجموعة السكانية
تغيير اتجاهات الهجرة اليهودية بشكل سلبي وانخفاض بالخصوصية	تغيير اتجاهات الهجرة اليهودية بشكل سلبي	مع هجرة انخفاض الخصوبة	مع هجرة انخفاض الخصوبة ثابتة	بدون هجرة انخفاض بالخصوصية	بدون هجرة وخصوصية ثابتة		
492.0	933.9	958.9	1.003.9	1.020.9	1.069.9	657.8	(مجممل) آلاف
59.8	59.6	61.2	61.0	65.4	65.3	68.8	نسبة اليهود
40.2	40.6	38.8	39.0	34.6	34.7	31.2	نسبة الفلسطينيين

جدول رقم (32) حول عدد الطلبات المقدمة لاستصدار رخصة بناء في القدس وعدد الطلبات التي تم الموافقة عليها 1999 ولغاية منتصف 2002 138

عدد التصاريح المعطاة	طلبات لرخصة البناء	السنة
235	366	1999
225	358	2000
191	218	2001
53	65	2002منتصف

المصدر: ميرمير غليت، تقرير حول هدم المنازل، 2006

جدول رقم (33) حول حجم البناء غير المرخص في القدس الشرقية خلال السنوات (2000-2004) 139

حجم البناء الغير قانوني	الرخص الصادرة للبناء	الزيادة السنوية	عدد الوحدات السكنية	السنة
879	129	1008	35,388	2000

137Margalit,Mear.house Demolition,2006

138Margalit,Mear.house Demolition,2006

139Margalit,Mear.house Demolition,2006

1323	110	1433	36,821	2001
1075	97	1172	37,993	2002
1376	59	1435	39,428	2003
1,184	49	1,233	40,661	2004

* المصدر: ميرمير غلبت، هدم المنازل، 2006

جدول رقم (34) حول الأوامر الإدارية والقضائية الصادرة

من قبل وزارة الداخلية وبلدية القدس الاسرائيليتين بحق البناء غير المرخص 140.

السنة	الأوامر الادارية والاورامر القضائية الصادرة من بلدية القدس	40% من المجموع	الأوامر القضائية والادارية الصادرة من وزارة الداخلية	المجموع
2000	1168	467	46	513
2001	1567	627	134	761
2002	2214	886	110	996
2003	1986	794	64	858
2004	1879	759	73	832
2005	1843	737	62	799

جدول رقم (35) حول مقارنة عمليات هدم المساكن الفلسطينية

خلال عام 2002 والنصف الاول من عام 2003م

حسب الذريعة وعدد المساكن والغرف وافراد الاسرة والمسطح 141

عام 2002 بأكمله						2003 (1/1/02-30/6/03) النصف الأول من عام					
الذريعة	عدد المساكن المهدمة	عدد الغرف	عدد افراد الاسرة	منهم اطفال	اجمالي المسطح	الذريعة	عدد المساكن المهدمة	عدد الغرف	عدد افراد الاسرة	منهم اطفال	اجمالي المسطح
					2م						2م
عدم ترخيص	68	287	429	231	8554	عدم ترخيص	66	256	455	242	8308
امني	8	40	26	11	670	امني	3	14	12	6	472

140 المصدر نفسه.

141 المصدر نفسه.

المجموع	76	318	462	234	9224	المجموع	69	270	467	248	8780
---------	----	-----	-----	-----	------	---------	----	-----	-----	-----	------

جدول رقم (36) حول هدم المنازل في القدس خلال سنة 2005م،

(لا يشمل المنازل الذين بادر السكان الى هدمها)

من (1/1 - 31/7/2005) 142

الأطفال	أفراد الأسرة	المساحة م ²	عدد الغرف	عدد المساكن*	الموقع
4	8	58	5	2	البلدة القديمة
66	107	2509	113	23	بيت حنينا
29	55	3490	183	38	الطور
4	13	330	17	4	صور باهر
2	4	515	13	3	كفر عقب
8	30	510	21	5	سلوان
21	31	410	22	5	المكبر
6	10	400	12	2	الثوري
6	8	100	5	1	العيسوية
4	7	100	4	1	عناتا
179	323	9846	434	97	المجموع الكلي

جدول رقم (37) حول هدم المنازل في القدس القديمة خلال سنة 2004م

(لا يشمل المساكن الذين بادر المواطنين الى هدمها) 143

الأطفال	أفراد الأسرة	المساحة م ²	عدد الغرف	عدد المساكن*	الموقع
138	220	5465	145	41	بيت حنينا
43	84	1045	50	13	سلوان
30	43	1650	28	10	شعفاط
11	15	160	9	2	الطور
147	275	4092	155	76	عناتا
14	22	440	22	4	كفر عقب
6	13	220	11	4	قلنديا
8	20	315	15	4	المكبر
5	10	362	11	3	صور باهر
3	5	80	4	1	واد الجوز
6	8	250	6	2	العيسوية
5	7	140	7	1	السواحرة
5	7	16	1	1	البلدة القديمة
477	834	16106	531	181	المجموع الكلي

جدول رقم (38) حول المنازل المهدامة
من (2003 1/1/2003 حتى 30/6/2003) لذرائع امنية 144

الرقم	اسم المتضرر	تاريخ الهدم	الموقع	عدد		المسطح M2	عدد	
				الشقق	الغرف		الاطفال	الاسرة
1	وسام سعيد العباسي	15/1	سلوان/ عين اللوزة	1	4	72	1	3
2	عيد رمضان مشاهرة	15/2	السواحرة الشرقية	2	10	400	5	9

12	6	472	3	14	المجموع
----	---	-----	---	----	---------

جدول رقم (39) حول هدم منازل في شرقي القدس منذ عام 2004-2006

عدد الأشخاص	المنازل عدد	العام
356	104	2004
238	94	2005
136	47	2006 نهاية
730	245	المجموع

جدول رقم (40) هدم مباني سكنية ومباني اخرى في القدس الشرقية

146 (1999) - معطيات رسمية 2006

المجموع	القدس حسب بلدية	حسب وزارة الداخلية الإسرائيلية	العام
31	17	14	1999
16	9	7	2000
41	32	9	2001
45	36	9	2002
96	66	33	2003
لم تتوفر بيانات	124	لم تتوفر بيانات	2004
لم تتوفر بيانات	73	لم تتوفر بيانات	2005
لم تتوفر بيانات	70	لم تتوفر بيانات	2006
لم تتوفر بيانات	427	72	المجموع

جدول رقم (41) حول الغرامات المفروضة على البناء غير المرخص

السنة	من البلدية	70% من المجموع	من وزارة الداخلية	المجموع
-------	------------	----------------	-------------------	---------

145 بتسليم مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

146 بتسليم مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

(بالشيكل)	(بالشيكل)	(بالشيكل)	(بالشيكل)	
12,543,425	1,968,300	10,575,125	15,107,322	2001
20,620,136	1,731,300	18,888,863	26,984,052	2002
37,364,695	4,959,950	32,404,745	46,292,494	2003
34,084,823	3,786,000	30,289,823	43,284,033	2004
28,623,223	4,324,400	24,298,823	34,792,872	2005
133,292,491	16,769,950	116,522,541	166,460,773	المجموع

جدول رقم (42) حول تصاعد اجراءات الهدم خلال السنوات الاخيرة

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنة
76	128	66	36	32	11	17	12	9	6	15	7	البلدية
18	24	33	7	9	7	14	18	7	11	10	22	وزارة الداخلية
94	152	99	43	41	18	31	30	16	17	25	29	المجموع

جدول رقم (43) حول سياسة التمييز بين أحياء القدس الغربية والشرقية
في تخصيص مساحة البناء

المناطق العربية	المناطق اليهودية
بيت حنينا 50-70%	90% النبي يعقوب
بيت صفا 50%	75% جيلو
جبل المكبر 37%	75-90% أرمون هنتسيف
صور باهر 35-50%	90-120% هار حوماه (جبل ابو غنيم)
العيسوية 70%	70% التلة الفرنسية
شعفاط 70%	90-120% رمات شلومو
بيت حنينا 50%	90-120% بسغات زئيف

جداول الفصل الخامس التهجير الصامت .. سحب الهويات

جدول رقم (44) حول عدد الهويات المقدسية التي سحبت من المواطنين

منذ احتلال القدس عام 1967 حتى عام 2006م 147.

عدد الفلسطينيين الذين تم تجريدهم من مواطنتهم	السنة
105	1967
395	1968
178	1969
327	1970
126	1971
93	1972
77	1973
45	1974
54	1975
42	1976
35	1977
36	1978
91	1979
158	1980
51	1981
74	1982
616	1983
161	1984
99	1985
84	1986
23	1987
2	1988
32	1989
36	1990
20	1991
41	1992
32	1993
45	1994
91	1995
739	1996
1,067	1997
788	1998
411	1999
207	2000
15	2001 حتى نهاية نيسان
المعطيات غير موجودة	2002

272	2003
16	2004
222	2005
1,363	2006
8,269	المجموع

جدول رقم (45) حول ذريعة تجريدكم حسب وزارة الداخلية 148

.....	

1997	1,003	68
1998	618	170
1999	290	121
2000	204	3
2001	15	0

جدول رقم (46) حول قضايا بطاقات الهوية المصادرة حسب مصدر البيان 1996 -

2000149

المصدر		السنة
اسرائيلي	فلسطيني	
739	447*	1996
1,067	1,300	1997
788	1,111	1998
411	900	1999
207	143	2000
3,212	3,901	المجموع

جدول رقم (47) حول بطاقات الهوية المقدسية المصادرة حسب بيانات مختارة 1996-2000150

السنة					البيان
2000	1999	1998	1997	1996*	
111	533	668	860	237	الملفات

148 مركز بيتسيلم

149 كتاب القدس الاحصائي السنوي رقم 8، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2006.

البيانات تمثل النصف الثاني من السنة فقط

150 كتاب القدس الاحصائي السنوي رقم 8، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2006.

*البيانات تمثل النصف الثاني من السنة فقط *

143	900	1,111	1,300	447	القضايا
458	2,466	2,952	3,876	1,195	الأفراد
2	19	11	21	28	المغادرون
67	4	35	33	6	ارجاع الهويات

جدول رقم (48) حول توزيع بطاقات الهوية المقدسية المصادرة حسب التصنيف، 1996-151 2000

السنة					التصنيف
2000	1999	1998	1997	1996	
25	144	241	425	209	أزواج أردنيون
35	230	249	327	66	**أزواج مختلطة
19	274	248	264	55	أزواج مقدسيون
5	21	31	129	81	حملة جنسيات
-	1	1	30	15	طلاب
52	206	192	62	9	تأمين صحي
7	24	149	63	12	تأمين وطني
143	900	1,111	1,300	447	مجموع القضايا

جدول رقم (49) حول توزيع بطاقات الهوية المقدسية المصادرة حسب ذريعة المصادرة
152 1997-2001

ذريعة المصادرة		السنة
المغادرة للصفة الغربية	المغادرة لخارج البلاد	
68	1,003	1997
170	618	1998
121	290	1999
3	204	2000
-	15	2001
362	2,130	المجموع

151 نفس المصدر

* الأزواج المختلطة تشمل ادهم من القدس والآخر من الضفة الغربية أو قطاع غزة.**

152 نفس المصدر

جداول الفصل السادس
التعليم في القدس

جدول رقم (50) حول عدد الطلاب والشعب في مدارس القدس 153

السنة	الشعب			الطلاب			الشعب			الطلاب			الجهة المشرفة		
	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور			
2001/2002	946	473	473	57	0	40	17	7444	3722	3722	335	75	164	96	حكومة
	0			0				2112	1056	1056	87	4	54	29	وكالة
	790	395	395	54	14	21	19	13200	6600	6600	401	195	92	114	خاصة
2002/2003	838	419	419	57	0	41	16	7138	3569	3569	343	39	190	114	حكومة
	0			0				2150	1075	1075	90	4	57	29	وكالة
	874	437	437	56	16	20	20	13676	6838	6838	415	217	84	114	خاصة
2003/2004	790	395	395	58	0	42	16	7330	3665	3665	348	44	191	113	حكومة
	0			0				2436	1218	1218	101	4	64	33	وكالة
	1028	514	514	58	15	20	23	15310	7655	7655	465	258	93	114	خاصة
2004/2005	672	336	336	60	0	44	16	7688	3844	3844	368	59	195	114	حكومة
	0			0				2444	1222	1222	105	4	66	35	وكالة
	964	482	482	54	14	19	21	15176	7588	7588	470	261	93	116	خاصة
2005/2006	662	331	331	63	0	49	14	8344	4172	4172	385	49	209	127	حكومة
	0			0				2366	1183	1183	114	4	75	35	وكالة
	1024	512	512	54	13	19	22	15564	7782	7782	486	269	100	117	خاصة
2006/2007	844	422	422	74	0	55	19	7850	3925	3925	390	54	217	119	حكومة
	0			0				2320	1160	1160	113	4	75	34	وكالة
	1096	548	548	56	14	22	20	16308	8154	8154	555	272	153	130	خاصة

جدول رقم (51) حول تأثير الجدار الفاصل على قطاع التعليم في القدس 154.

موظفي الخدمات	المعلمون	الطلبة	البيان
89	823	112450	العدد الإجمالي
33	161	1642	يعبرون الجدار يوميا
37:1	6%،19	20%	النسبة المئوية

جدول رقم (52) حول المدارس غير التابعة لبلدية القدس 155

ملاحظات	النسبة المئوية من المجموع الكلي للطلاب	عدد الطلاب	عدد المدارس	
حوالي 52% من المعلمين و22% من الطلاب يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية. هذه المدارس تدار بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية	13.9	8889	28	مدارس الأوقاف
النسبة المئوية المقدرة لحملة بطاقات هوية الضفة الغربية من المعلمين والطلاب هي 20%. هذه المدارس تدار من قبل مؤسسات خاصة أو دينية وبعضها يدار من قبل الأوقاف الإسلامية بشكل مستقل .	20%	12819	24	مدارس خاصة
	5.3%	3446	7	الأونروا

جدول رقم (53) حول أهم جامعات الضفة الغربية الفلسطينية التي يستفيد من خدماتها طلبة شرقي القدس 156

154 المصدر نفسه
155 زياد الحموري
156 زياد الحموري

النسبة المئوية المقدر لأعضاء هيئة التدريس العاملين بوظيفة كاملة من أعضاء هيئة تدريس الجامعة الكلي .	العدد المقدر لأعضاء هيئة التدريس الذين يتوجب عليهم اجتياز الحواجز العسكرية	النسبة المئوية لطلبة شرقي القدس	الجامعة
17.5%	40	27%	جامعة بيت لحم
25%	85	1.7%	جامعة بيرزيت
قيد البحث	قيد البحث	40%	جامعة القدس ((بكامل مبانيها

الفصل السابع الوضع الصحي

جدول رقم (54) حول المستشفيات الموجود بالقدس هي 157

عدد الموظفين	عدد الأسرة	إسم المستشفى
600	224	المقاصد
115	56	الفرنسي
120	70	العيون
35	12	الدجاني
18		الأميرة بسمة للإعاقات
120	35	الهلال الأحمر الفلسطيني
157	92	الأوغسنا فيكتوريا

158 جدول رقم (55) حول الوضع الصحي في عدد من مستشفيات القدس

215	عدد الأسرة	إسم المستشفى
250	الطاقة الاستيعابية في حالات الذروة	مستشفى المقاصد
100%	المعدل العام لنسبة الاشغال	
6	غرف الانعاش/ عدد الوحدات	
66	عدد الأسرة في غرف الانعاش	
30	عدد الأسرة في وحدة الخداج	
100%	المعدل العام لنسبة الاشغال في وحدة الخداج	
20	النقص في وحدة الخداج/ سرير	
8282	عدد المحولين للعلاج من قبل مديرية صحة القدس للعام 2006م	
161	عدد الأسرة	مستشفى المطع " مستشفى تخصصي "
75%	المعدل العام لنسبة الإشعال	
5	عدد وحدات/ ICU - سرير	
-	وحدة العلاج الكيماوي	
-	وحدة غسيل الكلى	
3549	عدد المحولين للعلاج من قبل مديرية صحة القدس للعام 2006م	
71	عدد الأسرة المرخصة	مستشفى العيون " مستشفى تخصصي "
46	عدد الأسرة العاملة	
90%	نسبة الإشعال للأسرة العاملة	
3	وحدة طواريء/ أسرة	
30	عدد الأسرة	مستشفى الهلال للولادة
300	الطاقة الاستيعابية/ ولادة	

158 وفقاً لوزارة الصحة الفلسطينية.

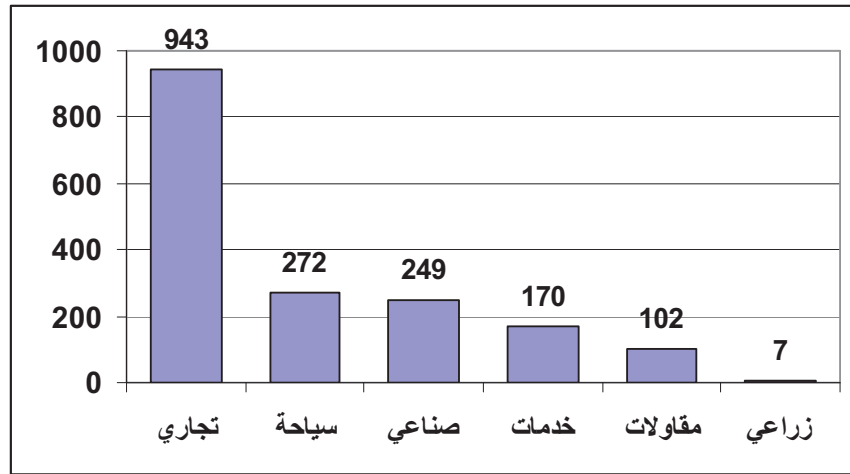
- تعاني المستشفى من: عجز مالي، نقص في الكادر الوظيفي التخصصي، ونقص في الوحدات التشغيلية.
- الأسرة غير العاملة تنقصها التجهيزات ولا يوجد في المنظور القريب خطة لتفعيلها.

• الخطة المستقبلية للمستشفى: مضاعفة الطاقة الاستيعابية من خلال التعاون مع البنك الإسلامي.

138%	المعدل العام لنسبة الإشعال	
3	عدد الوحدات/ ICU	
3	النقص في وحدات/ ICU	
73	عدد الأسرة	مستشفى الفرنساوي " مستشفى عام "
80%	الطاقة الاستيعابية/ ولادة	
6	المعدل العام لنسبة الإشعال	

جداول الفصل الثامن الوضع الإقتصادي والتجاري

فيما جدول رقم (56) حول أهمية القطاع التجاري في مدينة القدس



جدول رقم (57) حول نوع النشاط الاقتصادي، وعدد المشتغلين فيه وحجم إنتاجه في مدينة القدس 159.

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	حجم الإنتاج (ألف دولار)
بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	126	405	8974.7
تجارة الجملة	24	97	2845.5
تجارة التجزئة وإصلاح السلع الشخصية	1363	2531	43,480.5
المجموع	1513	3033	55,300.7

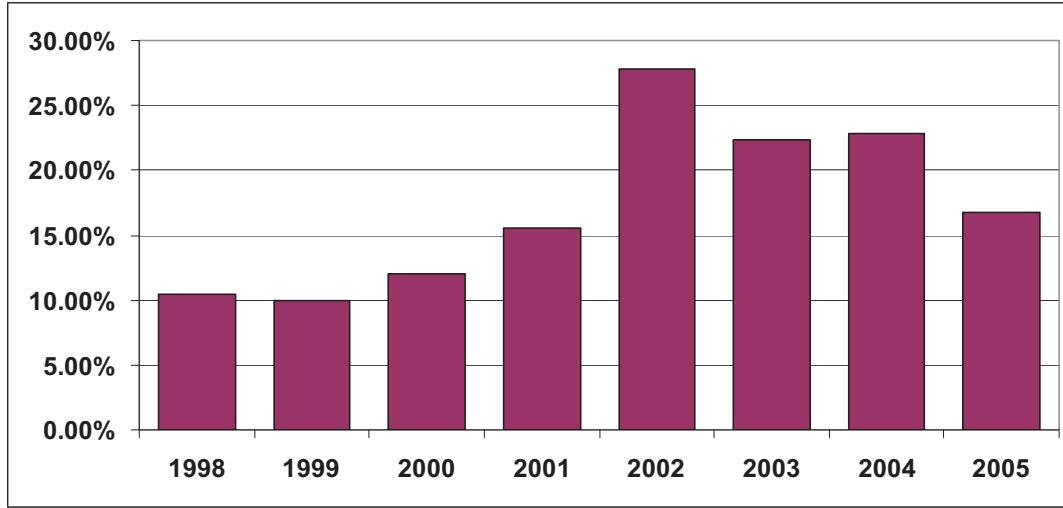
جدول رقم (58) حول عدد المؤسسات والمشتغلين وكمية الإنتاج لسنة 2004م

لقطاع النقل البري والاتصالات

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	كمية الإنتاج بالآلاف دولار
------------------	--------------	---------------	----------------------------

9,217.4	480	45	النقل البري
5,129.3	167	37	الأنشطة المساعدة وأنشطة وكالات السفر
			البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
14,346.7	647	82	المجموع

جدول رقم (59) حول معدل البطالة في محافظة القدس
(2001 - 2005م)



الفصل التاسع الوضع السياحي

جدول رقم (60) حول 2000-2005. عدد الفنادق وعدد الغرف

عدد الغرف	عدد الفنادق	السنة
1,997	43	2000
836	29	2001
915	21	2002
907	20	2003
985	23	2004
869	18	2005

الفصل العاشر المقدسات الإسلامية والمسيحية

جدول رقم (61) حول الجوامع والمساجد الأثرية في القدس 160

الرقم	اسم الجامع	الموقع	ملاحظات
1.	جامع بابا حطة	يقع داخل الحرم بالقرب من باب حطة	تقام فيه الصلوات
	جامع بابا حطة	يقع داخل الحرم بالقرب من باب حطة	تقام فيه الصلوات
	جامع كرسي سليمان	يقع داخل الحرم في الجهة الشرقية	تقام فيه الصلوات
	جامع المغاربة	يقع داخل الحرم بالقرب من باب المغاربة	الآن متحف ودار الكتب الإسلامية
	جامع باب الغوانمة	يقع داخل الحرم بالقرب من باب الغوانمة	
	جامع دار الإمام	يقع داخل الحرم عند باب المجاهدين	

تقام فيه الصلوات .	يقع خارج الحرم ،داخل السور في سوق خان الزيت	جامع خان الزيت	
هدم عام 1967م	يقع خارج الحرم، في الجهة القبيلية لحارة اليهود	جامع حارة اليهود الكبير	
هدم عام 1967 م	يقع خارج الحرم في الجهة الشمالية لحارة اليهود	جامع حارة اليهود الصغير	
	يقع خارج السور في سوقة علون	جامع سوقة علون	
حول إلى متحف عام 1988م	يقع داخل القلعة بباب الخليل	جامع القلعة	
تقام فيه الصلوات	يقع خارج الحرم ،داخل السور إلى الشمال الشرقي من كنيسة القيامة	جامع الخانقاة	
	يقع خارج الحرم، داخل السور بالقرب من الباب الجديد	جامع قمبز	
له منذنة وتقام فيه الصلوات	يقع خارج الحرم ،داخل السور بالقرب من كنيسة القيامة	الجامع العمري (مسجد عمر)	
	يقع خارج الحرم، داخل السور تجاه القلعة بباب الخليل	الجامع اليعقوبي	
	يقع خارج الحرم، داخل السور تجاه القلعة بباب الخليل	جامع بني حسن	
		جامع حارة الأرمن	
	يقع خارج الحرم، داخل السور على طريق النبي داود	جامع طريق النبي داود	
جددت عمارته أيام الملك المنصور قلاوون "(686هـ-1287م)	خارج الحرم ،داخل السور أمام دير الفرنج .	جامع حارة الخوالدية	
	خارج الحرم، داخل السور، بباب العمود	جامع الشيخ لولو	
	خارج الحرم، داخل السور بباب العمود	الجامع الصغير	
هدم عام 1967م	خارج الحرم داخل السور في حي المغاربة بجوار البراق .	جامع البراق الشريف	
	خارج الحرم داخل السور في خان السلطان بسوق باب السلسلة	جامع خان السلطان	
	خارج الحرم داخل السور في حارة القرمي	جامع القرمي	
	خارج الحرم ، داخل السور على طريق خان الزيت	جامع حارة النصارى	
	خارج الحرم ، داخل السور في سوق البازار	جامع البازار	
	خارج الحرم ، داخل السور في الزاوية على طريق باب حطة .	جامع الزاوية النقشندية	
	خارج السور، في حي سعد وسعيد	جامع سعد وسعيد	
	خارج السور في حي الشيخ جراح	جامع الشيخ جراح	
	خارج السور قرب باب الساهرة	جامع حجازي	
	خارج السور في حي وادي الجوز	جامع وادي الجوز	
	خارج السور في حي النبي داود	جامع النبي داود	
استولى عليه اليهود عام 1948م	خارج السور في حي زخرون موشه اليهودي	جامع عكاشة	
هدم عام 1967م	خارج السور بين النبي داود وحارة الشرف	جامع المطحنة	

- إضافة إلى عشرات الجوامع الحديثة المنشرة في كافة القرى والأحياء المحيطة بالمدينة المقدسة.

جدول رقم (62) حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد المسجد الأقصى منذ احتلاله في العام 1967م.

التاريخ	الانتهاكات
7/6/1967	- الجنرال موردخاي غور في سيارة نصف مجنزرة يستولي على الحرم الشريف في اليوم الثالث من بداية الحرب. - صادرت السلطات الإسرائيلية إثر احتلالها للجزء الشرقي من القدس عام 1967 مفاتيح باب المغاربة ولم تعدها حتى الآن.
9/6/1967	تعطلت صلاة الجمعة في الحرم القدسي إثر الاحتلال وكانت هذه أول مرة تتعطل فيها شعائر الصلاة منذ تحرير صلاح الدين للقدس من الصليبيين في عام 1187 ميلادي، وتكرر هذا الأمر يوم الجمعة 19 تشرين الأول 1990 حينما اضطر أئمة المسجد إلى تأخير صلاة الجمعة لمدة ساعة بسبب منع القوات الإسرائيلية المصلين من الوصول للأقصى.
15/6/1967	- الحاخام شلومو غورن "الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي وخمسون من أتباعه يقيمون صلاة دينية في ساحة الحرم الشريف، الحاخام غورن يقول: "إن بعض أقسام منطقة الحرم ليست من أقسام جبل الهيكل ولذلك فإن تحريم الشريعة اليهودية لا يشمل تلك المناطق، ويقول أنه توصل إلى تلك النتائج بعد القيام بقياسات وشهادات تستند إلى علم الحفريات". - محكمة الاستئناف الشرعية الإسلامية ترفض طلباً لمؤسسة ماسونية أمريكية من أجل بناء هيكل سليمان في منطقة الحرم بكلفة 100 مليون دولار.
22/8/1967	الرئاسة الروحية لليهود تضع إشارات خارج منطقة الحرم بموجب تعاليم الشريعة اليهودية حول منع اليهود من دخول الحرم.
10/9/1967	المسلمون يحتجون على إلغاء الرسوم المفروضة على الزوار عند دخول الحرم ووزارة الدفاع الإسرائيلية تعلن أن إدارة الوقف الإسلامي تستطيع أن تجمع رسوم زيارة للمساجد فقط.
15/4/1969	المستشار القانوني للمحكمة "زفي بارليف" وبناءً على أمر مؤقت ضد وزير الشرطة "شلومو هليل" يوضح أن اليهود يجب أن لا يسمح لهم بالصلاة في منطقة الحرم.
16/6/1969	استولت القوات الإسرائيلية على الزاوية الفخرية التي تقع في الجهة الجنوبية الغربية من ساحة المسجد.
24/6/1969	استولت القوات الإسرائيلية على المدرسة التذكيرية التي تعرف بالمحكمة وتقع عند باب السلسلة ويستخدمها الجنود موقعاً عسكرياً لهم.
21/8/1969	اقتحم المتطرف "دنيس دوهان" ساحات الحرم وتمكن من الوصول إلى المحراب وإضرام النار فيه في محاولة لتدمير المسجد، وقد أتت النيران على مساحة واسعة منه إلا أن المواطنين العرب حالوا دون امتدادها إلى مختلف أنحاء المسجد.
23/8/1969	اعتقال سائح أسترالي، من أعضاء كنيسة الله بتهمة تدبير حادث الحرق.
16/9/1970	المحكمة العليا الإسرائيلية تقرر أنه لا سلطة قضائية لها في الأمور التي تتعلق بحقوق ومطالب مختلف الهيئات الدينية، ولذلك لا تتدخل في قضية منع الحكومة لليهود من إقامة الصلاة في الحرم.
28/1/1976	القاضية "دوت اود" من المحكمة المركزية الإسرائيلية تقرر أن لليهود الحق في الصلاة داخل الحرم.
1/2/1976	وزير الشؤون الدينية "اسحق رافائيل" يقول: أن الصلاة في منطقة الحرم هي مسألة تتعلق بالشريعة اليهودية وهي ليست من اختصاصه.
1/7/1976	ردت المحكمة المركزية في القدس قرار القاضية "اود" الصادر في 30/1/1976، وقررت أن محاولة الشبان الثمانية لإقامة الصلاة في الحرم جرت بصورة تظاهرةية وأنهم مذنبون في طريقة تصرفهم.
25/3/1979	انتشار شائعات حول اعتزام جماعة من اتباع كهانا، وطلاب مدارس دينية إقامة الصلاة في الحرم يؤدي إلى

تجمع حوالي ألفين من الشباب العرب المسلمين بالهراوات والحجارة في ساحة الحرم ورجال الشرطة يقومون بتفريقهم.	
تقديم طلب إلى المحكمة العليا لإلغاء المنع المفروض على تأدية الصلاة في الحرم، على ضوء المادة الثالثة من القانون الجديد الذي صدر بشأن القدس، والتي تؤكد حرية الوصول إلى الحرم.	3/8/1979
حاولت جماعة "غورشون سلمون" المتطرفة اقتحام المسجد، إلا أن المواطنين تصدوا لها وافشلوا المحاولة وعمل المتطرف "مائير كهانا" وجماعته على تكرار المحاولة، إلا أن أكثر من عشرين ألف مواطن تصدوا لهم وخاضوا مع الجنود مواجهات ضارية للدفاع عن الحرم سقط خلالها العشرات من الجرحى.	14/8/1979
أطلقت الشرطة الإسرائيلية وابلاً كثيفاً من الرصاص على المصلين المسلمين مما أدى إلى إصابة العشرات منهم بجراح.	11/11/1979
عقد الحاخامات اليهود مؤتمراً عاماً لهم في القدس خططوا خلاله للسيطرة على المسجد الأقصى.	19/4/1980
اقتحم أفراد حركة أمناء جبل الهيكل الحرم القدسي الشريف يرافقتهم الحاخام "موشي شيفل" وبعض قادة حركة هاتحيا، وأرادوا الصلاة وهم يرفعون العلم الإسرائيلي ويحملون كتب التوراة.	3/1/1981
إفشال محاولة 25 شخصاً يهودياً من المتطرفين الدخول لساحات الحرم القدسي الشريف، وبقي المتطرفون خارج باب المغاربة وبعدها انضم إليهم فوج آخر وقاموا بإثارة الضجيج والصياح ثم قاموا بالصلاة هناك.	7/5/1981
الإعلان عن اكتشاف نفق يمتد من أسفل الحرم القدسي يبدأ من حائط البراق وقد طلب كل من وزير الأديان السابق "هارون أبو حصيرة" ووزير الدفاع "أريئيل شارون" إحاطة الموضوع بسرية تامة، وقالت التقارير أن السرداب قام بحفره حاخام حائط المبكى وعمال من وزارة الشؤون الدينية، وكان العمل قد بدأ قبل شهر وكبير الحاخامات "شلومو غورن" يأمر بإغلاق الممر نظراً لحساسية الموضوع.	28/8/1981
حذر البروفيسور "يغنال يادين" عالم الآثار الإسرائيلي من الحفريات أسفل الحرم القدسي	29/8/1981
استمرار الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك تؤدي إلى تصدع خطير في الأبنية الإسلامية الملاصقة للصور الغربي.	31/8/1981
لجنة إعمار المسجد الأقصى تعترض بناء حائط خرساني ببئر قايتباي نظراً لعدم قيام السلطات الإسرائيلية بالوفاء بوعدها بإغلاق البئر تماماً بل أبقت على فتحتين تمكن اليهود من مراقبة المواطنين.	3/9/1981
قام رئيس مجمع أمناء جبل الهيكل "غوشون سلمون" باقتحام ساحة المسجد الأقصى المبارك لأداء الصلاة والشعائر الدينية.	24/2/1982
قامت مجموعة من المتطرفين اليهود من مستوطني كريات أربع مزودة بالأسلحة النارية بمحاولة اقتحام المسجد الأقصى من باب السلسلة بعد أن اعتدت على الحارسين.	2/3/1982
العثور على طرد يحتوي على قنبلة وهمية ورسالة تهديد عند باب الحرم الشريف، اشتملت القنبلة الوهمية على جهاز توقيت وراديو ترانزستور وقد وقعت الرسالة من ما يسمى روابط القرى وحركة الحاخام "كهانا" و"أمناء جبل الهيكل".	8/4/1982
اعتداء أتم على المسجد الأقصى المبارك يقوم به أحد الجنود الإسرائيليين ويدعى "هاري غولدمان" إذ قام الجندي المذكور باقتحام المسجد الأقصى، وأخذ يطلق النيران بشكل عشوائي مما أدى إلى استشهاد مواطنين وجرح أكثر من ستين آخرين، وقد أثار هذا الحادث سخط المواطنين، وأدى إلى احتجاجات عنيفة في الضفة الغربية وغزة وردود فعل عالمية غاضبة ضد إسرائيل.	11/4/1982
مراقب بلدية القدس الغربية يدخل المسجد الأقصى بمساعدة الشرطة للتأكد من ادعاءات عضو الكنيست "غيئولا كوهين" حول وجود أبنية غير قانونية في المسجد الأقصى حيث طالبت بناءً على مزاعمها بفرض حظر على أعمال البناء والترميم في المسجد الأقصى.	12/5/1982
تسلم المسؤولون في الأوقاف الإسلامية بواسطة البريد إنذاراً نهائياً من المنظمات اليهودية المتطرفة تطالبهم	20/5/1982

فيه بالسماح لليهود بأداء الطقوس في المسجد الأقصى وإلا سيعرضون أنفسهم للقتل.	
الهيئة الإسلامية تتلقى رسالة تهديد موقعة من ما يسمى بالدوريات الخضراء وحركة كاخ ومرفقة بحوالة بنكية بقيمة ليرة من بنك لنومي.	7/7/1982
اعتقال "يوئيل ليرنر" أحد نشيطي حركة كاخ بتهمة التخطيط لنسف أحد المساجد في ساحة الأقصى وأدين هذا في 6/10/1982 بتهمة التخطيط لنسف مسجد الصخرة.	25/7/1982
تشكيل حركة متطرفة في إسرائيل وأمريكا مهمتها إعادة بناء جبل الهيكل في موقع المسجد الأقصى، وقد ذكرت مجلة "أزوكوتيب انتيلجاننت ريبورت" الأمريكية أن هذه اللجنة تشكلت تحت إسم "كيرن هار هيببت".	20/1/1983
- قامت الشرطة باعتقال مجموعة من اليهود تتكون من 40 شخصية بتهمة التخطيط لدخول الحرم بالقوة، وكانت الشرطة قد اكتشفت أربعة من اليهود المسلحين يحاولون اقتحام الممر الأرضي المعروف باسطبلات الملك سليمان، ويعملون بموجب تقارير المخابرات، وقام رجال الشرطة بمحاصرة بيت الحاخام "يسرائيل أريئيل" الرئيس السابق لسكان مستوطنة يميت المتدينين والرجل الثاني في قائمة "مثير كهانا" لانتخابات 1981 وهناك تم اعتقال الآخرين. ولدى تفتيش بيت "أريئيل" وبيوت آخرين اكتشفت مجموعة من الأسلحة ورسومات لما يسمى بجبل الهيكل.	10/3/1983
- إلقاء القبض على مجموعة يهودية متطرفة حاولت في الليل اقتحام الحرم القدسي الشريف من طرفه الجنوبي للاستيطان فيه، وكان بعض أفراد المجموعة مدججين بالسلاح ويرتدون الزي العسكري الإسرائيلي.	
إحباط محاولة لاقتحام الأقصى من قبل متطرفين يهود أرادوا احتلاله وقبة الصخرة وإقامة مركز للدراسات الدينية.	11/3/1983
اكتشاف عدة فتحات جديدة تحت الحائط الجنوبي لمسجد الأقصى، حيث يعتقد أن المتطرفين اليهود قاموا بحفرها أثناء محاولتهم اقتحام الحرم الشريف.	12/3/1983
مجموعة ما يسمى "بأمناء جبل البيت" توجه دعوة لإقامة تجمع داخل باب المغاربة قرب ساحة المبكى.	3/4/1983
اعتزمت جماعة ما يسمى "بأمناء جبل الهيكل" ضمن منشورات ألصقتها على الجدران الدخول للأقصى لتأدية ما يسمى "صلاة عيد الاستقلال".	16/4/1983
جماعة من المتطرفين المسماة: "أمناء جبل الهيكل" يؤدون الصلاة أمام باب المغاربة قرب المسجد الأقصى المبارك، وقد سمح لهؤلاء بتأدية الصلاة بناءً على قرار من محكمة العدل العليا الإسرائيلية	13/5/1983
حركة متطرفة تطلق على نفسها ما يسمى "بمخلصي الحرم" تعترم إقامة صلوات عيد الفصح وتقديم القرابين في الحرم الشريف.	24/3/1984
انهيار الدرج المؤدي إلى مدخل المجلس الإسلامي الأعلى، حيث اكتشفت ثغرة طولها ثلاثة أمتار وعرضها متران وعمقها أكثر من عشرة أمتار، تؤدي إلى نفق طويل شفته دائرة الآثار الإسرائيلية بمحاذاة السور الغربي الخارجي للمسجد الأقصى، وتمتد من باب المغاربة حتى باب المجلس الذي يضم مكاتب دائرة الأوقاف العامة، مما هدد عمارة المجلس الإسلامي الأعلى بالسقوط.	29/3/1984
سمحت الشرطة الإسرائيلية للمتطرفين اليهود بأداء الطقوس في المسجد الأقصى إذا طلب عشرة منهم ذلك.	21/8/1985
عقد عدد من الحاخامات اجتماعاً خاصاً قرروا فيه بصورة نهائية السماح لليهود بأداء الطقوس في المسجد الأقصى كما قرروا إنشاء كنيس يهودي في إحدى ساحاته.	4/8/1986
حفرت وزارة الأديان الإسرائيلية نفقاً بالقرب من باب الغوانمة.	2/7/1988
سمحت الشرطة الإسرائيلية بإقامة صلوات للمتدينين اليهود على أبواب الحرم القدسي الشريف وذلك للمرة الأولى رسمياً.	9/8/1989
استشهد 22 مصلياً وإصابة أكثر من 200 بجراح على يد القوات الإسرائيلية داخل الحرم الشريف.	8/8/1990
قامت مجموعة من المتطرفين اليهود بجولة في ساحات المسجد الأقصى وذلك بمناسبة بدء السنة العبرية،	19/9/1999

وقام أحد اليهود بالنفخ في البوق الذي كان بحوزته بالقرب من باب الرحمة.	0
سمحت الشرطة الإسرائيلية لعشرة متطرفين من أعضاء حركة كاخ العنصرية بالدخول إلى ساحة الحرم القدسي حيث قاموا باستعراض استفزازي ورددوا شعارات ضد العرب والمسلمين.	8/12/1990
حاولت مجموعة من عشرة أفراد من حركة أمناء جبل الهيكل بتزعمها رئيس الحركة "غوشون سلامون" الدخول إلى الحرم القدسي رغم وجود قرار من الشرطة بمنع الزيارة.	27/12/1990
تجمع حوالي خمسين عنصراً عند مدخل المسجد الأقصى ورفعوا شعارات تدعو إلى إعادة بناء الهيكل مكان المسجد الأقصى.	2/4/1992
حفريات إسرائيلية خطيرة تؤدي إلى اهتزازات في الحائط الجنوبي الغربي للمسجد الأقصى.	7/7/1996
متطرفون يهود يطالبون نتانياهو بتقسيم الحرم القدسي الشريف.	14/7/1996
فتح نفق تحت السور الغربي للأقصى.	24/9/1996
وضع الحواجز العسكرية على مداخل الأقصى، ومنع الشبان الذين تقل أعمارهم عن (35) سنة من الوصول للصلاة في المسجد الأقصى.	4/10/1996
استمرار الحفريات الإسرائيلية من الجنوب للمسجد الأقصى باتجاه الغرب بار تفاع 6-9 أمتار.	28/1/1997
المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية يصدر قراراً يسمح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى بعد التنسيق مع الشرطة الإسرائيلية.	11/3/1997
استغلال إسرائيل فرصة حفر مجاري من أجل القيام بحفريات جديدة قرب حائط المبكى.	1/4/1997
جماعة يهودية تخطط لإقامة الصلوات في المسجد الأقصى.	12/4/1997
جماعة جبل الهيكل تعترض الصلاة في محيط الحرم القدسي.	24/4/1997
محاولة ثلاثة متطرفين يهود الدخول إلى المسجد الأقصى من باب المغاربة لأداء الصلاة.	27/4/1997
نشر مخطط إسرائيلي لتوسيع ساحة "البراق الصغير" في حي الواد الذي يحاذي الحائط الغربي للمسجد الأقصى وسط حي عربي.	6/5/1997
محاولة مجموعة من اليهود المتطرفين الصلاة في رباط الكرد في القدس من الناحية الغربية من أسوار الحرم القدسي الشريف.	10/5/1997
محاولة مجموعة تضم "12" متطرفاً من اقتحام المسجد الأقصى قبل الظهر.	12/5/1997
إقامة نقطة مراقبة بجوار رباط الكرد.	24/5/1997
- حث اليهود على الصلاة في ساحات المسجد بأمر من الحاخامات المتطرفين. - حاخامات المستوطنين يطالبون بتقسيم الحرم القدسي بين المسلمين واليهود.	28/5/1997
محاولة يهودية لدخول الحرم القدسي.	4/6/1997
محاولة اقتحام المسجد الأقصى.	11/6/1997
محاولة اقتحام المسجد الأقصى.	14/6/1997
متطرفون يهود يستعدون للاستيلاء على الحرم القدسي.	20/6/1997
محاولة مجموعتين من المتطرفين اليهود لاقتحام المسجد الأقصى عبر بوابتي السلسلة والأسباط.	24/12/1997
متطرفون يهود يصلون في الحرم الشريف.	12/7/1998

2/8/1998	محاولتان للمتطرفين اليهود لاقتحام المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة وباب القطانين لأداء الطقوس الدينية.
26/8/1998	جنود إسرائيليون يقتحمون حرمة المسجد الأقصى المبارك ويعتدون بالضرب المبرح على أحد المواطنين داخل ساحات المسجد.
9/9/1998	متطرف يهودي يحاول التسلل إلى باحة المسجد الأقصى من الجهة الأمامية والجنوبية.
27/9/1998	متطرفون يهود يحاولون دخول ساحات المسجد الأقصى المبارك بعد أن سمحت لهم الشرطة الإسرائيلية بذلك.
17/1/1999	القاضي السابق "مناحيم الون" يدعو إلى تقسيم الحرم القدسي، ويعتبر أن المسجد الأقصى هو "الهيكل".
24/1/1999	استغلال قبة الصخرة في حملة دعائية للسياحة في إسرائيل في إعلان نشرته وزارة السياحة الإسرائيلية.
4/4/1999	الشرطة الإسرائيلية تسمح لتسعة عشر متطرفاً يهودياً من جماعة "أمناء جبل الهيكل" بدخول الحرم القدسي الشريف والتجول في ساحاته.
8/6/1999	تسلل أحد المستوطنين لساحة المسجد الأقصى المبارك وقيامه بتصرفات استفزازية تسيء لقدسية المسجد.
21/7/1999	المحكمة العليا الإسرائيلية تصدر قراراً يسمح لما يسمى "بأمناء جبل الهيكل" الدخول إلى الحرم القدسي الشريف".
10/8/1999	قيام السلطات الإسرائيلية بإغلاق نافذة في جدار الأقصى القديم، فتحت لغاية التهوية ومعالجة الرطوبة.
31/8/1999	الكشف عن مخططات إسرائيلية لهدم القصور الأموية المحاذية للمسجد الأقصى المبارك، وتوسيع حائط البراق "المبكي" بقصد تهوية المكان وتخريب المعالم الإسلامية.
13/9/1999	الحكومة الإسرائيلية تبحث خطأً لفرض هيمنتها على الحرم القدسي الشريف مثل استبدال حراسة الشرطة بوضع أبواب إلكترونية وسياج مكهرب.
23/9/1999	دعوة ما يسمى "بأمناء جبل الهيكل" لاقتحام المسجد الأقصى المبارك.
27/9/1999	قيام شركة إسرائيلية للنبيذ بإصااق صورة للقدس يتوسطها المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة على زجاجات النبيذ.
2/10/1999	قيام المستوطنين بمحاولتين لاقتحام ساحات المسجد الأقصى المبارك وذلك من ناحية سوق القطانين، وقد افشل الحراس هاتين المحاولتين.
3/10/1999	قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك بافتتاح مدرج في الجهة الجنوبية للمسجد الأقصى المبارك بهدف قيام المتطرفين اليهود بأداء الطقوس الدينية الخاصة في هذا المكان.
30/10/1999	كشف النقاب عن بدء العد التنازلي الإسرائيلي لهدم المسجد الأقصى المبارك.
14/11/1999	الحاخام الإسرائيلي "اسحق ليفي" زعيم حزب المفدال وزير الإسكان في حكومة أيهود باراك يدعو إلى تقسيم الحرم القدسي الشريف بين المسلمين واليهود في التسوية النهائية.
25/11/1999	اعتقلت الشرطة الإسرائيلية شرطي إسرائيلي سابق خطط للقيام بعملية إرهابية في الحرم القدسي الشريف.
2/12/1999	أيهود أولمرت رئيس بلدية القدس أصدر أمراً بمنع هيئة الأوقاف الإسلامية من مواصلة أعمال الترميم في المصلى المرواني.
3/12/1999	محاولات إسرائيلية لوقف أعمال الترميم في المسجد الأقصى المبارك والمصلى المرواني.
10/12/1999	السلطات الإسرائيلية تهدد بقطع المياه عن الأوقاف الإسلامية بسبب أعمال الترميم في الحرم القدسي الشريف.
20/12/1999	الشرطة الإسرائيلية تتركب آلات تصوير للمراقبة في الطرقات المؤدية إلى المسجد الأقصى المبارك.

	99
جماعة استيطانية تدعى "هذه أرضنا" تخطط لتنظيم تظاهرة ضخمة حول الحرم القدسي الشريف احتجاجاً على افتتاح بوابة طوارئ في المصلى المرواني.	21/12/1999
تظاهر العشرات من الذين يعملون في سلطة الآثار الإسرائيلية احتجاجاً على عمليات الترميم في الحرم القدسي الشريف.	6/1/2000
المحكمة العليا الإسرائيلية تصدر قراراً تعتبر فيه أن المستوى السياسي هو المسؤول عن البت في قضايا المسجد الأقصى المبارك.	11/1/2000
الشرطة الإسرائيلية تمنع شاحنتين محملتين بمواد أولية تحتاهما أعمال الترميم الجارية في المسجد الأقصى المبارك من الدخول إلى المسجد.	25/1/2000
السلطات الإسرائيلية توقف فتاة يهودية في منطقة باب السلسلة بالقدس القديمة بعد أن حاولت أداء الصلاة في مدخل الحرم القدسي الشريف.	8/3/2000
انهيار جزء من الطريق المؤدي إلى باب المغاربة في سور المسجد الأقصى تحت وطأة الحفريات ونتيجة لاستمرار منع الترميم من قبل سلطات الاحتلال.	15/2/2004
مصادر في جهاز الأمن في دولة الاحتلال تعرب عن مخاوفها من نجاح المتطرفين اليهود في تنفيذ مخططهم بالهجوم على المسجد الأقصى وقبة الصخرة	2/1/2005
شرطة الاحتلال تطلب الحصول على 61 مليون شيكل (13.2) مليون دولار أميركي للقيام بإجراءات أمنية داخل المسجد الأقصى بحجة حمايته.	23/2/2005
- موشية كاتساف رئيس دولة الاحتلال يطلب السماح لليهود بدخول المسجد الأقصى على غرار المسجد الإبراهيمي - محاولة اقتحام فاشلة للمسجد الأقصى نفذتها جماعة رفاة اليهودية المتطرفة.	10/4/2005
شرطة الاحتلال تنهي تركيب المجال الأمني في محيط المسجد الأقصى والمكون من 19 كاميرا للمراقبة ركبت على كل الأبواب، عدا باب المغاربة بقصد مراقبة ساحات المسجد ومحيطه من الخارج، إضافة على سياج إلكتروني وشبكة مجسات حرارية لمراقبة الحركة.	6/9/2005
بعد 10 سنوات من الحفر تحت المسجد الأقصى سلطات الاحتلال تدشن موقعاً يعتبر الأول من نوعه في الفضاء التحتي للمسجد تحت اسم "سلسلة الأجيال" ويمتد هذا المشروع تحت حائط البراق كاملاً وامتداده الجنوبي، وافتتح رسمياً أمام الزوار في 22/9/2006، وتعد هذه المرة الأولى في تاريخ الاحتلال التي تشرف فيها هيئة رسمية على حفريات تحت المسجد الأقصى.	28/9/2005
قوة خاصة من جيش الاحتلال مكونة من 35 شخصاً تقتحم المسجد الأقصى من باب المغاربة وتنفذ مناورة شملت جميع الأجزاء المسقوفة من المسجد بما في ذلك المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وشكلت هذه الوحدة بتاريخ 19/6 بزعيم حماية المسجد الأقصى من اعتداءات المستوطنين.	9/11/2005
هيئة الآثار في دولة الاحتلال تدعي أن مسافة بطول 380 م في الجدار الشرقي للمسجد الأقصى آيلة للسقوط بمحازاة الدرج المؤدي للمصلى المرواني، وتطلب ترميمها فوراً، علماً أنها منعت ترميمها قبل تسعة أيام من هذا التاريخ.	18/11/2005
حكومة الاحتلال تقر ميزانية تقدر بـ 68 مليون شيكل (15 مليون دولار) لتطوير ساحة البراق وتأسيس مركز للزوار فيها على مدى 5 أعوام قادمة.	11/12/2005
- بعد 3 سنوات من العمل مسئولون يهود يفتتحون قاعة جديدة لصلاتهم في ساحة البراق تحت مبنى المحكمة الإسلامية بحضور رئيس دولة الاحتلال موشيه كاتساف ورئيس بلدية الاحتلال في القدس اوري لوبوليانسكي والحاخامين الرئيسيين في الدولة العبرية. - موشية كاتساف رئيس دولة الاحتلال يطالب بتنفيذ حفريات أسفل حائط البراق بهدف ربط جزئي الطريق	13/3/2006

الهيرودياني الممتد من اسفل حائط البراق حتى ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى.	
مؤسسة الأقصى تكشف النقاب عن أنفاق حديثة الحفر جنوبي حائط البراق.	18/6/2006
رئيس بلدية القدس اوري لوبوليانسكي يرفع توصية مباشرة لرئيس الحكومة بتوسيع المكان المخصص لصلاة النساء اليهوديات في ساحة البراق والملاصق لطريق باب المغاربة، وذلك استجابة لطلب المصليات اليهوديات في حالة البراق بتخصيص مساحة صلاة لهن مساوية لتلك المخصصة للرجال.	11/7/2006
بلدية الاحتلال تطرح مناقصة لهدم طريق باب المغاربة الملاصق للجدار الغربي للمسجد الأقصى والمفضي إلى باب المغاربة.	13/8/2006
مصادر الاحتلال تحذر من انهيار طريق المغاربة الذي تمنع ترميمه.	15/12/2006
مؤسسة الأقصى تكشف عن تشققات في الجدار الجنوبي للأقصى من جانبي المدرسة الحنثية وسلطات الاحتلال تقيم سياجاً حديدياً في المنطقة وتمنع شباب المنطقة من الاقتراب	19/12/2006
جمعية عطيرت كوهينم تبدأ ببناء كنيس يهودي في منطقة باب الواد على بعد 50 من السور الغربي الأقصى	10/1/2007
سلطات الاحتلال تبدأ بتوسيع حفرياتها غربي ساحة البراق	15/1/2007
جمعية الأقصى تكشف عن حفريات جديدة أسفل الجدار الغربي من جهة باب السلسلة على عمق 100 قدم (33م)	17/1/2007
سلطات الآثار تدعي اكتشافها لطريق واسع يعود إلى فترة الهيكل الثاني ويمتد بين سلوان وحائط البراق تحت المسجد الأقصى	24/1/2007
سلطات الاحتلال تبدأ بإزالة طريق المغاربة التي تمنع ترميمه بحجة حماية المصلين في ساحة البراق كون انهياره يشكل خطراً عليهم.	26/2/2007
- إتمام إزالة طريق المغاربة - بدء تأسيس جسر معلق يصل ساحة البراق بباب المغاربة - إتمام توسيع ساحة البراق لتصل حتى النهاية الجنوبية للسور الغربي. - مواصلة محاولات الصلاة داخل باحات المسجد الأقصى وصولاً إلى احتكاك تستغله سلطات الاحتلال لإغلاق الجزء الجنوبي الغربي من الساحات معتمدة على البنية الأمنية التي سبق أن انجزتها.	المخططات المستقبلية

جدول رقم (63) حول أماكن مسيحية أخرى 161.

الرقم	الأديرة	الموقع	ملاحظات
1.	دير أبونا إبراهيم	داخل السور ،ساحة القيامة من الجهة الجنوبية	
	دير مار يوحنا المعمدان	داخل السور	كنيسة بيزنطية
	دير العذراء	داخل السور ، جنوب كنيسة القيامة	
	دير قسطنطين	داخل السور ،جنوب بطريكية الروم في حارة النصارى	
	دير الثبات	مجاور لخان الأقباط من الجهة الشمالية	
	حبس المسيح	في طريق الآلام ، داخل السور	
	دير ماركرا لامبوش	يقع شرق الصلاحية ،داخل السور	
	دير السيدة	على مقربة من الخانقاه الإسلامية ، داخل السور	
	دير العدس	في حارة السعدية قرب حبس المسيح. داخل السور	
	دير مار جرجس	بجوار دير اللاتين، داخل السور	
	دير الأرمن	داخل السور	

	شمال بطريك الروم، داخل السور	دير مارفحائيل	
	يقع في حارة النصارى، داخل السور	دير مار ديمتري	
	داخل السور	دير مار نقولا	
	بجانبا الكازانوفا ، داخل السور	دير مارتا	
	خارج السور ، في العيزرية	دير اليعازر	
	خارج السور، محلة الثورى	دير ابي ثور	
	خارج السور في وادي الربابة بين جبل صهيون وجبل ابي ثور	دير القديس انوفريوس	
	خارج السور في القطمون	دير القطمون	
	خارج السور فوق جبل الطور	دير الجليل	
	خارج السور على طريق القدس بيت لحم	دير مار الياس	
	خارج السور ، المصلبة	دير المصلبة	
	خارج السور ،بين بيت لحم و مارسابا	دير مار سابا	
	خارج السور قرب قرية سلوان	دير مار سابا	
	خارج السور ، دير اللاتين	دير المخلص	
	خارج السور ، قرب باب الخليل	المسكوبية	
	خارج السور ، جبل صهيون	كنيسة نياحة العذراء	2.

جدول رقم (64) حول سكان القدس القديمة موزعين حسب الديانة¹⁶²

المنطقة	المسيحيون	المسلمون	اليهود	المجموع
الأحياء المسيحية	3900	1025	107	5032
الحي الأرمني	1193	510	592	2295
الحي اليهودي	17	480	1723	2230
الأحياء المسلمة	1460	20799	380	22639
المجموع	6570	22894	2802	32186

الفصل الحادي عشر
أسرى القدس..

جدول رقم (65) حول توزيع أسرى القدس حسب زمن اعتقالهم¹⁶³:

النسبة المئوية	العدد	زمن الاعتقال
9.7 %	51	1994 المعتقلون قبل اتفاقية أوسلو
4.8 %	25	28/9/2000 المعتقلون بعد أوسلو وقبل انتفاضة الأقصى
85.5 %	449	المعتقلون خلال انتفاضة الأقصى
100 %	525	الإجمالي

جدول رقم (66) حول أسرى القدس حسب مدة الحكم عليهم¹⁶⁴

النسبة من إجمالي الأسرى المحكومين	العدد	مدة الحكم
31.2 %	95	أعوام 5 محكومون أقل من
16.7 %	51	أعوام 10 وأقل من 5 محكومون أكثر من
14.4 %	44	عاماً 20 وأقل من 10 محكومون أكثر من
37.7 %	115	عاماً وما فوق 20 محكومون

162 مايكل دمير، مرجع سابق.

163 قسم الإعلام والأبحاث، مؤسسة القدس الدولية.

164 المصدر نفسه.

جدول رقم (67) حول الذين قضوا فوق 15 عاماً في الأسر 165

العدد	المدة التي أمضوها
1	عاماً 25 أمضوا أكثر من
11	عاماً 25 وأقل من 20 أمضوا أكثر من
19	عاماً 20 وأقل من 15 أمضوا أكثر من
31	عاماً 15 مجموع من أمضوا أكثر من

جدول حول (68) حول شهداء الحركة الوطنية الأسيرة من المقدسيين 166

النسبة المئوية	عدد الشهداء	سبب الوفاة
33.3 %	4 شهداء	التعذيب
41.7 %	5 شهداء	الإهمال الطبي
25 %	3 شهداء	القتل المتعمد بعد الاعتقال
100 %	12 شهيداً	الإجمالي

جدول رقم (69) حول المبالغ التي تصرفها وزارة شؤون الأسرى والمحررين

لأسرى القدس 167

المبلغ الذي يصرف شهرياً	حسب المدة الفعلية التي أمضاها
1300 شيكل	سنوات 5 أسير أعزب أمضى أقل من
1600 شيكل	أعوام وأقل من عشرة أعوام 5 أسير أعزب أمضى
2300 شيكل	أعوام وأقل من خمسة عشر عاماً 10 أسير أعزب أمضى
2800 شيكل	عاماً 17 وأقل من 15 أسير أعزب أمضى
3300 شيكل	عاماً 20 وأقل من 17 أسير أعزب أمضى
3800 شيكل	عاماً 25 وأقل من 20 أسير أعزب أمضى
4300 شيكل	عاماً 25 أسير أعزب أمضى أكثر من

165 المصدر نفسه..

166 المصدر نفسه.

167 المصدر نفسه.

جدول رقم (70) حول المبالغ التي تصرفها وزارة شؤون الأسرى والمحررين للأسرى المحررين 168

المدة التي أمضاها الأسير المحرر	الراتب الشهري للأسير الواحد
أعوام 5 من أمضى أكثر	(1400) شيكل
أعوام 6 من أمضى أكثر	(1500) شيكل
أعوام 7 من أمضى أكثر	(1600) شيكل
أعوام 8 من أمضى أكثر	(1700) شيكل
أعوام 9 من أمضى أكثر	(1800) شيكل
أعوام 10 من أمضى أكثر	(1900) شيكل
عامًا وما فوق 11 من أمضى	(2000) شيكل

انتهى